# جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

#### مذكرة بعنوان:

## انتشار الأسلحة الخفيفة ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي:

#### ليبيا نموذجا

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصيص: دراسات أمنية واستراتيجية

من إعداد: إشراف:

شفيري لينة د/ لعيساني بلال ياسف هاجر

لجنة المناقشة:

أبن عمار امام جامعة جيجل رئيسًا
 لعيساني بلال جامعة جيجل مشرفًا ومقرّرا
 أبن عمر عادل جامعة جيجل مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014 الموافق لـ 1436/1435هـ

### شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي أعاننا بقدرته على إتمام مشوارنا الدراسي وإتمام هذا العمل ، خلاصة دراستنا وثمرة جهدنا التي نهديها إلى من أوصى بهما الله خيرا من وصايا ... وجعل طاعتهما بعد طاعته عز وجل ونتقدم بالشكر لدكتور "لعيساني بلال" على إرشاداته وتوجيهاته السديدة والقيمة

كما نشكر اللجنة الموقرة التي قبلت مناقشة هذا البحث، وجزيل الشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ولو بالقليل.

#### مقدمة

جاء على لسان الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان «يجب علينا أن نسعى إلى القضاء على خطر الأسلحة الصغيرة ولأسلحة الخفيفة بمقدار سعينا إلى القضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل...»

أعطت نهاية الحرب الباردة أملا في عالم خال من الحروب والصراعات ، خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية ( الاتحاد السوفياتي) التي انهار معها خطر الحروب النووية ، إذ ساد اعتقاد مشترك بأن أعظم أخطار الأمن العالمي و لإقليمي لا تأتي إلا من الصراع الإيديولوجي للقوى العظمى ، إلا أن النتائج التي أفرزها هذا الانهيار لم تكن تخلو من الأخطار ،فقد تعددت وتعقدت التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الدول والمجتمعات في العالم المعاصر خاصة في إفريقيا حيث الصراعات المزمنة والأزمات المستعصية ، حيث تتنوع المخاطر التي تسبب حالة اللامن و للاستقرار التي تعاني منها الأقطار الإفريقية انطلاقا من التخلف والفشل التنموي مرورا بالإرهاب والجريمة المنظمة وليس انتهاء بالتجارة الغير مشروعة للسلاح و انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل خاص، إذ تشير التقارير إلى أن حوالي 300 ألف هي عدد الوفيات الناجمة عن هذه الأسلحة سنويا في مناطق النزاع المسلح و أكثر من نصفهم في الصراعات الإفريقية عموما إذ توجد الملايين من الأسلحة الخفيفة منتشرة فيما سمى "الدورة الدموية "لمنطقة الساحل .

يشكل انتشار الأسلحة الخفيفة تحديا امنيا جديدا يضاف إلى التحديات الأمنية التقليدية التي عانت منها مناطق مختلفة في القارة الإفريقية خاصة في الساحل أين تفاقم هذا المشكل بشكل أكثر حدة بعد انهيار نظام القذافي وما أعقبه من انهيار للدولة الليبية.

أسباب اختيار الموضوع

لقد استقر رأينا على اختيار موضوع انتشار الأسلحة الخفيفة ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل ليبيا نموذجا، انطلاقا من جملة من المبررات الذاتية والموضوعية التي تدفعنا نحو البحث في هذا الموضوع والكشف عن بعض الجوانب الدراسة.

الأسباب الموضوعية: لقد أردنا التماس أثر ظاهرة انتشار الأسلحة خفيفة في الساحل الإفريقي، وإبراز الانعكاسات التي تنجم عن هذه المشكلة ودور فشل الدولة في ازدهارها، كما أن من مبررات اختيارنا لهذا الموضوع كون مخاطر هذه الظاهرة فاقت كل التوقعات خاصة وإنها تنخر في الهياكل التنظيمية ومؤسسات الدولة.

الأسباب الذاتية: كان الفضول العلمي دافعنا الكبير للبحث في هكذا نوع من الدراسات الأمنية التي أبرزت لنا مدى خطورة ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بها بالإضافة إلى ما لانهيار الدولة الليبية من أثر على الساحة الإقليمية والتي وصلت تأثيراتها إلى الحدود الجزائرية، وهذا ما حفزنا أكثر للبحث في هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة:

وعليه تبتغي الدراسة طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يشكل انتشار الأسلحة الخفيفة عاملا مغذيا لصراعات في منطقة الساحل الإفريقي على ضوء تداعيات الأزمة الليبية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالأسلحة الخفيفة وما هي مخاطر انتشارها؟

ما علاقة" الدولة الفاشلة "بانتشار الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي؟

كيف ساهم انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في تكريس الأزمة الليبية وانتشارها إلى دول الجوار؟

فرضيات الدراسة:

أ/ الفرضية الرئيسية:

تعكس الأزمة الليبية الدور الخطير الذي يلعبه انتشار الأسلحة الخفيفة في تغذية الحروب والصراعات في منطقة الساحل الإفريقي.

#### ب/ الفرضيات الفرعية:

تندرج ضمن الفرضية الرئيسية السابقة ثلاثة فرضيات جزئية:

- تعتبر الأسلحة الخفيفة تحديا امنيا يعكس أخطار جمة على دول العالم المعاصر.
  - هناك علاقة سببية بين انتشار الأسلحة الخفيفة وفشل الدولة.
- أدت سيطرت المليشيات على الساحة الليبية إلى الانتشار الرهيب لسلاح وهو ما كانت له أخطار أمنية كبيرة على الداخل الليبي وعلى دول الجوار.

#### أدبيات الدراسة:

وفي هذا السياق، يجب التنويه بالجهود السابقة المبذولة التي مهدت السبيل للدراسات في هذا المجال، ومن أهم المراجع التي اعتمدت عليها دراستنا: "قضايا السلم المنشودة في إفريقيا (التحولات الديمقراطية والسياسة العامة) " لالفريد نهيما الذي عالج فيه تأثير نهاية الحرب الباردة في بروز ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة كما اعتمدنا على كتاب لـ contrôle des armes légères et de petit بعنوان ousmane kornio parlementaire plus efficace calibre au mali « vers un contrôle الذي تطرق فيه للآثار التي تترتب الانتشار المهول للأسلحة الخفيفة .

#### الإطار النظري:

ولأن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية يصعب تحليلها وفقا لمقاربة واحدة، وهذا راجع للطبيعة الاجتماعية المعقدة للظاهرة السياسية، وتعقد ممارسات السياسة الدولية، وتسارع أحداثها لذا كان من الضروري اعتماد بعض التصورات النظرية والنماذج التحليلية، كمحاولة للإلمام بعناصر الظاهرة المدروسة من أبرزها:

#### المعضلة الأمنية:

ظهر مصطلح المعضلة الأمنية في فترة الخمسينات على يد البريطاني " هيربرت بترقليد butter Field Herbe و الأمريكي جون هيرتز johen hertys و تم ربطه بمحدودية الفاعل على مستوى شبكة العلاقات الدولية و كذا الذي يقف وراء الحروب و التي يخوضها أيضا .

فانهيار الدولة وعجزها أدى بالجماعات الاثنية إلى الاعتماد على وسائلها الخاصة للمحافظة على بقائها هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم الثقة تلك الجماعات في الجماعات الأخرى التي تقسمها نفس الحدود الجغرافية وهو ما يوجد تلك الجماعات في مواجهة بعضها البعض لتحقيق أمنها.

#### مقاربة الأمن الإقليمي:

المقصود به كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة ايجابيا أو سلبيا جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها ، فأي دولة حتى و إن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجال الإقليمي و العالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال ، و من الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات و قلاقل واضطرابات و قد تطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية و لنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسبا لما يمكن ان تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفا فيه .

#### مقاربة الدولة الفاشلة:

من أهل الأبحاث العلمية حول مفهوم الدولة الفاشلة ، نجد أعمال الباحث روبرت جاكسون الذي يعتبر من بين الأوائل الذين طرحوا إشكالية الدولة الفاشلة سنة 1990، و هذا استكمالا لمصطلحه "أشباه الدول" إذ يرى روبرت جاكسون إن ضعف الدولة لا يقاس فقط من خلال قدراتها العسكرية و لكن أيضا يقاس من خلال قدرتها على التفاعل و مستوى أدائها داخل محيطها الداخلي و هذا ما ذهب إليه باري بوزان سنة 1990 ، فقد ميز بين مفهوم الدولة كدولة تتعلق بمستوى ترابط النسيج الاجتماعي و السياسي، فقد كانت أعمال بوزان خطوة مهمة إلمام الباحث كألفي الهولستي في تحليله لمفهوم الدولة الفاشلة سنة 1996 في مؤلفه الشهير "حرب الدولة و دولة الحرب" حيث قام هولستي بتوسيع أعمال باري بوزان حول الأشكال الجديدة و كيفية تأثيرها على استقرار العالم لما بعد الحرب الباري من خلال طرحه لفكرة معضلة الدولة الفاشلة

كما تمت الإشارة إليه من قبل فان الاهتمام بموضوع الدولة الفاشلة كان عبر مرحلتين المرحلة الأولى: كان الاهتمام على أساس كون هذه دول تمثل خطر على شعوبها نتيجة للانتهاكات التي ترتكبها ضد حقوق الإنسان أما في المرحلة الثانية فان الطرح قد تغير تماما فالدولة الفاشلة أصبحت تمثل تهديدا واضحا للأمن من خلال تدعيمها للإرهاب لذلك عرفت هذه المرحلة انتعاشا للدراسات التي عنيت بمقاربة الدولة الفاشلة وعلى رأسها مراكز البحوث العالمية والمؤسسات المتخصصة.

#### الإطار المنهجى:

ولكي تصل هذه الدراسة مرادها وتدرك أهدافها، لجأنا للمناهج العلمية كأداة تحليلية لمختلف الأحداث والتطورات التي تشهدها ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة وما لها من تداعيات لذلك استعنا بالمنهج التاريخي، منهج تحليل المضمون، ومنهج دراسة الحالة. المنهج التاريخي: الذي يهتم برصد الوقائع والظواهر التاريخية، والدي حاولنا من خلاله تتبع تطور مسار الأسلحة الخفيفة، علاوة على ذلك الإلمام بالوقائع التاريخية التي شهدتها منطقة الساحل على إثر انتشار الأسلحة الخفيفة.

منهج دراسة الحالة: والذي تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث وهذا من خلال الاستعانة بنموذج دولة ليبيا لإبراز تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على الأمن الداخلي ودول الجوار.

منهج تحليل المضمون: والذي اعتمدنا فيه على تحليل المضامين لمختلف الخطابات والاتفاقيات التي تندد بالانتشار اللاعقلاني للأسلحة الخفيفة.

#### التنظيم الهيكلي للدراسة:

قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول تضمنت مجموعة من المباحث و قد خصص الفصل الأول لدراسة المفاهيم و المضامين من خلال الإشارة إلى تعريف انتشار الأسلحة الخفيفة و خصائصها و كذا التطرق إلى مسبباتها، كما قدمت الدراسة مجموعة من الانعكاسات و الآثار التي ترتبت عنها لتتطرق إلى مختلف الجهود و الاتفاقيات الدولية التي تسعى تنظيم هذه الظاهرة أما الفصل الثاني فخصص لتحليل وجود الدولة الفاشلة في هذه المنطقة و أثارها في تكريس انتشار الأسلحة و توضح واقع الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأخرى و التطرق إلى الآليات و الاستراتيجيات التي اعتمدت و تقيم مدى فاعليتها في ظل التزايد المستمر لمظاهر انتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل و ظهور مؤشرات أخرى تؤكد ذلك ،أما الفصل الثالث يحلل الوضع الليبي كنموذج و الدور الذي لعبه في تعقيد البيئة الأمنية في منطقة الساحل في ظل وجود دول فاشلة مهددة بالانهيار و بروز العديد من التحديات في الأفق و ذلك في ظل الانتشار الواسع للأسلحة و الميلشيات و الجماعات المسلحة في الداخل الليبي و تفاقمه إلى دول الجوار و هو الشيء الذي يمهد بدخول الحركات الإرهابية في مرحلة أكثر تقدما و إمكانية تقاطعها مع العصابات الأخرى مشكلا نظام تهديداتي مستقر و ثابت.

تعتبر الأسلحة واحدة من أهم العوامل التي حددت التاريخ وصقاته؛ فمنذ العصور الأولى التي عرفها الإنسان إلى اليوم كانت الأسلحة مجرد أدوات لتعزيز قوة الفرد أمام خصمه، ومع تطور البشرية تطورت الأسلحة وتطورت الحاجة إليها كما وكيفا ، فأصبح انتشارها أحد الأسباب المؤدية إلى الصراعات المسلحة ونشوب الحروب في مختلف مناطق العالم، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

#### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لانتشار الأسلحة الخفيفة

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى تعريف انتشار الأسلحة الخفيفة و خصائصها ومختلف المفاهيم ذات الصلة بها.

#### المطلب الأول: تطور الأسلحة

تطورت أنواع الأسلحة بتقدم البشرية وانتقلت من الحجارة إلى الرماح والسيوف و السهام، ثم انتهت إلى الأسلحة النارية التي تستخدم كأسلحة شخصية للدفاع و تستخدم في الصراعات المسلحة والصدمات العنيفة لتحقيق الأغراض المختلفة والتي تشمل: المسدسات و الرشاشات...الخ

وبقيت الأسلحة الصغيرة والفردية إلى حد ما بمعزل عن موجات التطوير التقنية المتلاحقة التي شملت الأسلحة الثقيلة بكل أنواعها، وذلك على الرغم من كل المحاولات التي بذلت و البحوث التي أجريت على الأسلحة الصغيرة مستهدفة خفة الوزن، دقة التصويب، و التحكم بالنيران و التوجيه الليزري و تطويرها مع سهولة التشغيل و الصيانة(1).

قد ارتبطت قضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة بمجموعة واسعة من الظروف والمظاهر المعقدة والمختلفة تزايدت على إثرها عمليات انتشار الأسلحة كما وكيفا بدرجة هائلة في المجتمع المعاصر، فلم يتوقف الخطر عند حد أنها تأخذ طريقها إلى عدد أكبر من البلدان وانما ضاعفت من حالة عدم اللاستقرار من خلال الحروب بالوكالة والمخططات السياسية في فترة الحرب الباردة حيث استخدمت العديد من الأقاليم في آن واحد كميدان للمواجهة وكقاعدة لتغذية الصراعات خاصة في القارة الإفريقية ، فمن مورثات حقبتي تصفية الاستعمار و الحرب الباردة تلك الترسانات الكبيرة من السلاح والجيوش الضخمة، الجنود المدربين و كذا النصف المدربين اللذين يملكون مهارات أقل من الجيوش النظامية (2)و التي الم يتم حملها أو استيعابها بعد انتهاء صراع هاتين الكتلتين، ويضاف إلى هذا إمكانية تخزين الأسلحة الصغيرة لمدة طويلة دون تعرضها لتلف، هو ما خلق ديناميكية خاصة لمزيد من العنف في ظل الانتشار الهائل للأسلحة الخفيفة و التجارة غير مشروعة بها (3).

<sup>1-</sup> محمد جمال مظلوم ، تجارة السلاح غير المشروعة و غسل الأموال (التجارة غير مشروعة للسلاح و الإرهاب) .كلية التدريب قسم البرامج التدريبية ، الرياض ، 2013، ص 12.

 <sup>2 -</sup> الفريد نهيما ، قضايا السلم المنشود في إفريقيا التحولات و الديمقراطية و السياسية العامة بتر: مجدي جمال ، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2005، ص 119.

<sup>3-</sup> ألفريد نيما ، مرجع سابق ،ص ص 119- 120

فمنذ بداية القرن 20 تحول المجتمع نفسه هدف تلك الحروب بدلا من القوات النظامية التي تنتشر في جهات معينة وساحات معارك اذ أصبح ضحيتها الرئيسي ،ونتيجة لذلك تغيرت نسبة الإصابات بين المدنيين بالمقارنة مع الإصابات بين العسكريين في الصراعات العسكرية بشكل كبير فتغيرت طبيعة الحرب من حرب شاملة مكثفة بين الدول تخوضها جيوش نظامية بأسلحة متنوعة إلى حروب داخل الدولة الواحدة تشنها قوات غير نظامية و مرتزقة ومجموعات إجرامية أو إرهابية والتي تعتبر الأسلحة الصغيرة والخفيفة الأداة الرئيسية التي تتحرك بها هذه الجماعات والتي أدت إلى انتشارها داخل المجتمع نفسه ، فهذه الأسلحة الصغيرة والخفيفة يمكن حملها وإخفائها بسهولة كما إنها سهلة الاستخدام علاوة على ذلك فإنها تعتبر الآن السبب الأساسي للموت في الصراعات المسلحة فاستنادا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فان هذه الأسلحة مسؤولة عن 90% من إصابات الحروب (1).

#### المطلب الثانى: تعريف انتشار الأسلحة الخفيفة

انتشار و سوء استخدام الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في جميع أنحاء العالم هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تصيب جميع الناس بحكم سهولة إدارتها وتكلفتها المنخفضة فالأسلحة الصغيرة والخفيفة أصبحت السلاح المفضل في معظم الصراعات في العالم والتي ساعدت اليوم على رفع مستويات العنف في المناطق المسلحة التي تعيش في سلام<sup>(2)</sup>، و وفقا لتعريف الذي أقره "معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح فالأسلحة الخفيفة والصغيرة" تعني تلك الأسلحة التي تضم المسدسات والبنادق الهجومية والرشاشات والبنادق الآلية ونصف الآلية إضافة إلى القذائف الصاروخية المحمولة المضادة للطائرات أو الدبابات ومدافع والألغام<sup>(3)</sup>.

كما أن" لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالخبراء العسكريين حول الأسلحة الصغيرة" اعتبرتها بأنها تلك الأسلحة التي تستخدمها جميع القوات المسلحة ومن بينها قوات الأمن الداخلي لغايات كثيرة منها الدفاع عن النفس والقتال على مدى المتوسط أو القريب، والرمي المباشر وغير المباشر، والتحدي للدروع و الطائرات ضمن المدى القريب(4) واستنادا إلى هذه التعريفات وصفت الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالمعنى الحقيقي "أسلحة دمار شامل" لكونها صغيرة وخفيفة تتسبب بوفيات وإصابات هائلة على نطاق

<sup>1-</sup>عالي عودة و عاطف عضيات <u>، الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في المنطقة العربية</u>: الإجراءات الوطنية الإقليمية. المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الاردني ، عمان ، 2002، ص17.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> -Religions for peace African Council of religion leaders, **small arms and light weapons**: **Africa**,p1.

<sup>3-</sup> محمد مظلوم ، مرجع سابق ، ص 13

 <sup>4-</sup> غاني عودة و عاطف عضيات ، مرجع سابق ، ص17

واسع<sup>(1)</sup> فالأسلحة الخفيفة تتميز بكون لها مزايا فريدة تجعلها ذات ميزة خاصة للحرب غير نظامية أو الأعمال الإرهابية والإجرامية ، فمدافع الهاون ومدافع المضادة للطائرات على سبيل المثال تسمح بعمليات متحركة إلى حد كبير ما يتسبب في حدوث خسائر فادحة بين المدنيين إذا استخدمت استخداما عشوائيا .وقد أدى انخفاض تكلفة الأسلحة الصغيرة إلى استحواذ أطراف فاعلة ليس تابعة للدولة عليها، خاصة وان تلك الأسلحة لا تحتاج لأي صيانة تذكر ويمكن إخفاءها بسهولة و غير فتاكة دون ذخيرة ،خاصة وان هذه الاخيرة الى جانب المتفجرات تشكل جزءا لا يتجزأ من الأسلحة الصغيرة و الخفيفة التي تستعمل في الصراعات (2)

و لهذا نجد أن البرتوكول الدولي الصادر في فينا سبتمبر 2000 قد حدد مفاهيم معينة لهذه المصطلحات من خلال المادة (2) في البرتوكول كالآتي:

- الذخيرة : هي تنشيط كامل لطلقات أو مكونات، بما في ذلك أغلفة الخراطيش و المسحوق و الرصاصات التي تستخدم في السلاح الناري.

- السلاح الناري هو أي سلاح محمول يطلق أو مصمم لإطلاق مقذوفات نارية أو رصاصات نتيجة لاشتعال المادة المتفجرة و ذلك في أي جهاز أو سلاح تدميري أخر لقنابل متفجرة ، حارقة ،غازية ، يدوية ، صواريخ ، منظومة القذائف أو الألغام (3).

تعتبر الأسلحة الصغيرة والخفيفة موضوع من مواضيع التجارة العالمية من خلال الشبكات التجارة القانونية وغير القانونية، فهي تتميز بكونها رخيصة ودائمة وسهلة الاستخدام ومدمرة، تستخدم في جميع الصراعات صعبة المراقبة والتتبع. تلعب دورا محوريا في انتهاكات حقوق الإنسان و القانون الدولي(4)، وباستناد إلى كل هذه التعريفات يشير معنى انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في مجتمع ما إلى نقص التحكم المركزي في توزيعها إلى جانب رخص أسعارها، معناه أن كميات كبيرة من هذا السلاح يمكن تدويرها بين البلدان المختلفة في وقت قصير و بالتالي تؤدي وفرتها واستخدامها الوافر إلى عرقلة أنشطة المساعدات الإنسانية وزيادة الأوضاع الأمنية سوءا وبالتالي زيادة الطلب على السلاح (5)، وتعتبر هذه الظاهرة إحدى الأدوات الأساسية للعنف وإحدى أهم نتائجه في كل جانب تقريبا من الصراع إذ يعاني الأبرياء أكثر من غيرهم من هذه الظاهرة التي أصبحت

www.un.org./av:

<sup>1-</sup> religions for peace .ibid,p2

 <sup>2-</sup> الأمم المتحدة تعمل على تحقيق السلم و الأمن من الموقع :

<sup>3-</sup> عثمان حسن و آخرون، ظاهرة انتشار السلاح غير المشروع في أطراف الخرطوم. جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا معهد التنشيط الأسرة و المجتمع ، 2012، ص2.

 $<sup>^4</sup>$  -Manuel d'aefin, lutte contre la prolifération des armes légères et de petit calibre . volume2, chapitre 5,p5.

<sup>5-</sup> ألفريد نهيما ،مرجع سابق ، ص 127.

اليوم تستعمل في الكثير من الأحيان كمؤشر أساسي لتحديد العديد من التعريفات والمفاهيم. ولهذا نجد المحاولات الراهنة لتحديد ظاهرة الصراع منخفض الحدة انصرفت إلى الاهتمام بتحديد الأشكال المختلفة لهذا الصراع والاهتمام بوضع مؤشرات للتميز بين المستويات الثلاثة المختلفة لصراع المسلح (شديد الحدة أو متوسط حدة أو منخفض الحدة) استنادا إلى حجم الوفيات الناجمة عن المعارك خلال سنة واحدة أو طول مدة الصراع ، حيث تعرف الصراعات الصغيرة بأنها الصراعات التي تقل عدد الوفيات فيها عن 1000 شخص خلال فترة الصراع وبتالى يؤدي إلى استبعاد العديد من الصراعات التي يمكن أن تدرج ضمن الصراعات منخفضة الحدة وفي الصراعات المتوسطة أو حتى الصراعات الشديدة أو الكبرى وبالنظر إلى التطور والتعقيدات المتزايدة في الأسلحة الحديثة الأمر الذي زاد من قوة النيران فان حجم الخسائر لم يعد يؤخذ به كمعيار لتحديد الصراع منخفض الحدة ،و ربما توافر أنماط الأسلحة المستخدمة في مثل هذه الصراعات معيار أفضل، ومن ثم فان صراع منخفض الحدة يتميز عن الصراع الرئيسي من حيث نوعية الأسلحة المستخدمة ، ففي الصراع منخفض الحدة لا تستخدم منظومات الأسلحة الرئيسية أو ما يسمى أسلحة الميدان الرئيسية وإنما تستخدم الأسلحة الفردية أو الصغيرة والتي يكفى لتشغيلها فرد واحد ولكن لا يكون الاعتماد على هذه الأسلحة هو الأساس في إدارة الصراع المسلح ولا تتورط القوات المسلحة النظامية في الصراع منخفض الحدة ، وإنما تعوضها قوات شبه عسكرية ، ومع هذا يمكن لوحدات خاصة من الجيش وذات تسليح خاص أن تشارك في مثل هكذا الصراع إلى جانب الحكومة (1).

#### المطلب الثالث: مصادر و خصائص و أنواع الأسلحة الخفيفة

"بموجب المال يمكن شراء كل شيء، بما في ذلك الإفلات من عقاب السلطة السياسية ترسيخ الاحترام الاجتماعي، هي عبارة تصف نموذج الثقافة الجديدة السائدة في إفريقيا جنوب الصحراء ، نتيجة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد، بالإضافة إلى السيناريوهات النزاع و ما بعد النزاع و الحدود التي تغدي تطور الممارسات الإجرامية و التي تأتى في مقدمتها الاتجار غير مشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة."(2)

<sup>1-</sup> جهاد عودة وأشرف راضي، صراعات غير تقليدية أشكال جديدة للعنف في الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية . مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، 1996، ص ص 15-16.

 $<sup>^2</sup>$  -Amado Phillip de Andres , west Africa attack : drug ; organized crime and tiresome . unisco discussion,  $N^\circ 16$  January 2008, p 204 .

#### مصادر الأسلحة الخفيفة و الصغيرة:

تكشف العديد من التقارير بوجود حوالي 800 مليون قطعة سلاح في إفريقيا ، قد يبدو هذا العدد قليلا نوعا ما غير أن أثاره كانت وخيمة و أشد تأثيرا في الدول الإفريقية ، حيث ساهمت في زيادة اللاستقرار السياسي والنزاع المسلح بالإضافة إلى إعاقة التنمية الاقتصادية وتمكين الجماعات الإجرامية وتقويض المجتمعات فهي تأتي من مصادر:

داخلية: تتمثل في مخازن الجيوش كما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق عقب انهيار دول الكتلة الشرقية و ما تعرضت له من أزمات كما قد تأتي من التصنيع المحلي غير المرخص به أو من مخلفات الحروب داخل الدول المتحاربة أو المجاورة لها.

خارجية: تتمثل في الأسلحة التي يدفع بها من الخارج بقصد زعزعة الأمن و مناوأة السلطات الحاكمة أو عن طريق السماسرة و التجارة غير شرعية لدول التي تعاني حروب داخلية و إقليمية تعد مصدرا هاما للسلاح. (1)

#### خصائص الأسلحة الصغيرة و الخفيفة:

للأسلحة الصغيرة و الخفيفة خصائص تجعلها مفضلة في كثير من الصراعات المعاصرة ، خاصة العمليات التي تقوم بها شبكات الإجرام المنظم و الجماعات الإرهابية فهي أسلحة فتاكة و رخيصة نسبيا و سهلة النقل و الإخفاء و لا تحتاج إلى الكثير من الصيانة لهذا تتلخص أهم خصائصها فيما يلي :

منخفضة التكلفة وتوافر واسع: تعتبر الأسلحة الصغيرة نسبيا أدوات حرب حيث توجد أكثر من 550 مليون قطعة في التداول سواء المنتجة حديثا أو التي تم تضيعها لذلك تعتبر غير مكلفة وسهلة الانتشار.

الفتك: التوافر الكبير للبنادق الإجرامية و توزعها على جهات فاعلة غير حكومية تعلم بمدى قوة النيران الفتاكة وتعتمد على التكنولوجية المتاحة حديثًا

البساطة: تتطلب الاسلحة الخفيفة القليل من الدعم و تستمر لعدة عقود فهي لا تتطلب تقريبا أي تدريب لاستخدامها بفعالية.

قابلية التدفق: الأسلحة الخفيفة والصغيرة من الصعب للغاية مراقبتها وتتبعها حيث يمكن أن يكون الذي يحملها جندي واحد أو مركبات خفيفة، وشحنها وتهريبها يكون بسهولة إلى مناطق النزاع. (1)

-

<sup>1-</sup> محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 13.

#### أنواع الأسلحة الخفيفة والصغيرة:

يستند تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعنى بالأسلحة الصغيرة لعام 1997 بشأن المبادئ التوجيهية لتعريف الأسلحة الصغيرة والخفيفة ،الذي كلف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة أنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة المستخدمة في النزاعات وبناء على هذا المعيار أقامت الدراسة الفئات التالية:

الأسلحة الصغيرة ،المسدسات والمسدسات ذاتية التحميل، المدافع المحمولة للدبابات و بنادق عديمة الارتداد ،قاذفات الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات، قذائف الهاون من عيار أقل من 100 متر ،الذخيرة و المتفجرات خراطيش و ذخيرة للأسلحة الصغيرة القذائف، و الصواريخ الخاصة بالأسلحة الخفيفة الألغام ، المتفجرات المدافع المضادة للطائرات قاذفات قنابل، الرشاشات الخفيفة، بنادق هجومية، البنادق و البنادق القصيرة

#### المطلب الرابع: المفاهيم ذات الصلة بالأسلحة الخفيفة

تجارة الاسلحة: يمكن تعريف تجارة الاسلحة بأنها بيع السلاح بأنواعه و أشكاله المختلفة من الصانع إلى المشتري مباشرة أو بواسطة طرف أخر، بشكل علني أو سري، أو قد يكون بين أطراف آخرين وتتم بطريقة سرية أو علنية.

التجارة العلنية لسلاح: متعارف عليها ما بين الدول وضمن شرعية القانون التجاري و الدولي وفق شروط وعقود ما بين البائع والمشتري وبأسعار متفق عليها عالميا أو وفق صفقات معينة يخضع لها قانون العرض والطلب والسياسات ولمصالح الدولية والاستراتيجيات القريبة والبعيدة.

التجارة السرية لسلاح: تتم بطرق مختلفة غير شرعية و غير قانونية، يمكن أن يتوافر لها الدعم في بعض الدول و مراكز القرار مما يساهم في نجاها و ازدهار ها(2).

#### الفرق بين الأسلحة الخفيفة و الصغيرة:

تشير الأسلحة الصغيرة إلى الأسلحة النارية التي تشحن من قبل شخص واحد، وتشمل المسدسات الذاتية التحميل والبنادق آلية خفيفة وبنادق هجومية ومدافع رشاشات خفيفة، أما الأسلحة الخفيفة فتشير إلى مدافع ذات عيار متوسط والرشاشات الثقيلة والعبوات الناسفة الصغيرة، مثل قاذفات القنابل والمدافع المحمولة المضادة للطائرات والمدافع المضادة للدبابات، وقاذفات الصواريخ المحمولة أقل من 100 ملم قذائف هاون وتستهدف إلى استخدامها من قبل فريق صغير (3)

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> -Religions for peace, ibid,p6.

<sup>2-</sup> محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 4

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>-Manuel d'adefgin, op, cite, p4

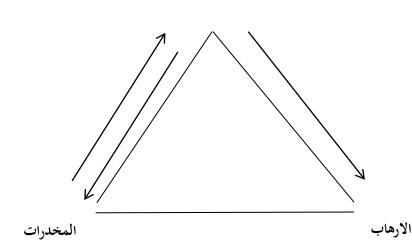
#### الفرق بين الأسلحة الثقيلة و الخفيفة:

الأسلحة التقليدية تكون على نوعين: الخفيفة (الصغيرة) والثقيلة ، فالأسلحة الصغيرة تتمثل في: المسدسات البندقية ، الرشاش الآلي والنصف الآلي ، الهاون ، الألغام الأرضية ، القنبلة اليدوية القاذفات الخفيفة المحمولة على الكتف أما الأسلحة الثقيلة فتتضمن المعدات وأليات الجيوش ، دبابات و طائرات ومدافع وسفن وغواصات و الأسلحة المضادة لها مثل القاذفات المضادة للذبابات و الخارقة للدروع و غيرها(1)

#### علاقة الأسلحة الخفيفة بالمخدرات و الجريمة المنظمة:

تجارة الأسلحة لها إمدادات كبيرة ، فهي ترتبط بتجارة المخدرات إلى حد كبير ، حيث يشير المختصون في علم الإجرام بان تعاطي المخدرات مع وجود الأسلحة يؤدي الى تنامي الأعمال الإجرامية ، فنجد أنفسنا أمام المعادلة التالية (مخدرات+ أسلحة= جريمة) أضف إلى أن بعض الدول اعتمدت مقايضة الأسلحة بالمخدرات(2)

لهذا نلاحظ انه هناك علاقة بين تهريب الأسلحة و المخدرات و الموجزة في الشكل التالي :



بيع و تهريب الاسلحة

<sup>1-</sup> كرولين يوسف و احمد سمير ، تجارة الاسلحة و اثرها في انتهاكات حقوق الانسان . منشورات زين الحقوقية، د.ب.ن.2013، ص 24

<sup>2-</sup> كرولين يوسف و احمد سمير، نفس المرجع، ص 30

في تفسيرنا للعلاقة التي تجمع تهريب الأسلحة بالتنظيمات الإرهابية نتطرق إلى قضية خطف 32 سائح من قبل عبد الرزاق البار و طلبه لفدية 5 ملايين يورو و هو المبلغ الذي مكنه من شراء ترسانة أسلحة حيث اشترى 109 كلاشينكوف (روسية، صينية و كورية) و 4 خرطوشات، رشاش، 37قاذفات اربجي و 2 (RBG وRBC) و رشاش إضافة قاذفات صاروخ وسلاح مضاد للمروحيات و 11 سيارة رباعية الدفع وهواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية كل ذلك تم شرائه دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي بين مدينتي جاو النيجرية و تمبوكثو المالية ، فالمشكلة الأمنية تظهر عبر ميوعة الحدود و سهولة التنقل عبرها في ظل شاسعة الصحراء وهي النقطة التي دعا إليها الاجتماع سهولة التنقل عبرها في ظل شاسعة الصحراء وهي النقطة التي دعا إليها الاجتماع عبر تعزيز الرقابة على الحدود و محاربة الإرهاب ، المنبثق عن الاتحاد الإفريقي عبر تعزيز الرقابة على الحدود و محاربة استيراد و تصدير و تخزين الأسلحة الصغيرة و الذخيرة و المتفجرات بشكل غير مشروع بغية وصولها إلى المنظمات الإرهابية في إفريقيا(1)

1- أحمد طالب لبصير ، المشكلة الأمنية في منظمة الساحل الافريقي . رسالة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم علوم السياسة و علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، 2010/2009 ، ص80 - .81

#### المبحث الثاني: أسباب انتشار الأسلحة الخفيفة

يؤدي تعدد النزاعات المسلحة إلى انتشار الأسلحة الخفيفة التي تشمل الأسلحة النارية و الذخيرة و الألغام المضادة للأفراد و القنابل اليدوية ، كما يؤدي تواجد الأسلحة و استخدامها بصورة فوضوية إلى حالة عدم الأمن ، كما تمثل شكل لنمو الجريمة و الاتجار بالمخدرات على نطاق واسع ، و لهذا نجد لهذه الظاهرة أسباب متعددة لكنها تعود في العموم إلى :

#### المطلب الأول: الأسباب الداخلية

- يعتبر السلاح ضروريا بالنسبة للدول حيث من البديهي أن تقوم كل دولة بتسليح نفسها لكى تحفظ أمنها ، فالدولة لا يمكن أن تكون بمأمن من الاعتداءات الخارجية إذا لم تمتلك جيش و الجيش لا يكمل بالمعنى الحقيقي للكلمة من دون تسليح، و لهذا نرى أن الدول العالم تحرص على بناء جيوش تسعى إلى تسلحها بأحدث الأسلحة و الأنظمة الدفاعية الموجودة لحفظ أمنها الخارجي ، ليس هذا فحسب بل تحرص على بناء أجهزة الشرطة و قوى الأمن الخارجي و كذلك تسعى إلى تسليحها بأحسن ما يكون من أجل حفظ أمنها الداخلي،(1) غير أن المشكلة تكمن في الدول الضعيفة غير القادرة كمثيلها المتقدمة على المحافظة على أسلحتها بنفسها و بالتالى عدم قدرتها على الحفاظ على أمنها مما يؤدي إلى تعريض العالم إلى مخاطر جمة من خلال انتشار الأسلحة، فالدول الضعيفة أو الفاشلة تصبح مصدر للعديد من مشاكل العالم خطورة والتي تتجلى في تصدير الإرهاب إلى العالم اجمع(2)، فالمتتبع لتصرف الدول التي تشتري السلاح بشكل عام و الدول التي نالت استقلالها عن طريق الحرب بشكل خاص يلاحظ بأنها تبدأ أولا بشراء أسلحة بكميات كبيرة قد تفيض حتى حاجاتها ،غير أن المشكلة تكمن في عدم قدرة هذه الدولة على المحافظة على هذه الأسلحة و خروجها عن يد الدولة عند حدوث أي نزاع، ففي الدول الضعيفة يشكل كثرة الأسلحة تحديات على الوضع الأمنى فيها ، و هنا تبدأ المعضلة الحقيقية حيث أن هذه الأسلحة تعتبر السبب الرئيسي في انتشار الأسلحة(3) وأحيانا أيضا نجد أن السلاح الذي بيد الدولة هو الذي يشكل تهديدا أو خطرا على حقوق مواطنيها خاصة إذا كانت أجهزة الدولة الأمنية و السياسية فاسدة و لا تتمتع بروح المسؤولية ، فالتسيب و الرشوة السائدين وغياب الوازع الوطنى لدى إرادات الدول الفقيرة هي إحدى أهم العوامل المساعدة على انتشار هذه الظاهرة وقد يصل الأمر في أحيان كثيرة إلى تنظيم مزاد علني لبيع التجهيزات العسكرية

<sup>1-</sup> كرولين يوسف و أحمد سمير، مرجع سابق، ص 102-103.

<sup>2-</sup> فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة مكتبة الهيجاء للنشر ، تر مجاب محمد ، الرياض ، 2007، ص 37.

<sup>3-</sup> كرولين يوسف و أحمد سمير ، نفس المرجع ، ص 104

والأسلحة الخفيفة و الذخيرة في أماكن من المدن ، بغض النظر عن مدى جود هذه الأسلحة إلا انه بمقدور أي كان الحصول عليها و استخدامها(1).

-الخصائص التقنية والقتالية للأسلحة الخفيفة التي تساعد كثيرا على انتشار الأسلحة فسهولة استخدامها وتخزينها وحجمها وزنها الخفيف وطول عمرها و كذلك سعرها الرخيص ، جعل من السهل الحصول عليها، إذ يمكن الحصول على بندقية كالشنكوف بعشرين دولار كما بالإمكان الحصول على لغم مضاد للأفراد بدولار واحد في مناطق التي تعانى من الصراعات بينما يكلف نزعه عشرين دولار(2) فإلى جانب الخطر المتمثل في سهولة استخدام هذه الأسلحة الصغيرة ، فالخطر الناجم عن سهولة شراء و الاستيلاء على السلاح في البلدان التي تمر بقلائل سياسية هو ما أذى إلى تبلور تلك الظاهرة الحديثة التي يمكن تسميتها بنزع طابع الجيوش النظامين عن الحروب ، و نقصد به أن الكثير من الحروب المعاصرة يخاض الآن في ظل وجود أعداء كبيرة و متزايدة من المسلحين الدين يسبق تدريبهم نظاميا و لا يخضعون لأي انضباط أو مؤسسات عسكرية(3) فسهولة استخدام هذه الأسلحة تجعل صانعيها و ناقليها و القائمين على تخزينها و صيانتها لا يتبينون حجم المشكلة ناهيك عن إيجاد الحلول لها ، فالعديد من الدول تعانى نقص الوسائل و النظم الكافية و المناسبة لسيطرة على عمليات التصدير أو على الجهة الحقيقية المستوردة لسلاح، حتى الدول التي تحوز على نظم معقولة لضبطها يتواجد لديها نسبة عالية من المسؤولين الفاسدين الذين لديهم الاستعداد لتوجيه الأسلحة المستوردة بشكل قانوني إلى نهايات غير قانونية الى جانب ذلك وجود جهات تعمل على تصدير مخزون السلاح او إمدادات قديمة متبقية من حروب أهلية أو دولية سابقة، كما يشترك في زيادة الانتشار الطاقات الإنتاجية للأسلحة الخفيفة في العالم المتقدم و الإنتاج المحلى في مناطق الصراع(4).

- تخلي الدولة وتراجعها أمام المطامع الأنانية خاصة عندما لا تكون الدولة قادرة على توفير الأمن العام اذ يزداد العنف والجريمة المنظمة بصورة عالية مما يجعل كل فرد يسعى للحصول على السلاح لتوفير أمنه و أمن ذويه وممتلكاته ويتزامن ذلك عادة مع تسيب في الإجراءات القانونية و هكذا تدخل في دوامة انتشار الأسلحة وما يلازمه من عدم الأمن وما يولد بدوره سباقا محموما لاقتنائها وازدهار تجارتها ، اذ تشكل الأسلحة الخفيفة في النزاعات المسلحة الداخلية أكثر من 90% من وسائل القتال المستخدمة.

www.armée.mr/Index/php/compore/content.article

<sup>2-</sup> رائد ديكي باتيني ،انتشار الأسلحة خطر يهدد الأنظمة. مجلة أخبار الجيش ، العدد 03

<sup>2-</sup> رائد الديكي باتيلي، مرجع سابق، ص 02.

<sup>3-</sup> ألفريد نيما، مرجع سابق ، ص 121

<sup>1</sup>ورائد دیکي باثیلي، مرجع سابق -

- مواقف بعض الحكام الذين يواجهون نزاعا أو تمردا داخليا وذلك من خلال إمداد الفئات الموالية لهم بالأسلحة والتي تكون في أغلب الأحيان غير نظامية لقاء الحصول على الامتيازات غير شرعية أو المحافظة عليها والتي تدخل السوق لسوق السوداء لتغذية الجريمة المنظمة والإرهاب (قطع طرق ، الاختطاف ، الغارات ، الاغتيالات...) و تساعد الحدود المفتوحة و غياب المراقبة على ازدهار تجارة الأسلحة عبر الحدود وهو ما يؤدي إلى استفحال خطر نشوب الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية (1).

- يمثل امتلاك السلاح رمزا للمكانة الاجتماعية و مصدر الأمن الشخصي ووسيلة للبقاء، واكتساب الرزق و علامة من علامات الرجولة بل و في بعض الحالات يصبح السلاح رمزا للهوية العرقية و الثقافية(2) هذه الثقافة التي تؤذي إلى توليد ثقافة العنف حيث يكون امتلاك السلاح مرادفا لسيطرة السياسية و تجسيد استخدامه في حالة وجود الصراعات إذ ينتج عن هذا التحول من ثقافة السلاح إلى ثقافة العنف زيادة كبيرة في الطلب على الأسلحة الصغيرة و بمجرد أن الدولة لديها صعوبة لضمان أمنها وأمن موطنها وأنشطة غير مشروعة ومكافحتها مما يزيد استخدام هذه الأسلحة إذ يصبح من الصعب التحكم فيها وتراكم الأسلحة(3).

-سرقة الأسلحة وضياعها داخل القوات النظامية شكلت دائما مصدرا لا يستهان به لتمويل السوق السوق السوداء بهذه الأسلحة ، فحسب التقديرات تبلغ كمية الأسلحة الضائعة و المفقودة من هذه القوات مليون قطعة سنويا . إذ توجد 640مليون قطعة متداولة حاليا في العالم مما يجعل معدل امتلاك الأسلحة يساوي قطعة لكل عشرة أفراد تقريبا)(4) ، فنقص السيطرة الفعالة و القدرة الإلزامية من جانب الدولة وكذلك بسبب المستويات العالية لطلب على الأسلحة الصغيرة ، فضلا عن أنا هذه الأخيرة أصبحت متاحة فعليا بكميات كبيرة (5).

#### المطلب الثانى: الأسباب الخارجية

-العولمة : تعتبر العولمة مهندس جديد له تأثير على أجندة الأمن الدولي من جهة و على تطور العلاقات بين الدول من جهة أخرى إذ اصبحت تساهم في تسريع تطوير القوى المنتجة و العلمية و التكنولوجية أكثر من أي وقت مضى بين الدول و الشعوب ومن جهة أخرى سهلت عملية نقل الأسلحة غير مشروعة من بلد لأخر فمن نتائجها انكماش في سلطة

<sup>1-</sup> نفس المرجع السابق <u>ص</u>2

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- ألفريد نيما، مرجع سابق ، ص 127

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>-Ousmane kornio, contrôle des armes légères et de petit calibre au mali « vers un contrôle parlementaire plus efficace » Friedric Ebert stiftung, 2011, mali, p 59.

<sup>4-</sup> رائد دیکی باثیلی، مرجع سابق،ص2.

<sup>5-</sup> ألفريد نيما، مرجع سابق ، ص122.

الدولة على المدى الطويل و فقدانها السيطرة على الأسواق و الذي ينعكس في تطوير الاقتصاديات غير رسمية موازية و صعود الأسواق الرمادية و السوداء و عدم قدرة الدولة على منع تدفق الأسلحة غير المشروعة بسبب طبيعة الحدود ، إذ تشير الدلائل إلى إن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة هي أسهل في فترات التحول السياسي التي تكون مسبوقة عادة بفترات من العنف إذ نجد الدولة تعمل على تركيز موارده في المناطق التعمير و التنمية فقط و ترك الثغرات لنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة و الخفيفة للعصابات الجريمة(1).

- تجارة الأسلحة غير مشروعة هذه الأخيرة التي تعتبر موضوع شائك ومعقد أرق الإنتربول والمخابرات في كافة دول العالم فتفشي الأسلحة بين المتمردين و الارهابين و الميليشيات أمر خطير بالنسبة للأمن العالمي، اذ تقدر قيمة الأسلحة المتداولة حتى عام 2011 حوالي 38 مليار دولار و اغلب هذه الأسلحة هي الرشاشات و قنابل و ذخيرة، يروح ضحيتها سنويا ما يقارب نصف مليون ،فالأسلحة المتاجر بها أغلبها من صناعة الدول الخمسة الكبرى و دول نامية و وذلك عن طريق بعض العسكريين يقومون باختلاس الأسلحة المكدسة في المخازن و تهريبها بطرق شائكة وملتوية حتى تصل لأيدي المليشيات و العصابات بخلاف التجارة الغير مشروعة بين المصانع و الدول و أشهر من يعتمد على هذا النوع من السلاح هي العصابات المنظمة الشرسة التي تعتبر من أقوى العصابات و تنظيم القاعدة و طالبان و الإرهابيين، والميليشيات في إفريقيا التي تعد ولا تحصى، وأخيرا العصابات و الثوار بشكل عام .

مثال: عملية تهريب سلاح من المخزن إلى الجماعات المسلحة ، تمت سرقة ما يقارب 5000 قطعة من سلاح كلاشنكوف 47-AKالشهير و 2.5 مليون قطعة (طلقة) من احد مخازن الجيش اليوغسلافي و ثم نقل الأسلحة جوا من صربيا إلى ليبيريا تحت غطاء عملية قانونية و من ثم تم تهريبها بحرا إلى أمريكا الجنوبية لتزويد العصابات هناك ، و هذه العملية تداولها من قبل تجار الأسلحة لهم سمعتهم و مكانتهم الاجتماعية و تعود عليهم بالمال الوفير (2).

-

فمثلا في بريطانيا بلغ عدد العاملين في شركات تصنيع السلاح و فروعها و أجهزتها الاستشارية و البحثية أكثر من 400.000 شخص، وهذا العدد يمثل 10% من إجمالي قوة العمل الصناعية في بريطانيا، و لقد تضخم ملف شركات صناعة السلاح في بريطانيا، و

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Emmanuel kabirat jekada, **proliferation of Small arms and ethnic conflict Nigeria**: **implication for national Security**. clement university, September ,2005, p p 2–3

 $<sup>^{2}</sup>$ - محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص $^{2}$ 

بنهاية عام 1999 لا تجاوز عدد هذه الشركات 370 شركة، وإذا حاولت الحكومة البريطانية تقليص حجم صناعة السلاح فإنها لن تتمكن من حل مشكلات الميزانية و تحمل طوابير البطالة التي ستنتج عن تراجع مكانة بريطانيا في سوق السلاح العالمية خاصة بعد أن بلغت صادراتها العسكرية في عام 2000 ما قيمة 1.7 مليار جنيه إسترليني (2.4 مليار دولار)، و هذا النمو في الصادرات العسكرية أدى إلى توجيه الانتقادات الحكومية للسماح ببيع الأسلحة للبلدان المتورطة في الصراعات و للدول التي لا تحترم حقوق الإنسان ، حيث وافقت وزارة التجارة و الصناعة على منح تراخيص لصادرات عسكرية لأنغولا و كولومبيا و سير لانكا و جميع الدول التي تعاني من صراعات داخلية ، كما قامت الوزارة بمنح تراخيص لإندونيسيا و تركيا وهما من بين الدول التي تتعرض لانتقاد بسبب سجل حقوق الإنسان الخاص بها (1)

-غياب التنظيم الدولي: يعتبر غياب معاهدة دولية تفرض قواعد صارمة على عمليات نقل الأسلحة والذخائر الصغيرة وغياب مبادئ توجيهية دولية لتنظيم حيازة الأسلحة النارية عاملا مشجعا على نقل الأسلحة غير المشروعة في جميع أنحاء العالم<sup>(2)</sup>

-دور اللاجئين في انتشار الأسلحة الخفيفة :الحروب الأهلية غالبا أو دائما ما تخلق في نهايتها عدد كبير من اللاجئين في معظمهم إن لم يكن في مجملهم يحصلون و يأخذون معهم الأسلحة الصغيرة نظرا لسهولة إخفائها وحملها وهذا ما يسهل من عملية انتقالها من بلد لأخر خاصة وأن اللاجئين ينتقلون من بلد لأخر

20

<sup>1-</sup> محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص17

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> -Manual d'Adefjn ; op,cit.p6

#### المبحث الثالث: أبعاد الأسلحة الخفيفة وانعكاسات انتشارها

برزت مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة خلال حقبة التسعينات مع ظهور المتغيرات الدولية إثر انتهاء الحرب الباردة وتحول الصراع وظهور تحديات ومعالم جديدة لشكل العالم وعلاوة على ذلك ظهور عصابات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة المخدرات وازدياد حركة المد الأيديولوجي المتطرف، فقد شهد عام 1999 وحده حوالي 27 صراعا مسلحا ومن بينها 25 صراعا داخليا استخدمت فيها الأسلحة المتنوعة وفي مقدمتها الأسلحة الصغيرة، فحوالي 90% من جرائم القتل التي ارتكبت خلال الصراعات التي دارت في جميع أنحاء العالم خلال العقد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة فقد أدى توافر الأسلحة إلى تفاقم الصراعات العرقية و زيادة الخسائر المدنية بشكل مروع و خطير (1)

#### المطلب الأول: أبعاد مشكلة الأسلحة الخفيفة

يمكن تلخيص أهم أبعاد مشكلة الأسلحة الخفيفة و الصغيرة في النقاط التالية:

لقد تفاقمت مشكلة الأسلحة الصغيرة بعد التطور التقني الهائل الذي لحق بالأسلحة الصغيرة وزادت من قوتها التدميرية وسهولة حصول العناصر الإجرامية والإرهابية على تلك الأسلحة خاصة بعد اتساع دائرة العنف الاجتماعي و تصاعد معدلات الجريمة والتي تجلت مظاهر التطور في تزويد بعضها بكاتم الصوت و تزويد بعضها بالليزر، و تصغير أحجامها إلى حجم قلم الرصاص .

كما زاد استخدام البنادق بشكل واضح خلال التسعينات القرن الماضي بعد أن أدى فتح الحدود و التوسع في التجارة الحرة إلى تخفيف القيود على تهريب الأسلحة الصغيرة ، خاصة تلك التي تم الحصول عليها من الاتحاد السوفياتي السابق ، إضافة إلى استغلال قوانين التصدير المليئة بالثغرات و تراخي الرقابة على الحدود ، و وجود السماسرة و التجار ذوي العلاقات الخاصة مع الوكالات الاستخباراتية الدين يسهلون تهريب الأسلحة إلى مناطق الصراع ، كما أن بعض البنوك في الخارج وكذلك الدول التي تفرض ضرائب على الأموال تقوم بعمليات الإخفاء والغسل المبالغ الذي تعتمد عليها مبيعات الأسلحة غير مشروعة والتدليل على ما يكشف هذه التجارة من غرابة وغموض يكفي أن نشير إلى أن المخابرات المركزية الأمريكية أنفقت ملايين الدولارات لاستعادة صواريخ "استنجر" المضادة للطائرات والمحمولة على الأكتاف التي كانت قد سلمتها للمقاتلين الأفغان عندما كانوا يقاتلون الغزو السوفياتي لأفغانستان في الثمانينات وعرضت مئة ألف دولار

21

<sup>1-</sup> محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص16

للصاروخ الواحد وهي بذلك تكون قد فتحت الباب أمام بارونات المخدرات والمنظمات الإجرامية<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الثانى: انعكاسات مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة

لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة أثار وانعكاسات تمس العديد من الدول و المجتمعات ، إذ يشكل مشكل الأسلحة الخفيفة والصغيرة احد القضايا والمشاكل المتكاملة بحيث يمكن أن يكون من الصعب عزلها إذا كانت الأسلحة مصدر المشكلة أو مجرد عرض من أعراض القضايا الأخرى ، فهي تشكل تهديدا أمنيا خطيرا لها انعكاسات على أغلب المجالات على التنمية سواء الاجتماعية و الاقتصادية و الامن الإنساني و استقرار الدول .

#### على المستوى السياسي:

ولد انتشار الأسلحة الخفيفة العديد من الآثار السلبية على الدول الإفريقية عموما ، فقد أدى هذا الانتشار إلى تشكيل المليشيات والفصائل المسلحة لأجل خدمة القادة السياسيين كأداة لترهيب إذ اصبح من غير الممكن الحديث عن انتخابات شفافة في ظل وجودها و وجود علاقات بين المجتمعات تقوم على علاقات القوة، فانعدام الأمن والوجود الغير منضبط للأسلحة بأيدي المدنيين والعسكريين أدى إلى زعزعة استقرار من خلال انقلابات و محاولات الانفصال مما خلق تخوفا على الديمقر اطيات الوليدة فمثلا في مالي هذه الأخيرة التي كانت إحدى نتائج انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة فالتمرد في الشمال أعطى ضربات خطيرة على هيكل الدولة ، وصلت إلى أنها أظهرت عدم تماسك وطني، فحالة الصراع هددت بالتحول إلى حرب أهلية واسعة النطاق .(2)

انتشار الأسلحة الخفيفة في كثير من الحالات يؤدي إلى توليد المزيد من انعدام الأمن والعديد من الضحايا حيث تعمل على إطالة أمد الصراع ، فهي تعيق فرص حل النزاعات مثلا الفصائل المتحاربة في ليبيريا وسيراليون تنازلت لمفاوضات السلام كاستراتيجية لكسب الوقت و لتخزين ترسانات الأسلحة من اجل شن المزيد من الهجمات ، فتوافر الأسلحة الصغيرة و الخفيفة لعب دورا في إدامة العنف وجعله أكثر فتكا على كل المستويات من نشاط إجرامي إلى حرب كاملة ، ووفقا لمجلس الأمن الدولى: فان زعزعة الاستقرار

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Ousmane kornio, op,cit, p59.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> -Ousmane kornio, op,cit, p15

كان بتراكم و انتشار الجامح للأسلحة الصغيرة و الخفيفة في العديد من مناطق العالم يزيد مدة النزاع المسلح<sup>(1)</sup>

#### على المستوى الاقتصادي:

تعتبر التنمية المستدامة هي مزيج من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم ، غير أن حركة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروع أدى إلى تأثيرات على الصحة وعرقلة الاستثمار فإن انتشار أسلحة تردع أفاق الاستثمار ويعيق التنمية الاقتصادية ، فالصراعات المسلحة في غرب إفريقيا فرضت أرباح الاقتصادية لثلث الدول منذ بداية التمرد في مالي (2) فالعنف المسلح يخلق دائما مناخ من انعدام الأمن له تأثير سلبي مباشر على التنمية الدولة و على بنية التحتية والخدمات الاجتماعية و تراجع النشاط الاقتصادي ، كما يؤثر التوافر الكبير للأسلحة على التنمية فهي الطريقة الاكثر تأثيرا كونها من أدوات الصراع حيث يتم تدمير الموارد المادية و البشرية و كذلك حظر طرق العبور و إتلاف الصناعات الوطنية أو الاستيلاء عليها من قبل جماعات المسلحة و تخويف المستثمرين الأجانب ،مثلا في دارفور تدهور الأوضاع الأمنية سنة 2005 وبروز الجماعات المسلحة اثارت الرعب لدى المدنيين بسحب العديد من المنظمات التنموية الآلاف من الموطنين الدين كانون يقدمون الخدمات للموطنين النازحين ، فتكلفة الصراع في إفريقيا يشير الى حوالي 300دولار بين عامى 1990 إلى 2005 وفقا لبحث اجرته منظمة "أوكسفام الدولية" والذي يشير الى أن في متوسط الحرب الأهلية أو التمرد ينكمش الاقتصاد الإفريقي 15% فالقارة تفقد في المتوسط حوالى 15 مليار دولار بسبب الصراع المسلح فتوافر الأسلحة تدعم هذا الانحدار في مجتمعات ما بعد الصراع ، فأعداد كبيرة من المقاتلين السابقين يعملون على إغراق سوق العمل ليكشف عدم وجود فرص اقتصادية(3)

#### على المستوى الاجتماعي:

أما على المستوى الاجتماعي فالصحة العامة تتأثر بشكل كبير من انتشار و سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ، فالعنف يؤدي إلى الكثير من الإصابات هذه الأخيرة التي تتطلب الرعاية و وفي ظل هذا الكم الهائل من الإصابات واسعة النطاق ليس من السهل جدا وجود نظم رعاية صحية في البلدان النامية حيث يصبح ضغط و بالتالي يميل إلى أن

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-edeko Sunday , **the proliferation of Small arms and light weapons in Africa**, **cause study of the Nigeria** : **sacha journall of environmental studies** , volume1, nubrer2, 2011 ,p57

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> - Religions for peace ; op, cit ,p7

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> - Religions for peace; op, cit, p7

تكون هناك ضحايا العنف المسلح كما أن التكاليف العلاج و الرعاية الطبية لهؤلاء الأفراد تصبح مكلفة و لهذا نجد استهداف الجماعات المسلحة للعمال و للمستشفيات و سيارات الإسعاف للعيادات في الصراع العديد من المناطق بالإضافة إلى طريق نقل المستخدمة لتوزيع المواد الغذائية و بالتالي فانتشار أو التهديد بالأسلحة صغيرة و الخفيفة يؤدي إلى انعدام الأمن(1).

#### على المستوى الأمني:

انتشار الأسلحة قد حول القتال المسلح من مهنة الحرب المقننة أي من مهمة تقوم بها منظمات عسكرية محترفة تضم جنودا نظامين أو حتى جنودا مطوعين تلقوا تدريبا على أيدي المحترفين و يخضعون لأوامر المؤسسات العسكرية النظامية إلى أعمال إرهابية و حروب أهلية يقوم بها مدنيون مسلحون ، بعضهم في صورة مليشيات مؤيدة للحكومة و بعضهم يداومون الهجوم على الحكومة بينما البعض الأخر منغمس في الصراعات بين الجماعات العرقية و القبلية(2). هذا التحول كان له تأثير على أمن الأفراد خاصة على طبقة الأطفال و النساء بشكل عام و التعليم بشكل خاص فعلى المجتمع هذه الأخيرة الأكثر عرضة لانعدام الأمن و انتشار الأسلحة (3)فاتعرض المبكر للعنف أثر كبير على قرار الطفل ليصبح مقاتلا و يستخدم السلاح في وقت لاحق في الحياة .كما أن ذلك له تأثير على خلى تؤدي انتشار الأسلحة إلى سعي المنظمات و الجماعات المسلحة لتجنيد الأطفال ،علاوة على ذلك التهجير الذي يرافق الصراع يجعل الأطفال أكثر عرضة للمرض و العنف ، فالأطفال هم المشاركين في الحروب إذ يجندون غالبا من طرف جماعات من غير الدول من اجل عمليات انتحارية و العمل كجواسيس .

حيث تؤكد تقارير الأمم المتحدة وجود أكثر من 300 ألف طفل تحت السلاح في العالم يقومون بأعمال قتل و إرهاب و تجسس و حراسة مستخدمين الأسلحة الخفيفة كما يشكلون عناصر مقاتلة ، يتوزع هؤلاء على عدد من دول العالم من سيراليون في إفريقيا إلى صربيا في البلقان، كما نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا أشار إلى إن تلك الأسلحة الخفيفة و الفردية تستخدم في عمليات لانتهاك حقوق الإنسان في العالم (4)

هذا الأثر البالغ الذي أدى إليه انتشار الأسلحة الخفيفة على جميع الأصعدة أدى إلى طرح العديد من التساؤلات حول إذا كانت الأسلحة تسبب الجريمة؟ أم أن الجريمة هي إدامة استخدام الأسلحة ؟ غير أن الإجابة ليست سهلة و ربما تختلف المواقع و لكن ترتبط بقوة

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Ibid ,p7

<sup>2</sup>أ-لفريد نيما، مرجع سابق، ص 121.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>- Ousmanekornio, op, cit, p17

<sup>4-</sup>محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص15

فيها فمن الواضح أنها تستخدم في العديد من الأنشطة الإجرامية من قبل الأفراد و علاوة على ذلك حيث يوجد الفقر و اليأس و غياب الغداء فإن الأسلحة الرخيصة تجعل من السهل تأمين تلك المواد عن طريق القوة و الترهيب، فقد لوحظ في كثير من الدراسات مختلفة أن في بعض أجزاء إفريقيا شراء بندقية أرخص من شراء قطعة خبز (1)فتخوف من المشكلة الأمنية التي تطرحها صورة المتاجرة و تهريب الأسلحة و انتشارها و تداولها بطريقة غير شرعية في مناطق العالم ليست بالجديدة.

فقد ورد في رسالة ممثلي دولتي توغو و مالي في هيئة الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى باتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ، و قد ورد في تلك الرسالة فكرة التأكيد على المخاوف الأمنية حيث جاء على لسان الممثلين السابقين الذكر

"إننا نعرب عن بالغ قلقنا لان مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة و تداولها و الاتجار بها بصورة غير شرعية لا تزال لها نتائج مدمرة على استقرار التنمية في إفريقيا و بان تلك المشكلة تؤدي إلى:

1- ادامة الصراعات و وزيادة حدة العنف و تشريد سكان أبرياء و تهديد القانون الإنساني الدولي، كما أنها تذكي نار الجريمة و تشجع الإرهاب.

2- بث ثقافة العنف و زعزعت استقرار المجتمعات عن طريق تهيئة مرتع خصب لأنشطة الإجرامية و أنشطة التهريب، و بخاصة نهب المعادن التنمية و الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية و الأنواع المهددة بالانقراض و إساءة استعمالها.

3- خلق أثار سلبية على الأمن و التنمية تمس النساء و اللاجئين و غيرها من الفئات الضعيفة بوجه خاص، و تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية و الممتلكات.

4- خلق أثار مدمرة على الأطفال الدين يقع عدد منهم ضحايا للصراع المسلح بينما يجبر آخرون على أن يصبحون من الجنود الأطفال.

5- تقويض أركان الحكم السليم و جهود السلام و المفاوضات، و تهديد حقوق الإنسان الأساسية و عرقلت التنمية الاقتصادية.

6- تتخطى الحدود و تستدعي التعاون على جميع الأصعدة المحلي و الوطني و الإقليمي و القاري و الدولي (2)

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Religions for peace; op, cit,p9

#### المبحث الرابع: الاتفاقيات الدولية للحد من انتشار الأسلحة الخفيفة

تعتبر مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة إحدى التحديات التي واجهت النظام الدولي الحالي فقد شكلت هده المشكلة تهديدا كبيرا على عدة مستويات ، جعلت من مسألة التصدي لها إحدى أهم الخطوات الواجب اللجوء إليها ولهذا نجد أولى بدايات الاهتمام بهذه المشكلة كانت إقليمية في بادئ الأمر وذلك نتيجة ظهور مشاكل كبيرة ناجمة عن انتشار الكبيرة للأسلحة الصغيرة والخفيفة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية عقب انتهاء الحروب الأهلية فيها والتي كانت الأطراف المتنازعة تسند إلى دعم احد المعسكرين الشرقي أو الغربي ، ومع اندماج المقاتلين السابقين في الحالة المدنية في بلادهم استمرار حيازتهم للأسلحة ، ومع تردي الأوضاع الاقتصادية تزايدت حالات العنف المسلح و تأثرت حالة الأمنية لتلك الدول و قدرتها على مواجهتها .

كان لظهور نزاعات أهلية جديدة في منطقة البحيرات العظمى و الكونغو على سبيل المثال الثر في تزايد كميات الأسلحة المتداولة بين الأطراف المتحاربة فكانت بعض عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تواجه مشكلة رئيسية هي انتشار الأسلحة كبيرة و لكن و على الرغم من الخصوصية التي تتميز بها هذه المشكلة كونها تأثر على مناطق معينة و تتطلب مراعاة خصوصية تلك المناطق إلا انه قد تم تدويل هذه القضية ورفعها ضمن أولويات العمل الدولى في مجال ضبط السلاح خلال العقد الأخير من القرن العشرين (1)

بدأت الأمم المتحدة منذ تشكيلها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و تحديدا منذ أواخر الخمسينات الاهتمام بهذه المسألة وذلك من خلال اجتماعات تمهيدية لإقرار قوانين منظمة لتجارة الأسلحة المشروعة و غير مشروعة و ركزت في البداية على الأسلحة النووية و جهود ضبط التسلح(2)،غير انه و منذ منتصف التسعينات أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في جدول الأعمال الدولي بغية الخروج من حلقة العنف الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ، تناولت الأمم المتحدة الأسلحة الصغيرة من قبل في سياق مسائل: حماية المدنيين في الصراع المسلح ، دور التسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في بيئة حفظ السلام ، بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع ، وفي الميدان طلب من الأمم المتحدة جمع و تدمير أسلحة المقاتلين السابقين في عدد من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها ، و مع هذا فان التدفق الخفي للأسلحة الصغيرة يمثل تهديدا هائلا للمجتمع الدولي وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998 قررت

26

 $<sup>^{-1}</sup>$  عالي عودة و عاطف عضيات، نفس المرجع ، ص $^{-1}$ 

<sup>2-</sup> محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص15

الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه وناقشت أهداف المؤتمر اللجنة التحضيرية التي أنشأتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 1999 وطلبت الجمعية العامة من اللجنة التحضيرية أن توصي المؤتمر بمشروع و وثيقة ختامية يتضمن برنامجا للعمل(1)

وتحديدا في التاسع من يوليو 2001 في نيويورك عقد مؤتمرا للأمم المتحدة يناقش القضاء على التجارة الغير شرعية بالأسلحة الخفيفة في الوقت الذي أكد فيه الخبراء أنهم يستبعدون احتمال التوصل إلى حلول لرقابة الأسلحة الخطيرة مثل أسلحة الدمار الشامل وما تمثله من خطر على السلم و الأمن العالميين ولكن عقب أسبوعين من المباحثات اكتفى المجتمعون بالإشارة إلى أن المؤتمر سينتهي بوثيقة تشكل أرضية يمكن استخدامها مستقبلا لمراقبة الأسلحة الخفيفة التي تتسبب في قتل نصف مليون شخص سنويا ، و قالت "باتريسا لويس" من معهد بحوث التسلح التابع للأمم المتحدة" أن الوثيقة تقترب من الحصول على الإجماع بشأنها و أضافت أنها ليست اتفاقية لكنها خلفية للبداية(2)

#### برتوكول الأمم المتحدة لعام 2001 بشأن الأسلحة النارية:

كان أول صك عالمي لسيطرة على الأسلحة الصغيرة و الخفيفة ، و يعتبر هذا الصك ملزم قانونيا يركز على التصنيع و الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة من جميع جوانبه ، اتفاق تم إرساله إلى البلدان النامية التي تحاول منع و القضاء على التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة على المستوى الإقليمي و الوطني و الدولي ، و الذي يهدف إلى رصد تقدم هائل و محرز في جمع و تدمير الأسلحة و إدارة الاحتياطي منها و لكن لا يشار إليها في جدول أعمال حقوق الإنسان، و لها إشارات قليلة في القانون الإنساني الدولي كما أنها ليست معاهدة فهي خطة عمل الأمم المتحدة لا تشير إلى نتيجة تنظيم 75% من الأسلحة في العالم التي يملكها المدنيين (3).

من جانبها أصدرت منظمة العفو الدولية في التاسع من يوليو تقريرا حذرت فيه من أن المسدسات و البنادق و الأسلحة الصغيرة المستخدمة في الصراعات تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان في 100 دولة ، ووجه التقرير انتقادات إلى دول تنتج البنادق مثل الولايات المتحدة و روسيا و الصين واشار التقرير أن معظم الانتهاكات المسجلة ناشئة من استخدام الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في ملابسات تخرج عن نطاق قوانين حقوق الإنسان على المستوى الدولي و يحمل التقرير اسم انتهاكات حقوق الإنسان التي اتسمت بالعنف و

3 -Mamuald'Adefjn; op, cit,p5

<sup>1-</sup> الامم المتحدة تعمل على تحقيق السلم و الامن ،مرجع سابق.

<sup>2-</sup> محمد جمال مظلوم، مرجع سابق ، ص18.

استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة ،حالات قام خلالها جنود باغتصاب نساء تحت تهريب السلاح و حالات الاعتداء و الاعتقال و الاحتجاز العشوائية و فضلا عن استخدام رجال الشرطة و مسؤولي السجون لأسلحة الصغيرة في أعمال التعذيب واشارت المنظمة إن مثل هذه الانتهاكات تكرس طلب جماعات معارضة لأسلحة غير مرخصة ، مما يخلق حلقة مفرغة تقضي إلى معاناة الملايين(1)

اتفاقية أوتاوا معاهدة أوتاوا (اتفاقية حظر استعمال و تكديس و نقل الألغام المضادة للأفراد و تدمير تلك الألغام) :معاهدة متعددة الأطراف تحظر استعمال و إنتاج و حيازة و تكديس و نقل الألغام البرية المضادة ، كما تحظر مساعدة الآخرين أو تشجيعهم على المشاركة في هذه الأنشطة و على الأطراف في الاتفاقية أن تطهر حقول من الألغام الموجودة خلال عشر سنوات من خلال دخول المعاهدة حيز النفاذ و تدمير كل الألغام المضادة للأفراد و حقول الألغام هي المناطق التي تخضع لولاية أو سيطرة طرف و التي تعرف عنها أو يعتقد حقول الألغام ، كما تحث الأطراف أيضا على آن يساعد كل منها الأخر في الوفاء و الالتزام بموجب المعاهدة و يجري التحقيق من تنفيذ الاتفاقية من خلال إعلانات تقدمها الأطراف إلى الأمين العام للأمم المتحدة وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 آذار مارس بذلك قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب الانسحاب منها إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بلك قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب (2).

#### اجتماع إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في الجزائر 2005:

تشير الأرقام التي يتم تداولها في الندوة الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة و الصغيرة و التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح بهيئة الأمم المتحدة و استضافتها العاصمة الجزائرية في الفترة من 11 إلى 13 افريل 2005 في جلسات مغلقة إلى إن ما يزيد على 650 مليون قطعة سلاح خفيف تتداول بأسلوب غير شرعي و إن نصف مليون شخص يموتون سنويا في العالم بسبب الاستعمال غير المرخص به للأسلحة على رأسها المسدسات الاوتوماتكية و هذا بمعدل مسدس واحد لكل 12 شخص .

و تشير الأرقام التي تعكس حجم الأمن الذي أصبحت تعيش فيه مجتمعات العالم الى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة يغذي ما يقارب 46 نزاعا مسلحا في العالم من بين 49 نزاعا إقليميا تحصيه الهيئة الأممية ، و تمضي هذه الأرقام لتؤكد إن هذا النوع من الأسلحة تسبب في قتل 4 ملايين شخص منذ 15 سنة (من 1990 حتى 2005) و90% من هؤلاء نساء و 80% أطفال ، و تضيف ذات الأرقام أن وجود 17 مهمة لحفظ

<sup>1-</sup> محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص19

<sup>2-</sup> سنيف توليو توماس شما لبرغر ، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات ، تحديد الأسلحة و نزع السلاح و بناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، سويسرا، 2013، ص ص 21 - 22

السلام حاليا في العالم من بينها سبعة على مستوى القارة الإفريقية تقودها الهيئة الأممية ليس بمقدورها مواجهة ظاهرة الاتجار الغير مشروع بالأسلحة الخفيفة و الصغيرة التي تأخذ أبعاد خطيرة بالأخص في بؤر التوتر و العنف المسلح حيث يتحرك السلاح بشكل لا يمكن مراقبته (1).

و توالت الاجتماعات بعد ذلك كالتالى:

#### 2006 •

انعقاد الجمعية العمومية و انجاز القرار 89/61 دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة

#### : 2007 •

قدمت 100 دولة وجهات نظرهم بشأن وضع معاهدة لتجارة الأسلحة التي تنشر في تقرير A/62/278

#### :2008 •

اجتمع فريق من الخبراء الحكوميين في ثلاث دورات (15.11 فبراير 12،16، مايو و 28 يوليو ، 8 أغسطس) لدراسة القرارات الأولية لمعاهدة تجارة الأسلحة و اتخاذ قرار الجمعية العامة 240/36

#### :2009 •

اجتمع فريق مفتوح العضوية العامل لاثنين من الدورات الست المكلفة (6،2 مارس من 17،13 يوليو) لنظر في أهداف و غايات معاهدة تجارة الأسلحة الممكنة نطاقه و المبادئ و اتخاذ قرار الجمعية العامة 48/64

#### : 2010 •

اجتمعت لجنة تحضيرية لدورتها الأولى الفترة من 12 حتى 23 يوليو.

#### 2012 •

عقد مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك للمعاهدة لتجارة الأسلحة واستمر المؤتمر لمدة 4 أسابيع الأمم المتحدة تتوصل إلى مشروع معاهدة لتنظيم تجارة السلاح العالمية (2).

#### معاهدة تجارة الأسلحة:

اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة والتي تهدف إلى وضع اهم المعايير الدولية الممكنة لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية و يشمل نطاقها الأسلحة الصغيرة و

<sup>1-</sup> محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص20

<sup>(1)</sup>:محمد جمال مظلوم، ، مرجع سابق ، ص(22)، ص

الأسلحة الخفيفة فضلا عن الذخائر و قطع الغيار و المكونات ، و قد فتح باب التوقيع على المعاهدة في حزيران / يونية2013 .

و في عام 2013 ، أطلقت الأمم المتحدة مرفق الأمم المتحدة الاستثنائي لدعم التعاون في تنظيم السلاح و هو كناية على مرفق مرن يركز على النتائج و يدعم كل جوانب تنفيذ برنامج معاهدة تجارة الأسلحة بما فيها ضوابط الأسلحة الصغيرة و الذخيرة ، و يقدم المرفق أيضا الدعم إلى المشاريع التي تركز على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه و مكافحته و القضاء عليه على نحو المحدد في الأولويات السنوية التي يضعها المرفق. عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مالي من الجهات المانحة على إدارة خمسة برامج رعاية لممثلين خبراء من البلدان و المنظمات الإقليمية و المنظمات غير الحكومية لتسهيل مشاركتهم في المؤتمرات المؤدية إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة ، و انعقادها بمجموعة 83 عضو و 36 وفد من الدول النامية في إفريقيا و منظمة أسيا و المحيط الهادي و المنظمة العربية و أمريكا اللاتينية و منظمة البحر الكاريبي من رعاية لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية و مؤتمرات المعاهدة التي عقدت في أعوام 2011 و 2012 و 2013

1- تقرير الأمم المتحدة ، تقديم المساعدة إلى الدول من اجل كبح الاتجار الغير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة و جمعها ،البندان 99 ع و د ،من جدول الأعمال المؤقتة، الدورة 68 للجمعية العامة و نزع السلاح العام.

30

#### خلاصة ·

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن:

الأسلحة الخفيفة هي ظاهرة أمنية خطيرة ومتشعبة تعددت أسبابها التي عملت على ترسيخ ثقافة العنف إلا أن الآثار المهولة التي ترتبت عنها واحدة والتي تزداد خطورتها في بؤر التوتر بحيث تعمل على تأجيج الخلافات من خلال التداول اللاعقلاني لها ، فالمميزات التي تمتاز بها هذه الأسلحة تسهل من التداول غير المشروع بها خاصة عندما يتعلق الأمر بتواطؤ حكومات الدول وهدا ما يعيق كافة الجهود المبذولة للحد منها .

يتبادر إلى الأذهان عند التحدث عن منطقة الساحل الإفريقي، إدراك أولى مشترك حول المنطقة والذي يتمثل في تصور المكان حيزا خاليا من كل مصادر الحياة، ولكن الحقيقة عكس ذلك فالمنطقة تختزن فرصا ايجابية كثيرة وفي المقابل تمثل أيضا أرضية خصبة لتنامي العديد من التهديدات الأمنية، ويتفق عدد من الخبراء والباحثين على أن عامل الضعف السياسي والاقتصادي للدولة الوطنية في الساحل الإفريقي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في زعزعة الاستقرار والآمن.

#### المبحث الأول: الساحل الإفريقي دراسة جيوستراتيجية و جيواقتصادية

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، وهذه الأهمية يكتسبها مما يحتويه من مميزات وسمات اقتصادية واجتماعية أو مما يحتويه من رهانات على المستوى الاقتصادي و السياسي والأمني والعسكري.

#### المطلب الأول: الساحل الإفريقي مقاربة جيوسياسية

#### تعريف الساحل الإفريقي:

قدمت العديد من التعريفات لمنطقة الساحل الإفريقي وهذا راجع لشساعة المجال الجغرافي له مما خلق نوعا من الاختلاف حول أي من الدول تنتمي إلى هذا المجال.

#### من الناحية اللغوية: تعنى كلمة الساحل الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء(1)

أما تسمية الساحل الإفريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء الإفريقية بالمحيط نظرا لشاسعة المساحة التي تستغلها، واستعمل العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الإفريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء.

من الناحية المناخية :منطقة الساحل الإفريقي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، توجد به أكبر صحراء في العالم، حيث السافانا ويتميز بالمخاطر المناخية، ومعايير الجفاف وانعدام الأمن الغذائي المزمن، هاته المنطقة تقل فيها الزراعة ، نتيجة لقلة الأمطار وهو مالا يساعد على تطوير الزراعة حتى البدائية منها، ويصعب الانتقال بين الصحراء الكبرى نتيجة عدم وضوح الحدود تجدر الإشارة إلى أن المنطقة وقبل أن تصبح منطقة ذات طبيعة صحراوية عرفت عدة أطوار رطبة وكانت المنطقة مليئة بالسكان والحيوانات (الفيلة التماسيح الأسماك) لكنها عرفت الجفاف منذ بداية القرن السادس ميلادي(2)

من الناحية السياسية: يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول المنظمة إلى اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في دول الساحل الإفريقي CILSS وتشمل السنغال، غامبيا، موريتانيا، بوركينافاسو، مالي، النيجر وتشاد التي أضيفت إليها الرأس الأخضر وغينيا، و بالنظر إلى الصحراء الزاحفة يمكن على الأرجح إضافة ليبيا السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.

.

<sup>&</sup>lt;sup>1-</sup> Mehdi Taj "sécurité et stabilité dans la sahel africain. collège de décence de l'OTAN NDC occasionnel paper 19 décembre,2006 p 6 .

 $<sup>^{\</sup>rm 2}$  - Mourre Michel , dictionnaire encyclopédique d histoire (paris la rousse – bordas , 2eme éditions 1996 ) p 4917

من الناحية الجيو إستراتجية: يمند من قوس الأزمة في السودان إلى تشاد و النيجر ومالى وجنوب الجزائر وموريتانيا ، ويتميز بنزاعات زعزعت الاستقرار في صورة النزاع في دار فور في السودان ونزاع الطوارق إلى جانب سهولة اختراق الحدود و الجريمة المنظمة و فشل الدو لة(1).

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهو يمتد من أقصى الساحل الشرقى للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو عبارة عن شريط طويل يظم بداخله عدة دول منها السودان تشاد، جنوب ليبيا أقصى جنوب الجزائر النيجر، مالى، موريتانيا السنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية يوسعها لتشمل بوركينافاسو و نيجيريا و حتى الرأس الأخضر إثيوبيا و إيريتيريا. 2

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الساحل الإفريقي على انه عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقى من شمال عاصمة موريتانيا -نواقشط- إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة -أتبره-السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال - داكار - إلى غاية البحر الأحمر ، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كيلومتر و عرض يتراوح ما بين 400 و 500 كيلومتر<sup>(3)</sup> و تقدر مساحة 3053200 كلم<sup>2</sup>.

#### 2- المناخ في الساحل الإفريقي:

يعتبر المناخ معيارا أساسيا في منطقة الساحل الإفريقي لضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية، فالموسم الطويل والجاف الذي يمتد طوال تسعة أشهر تقريبا من الجنوب إلى الشمال يوحى أن المنطقة الساحلية تنتمى إلى الصحراء الكبرى، كما أن الجفاف الذي يضرب من شهر أكتوبر إلى جوان من كل سنة يزداد خطورة مع هبوب الرياح القوية الموسمية المسماة l'harmatton القادمة من الصحراء (4)

من ذلك فان منطقة الصحراء تتحلى بخصائص طبيعية جد قاسية قوامها ثلاثة عناصر هي: الجفاف، التصحر، المناخ الحار إذ تشهد تقلبات ملحوظة في هطول المطر والذي يصل إلى مستويات دنيا وهذا ما جعل المنطقة معرضة في كل مرة إلى فترات طويلة من الجفاف، بحيث صاحب ذلك تأثيرات قاسية على الأمن الغذائي أدى في نهاية المطاف إلى حدوث

<sup>2-</sup> خالد بشكيط، المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات افريقية جامعة الجزائر 2010/2010ص 7.

<sup>2-</sup> امحند برقوق منطق الامننة في ساحل الأزمات من الموقع www.berkouk.mhandyalasitecom

<sup>&</sup>lt;sup>3-</sup> Mehdi Tajovulner ability and factors of unsecurity in the sahel West africain challenges. No1 August 2010 pp 1-8.

<sup>4-</sup>على عشوي ،سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر, 1998 ص 6.

مجاعات وهجرة العديد من السكان وتوجههم إلى المناطق المجاورة، وفي هذا فقد كانت أكثر فترات الجفاف تأثيرا سنوات 1987-1989-1991-1993. والتي ترتب عنها تأثيرات سلبية على التربة والموارد النباتية وتضرر الإنتاج الزراعي والحيواني<sup>(1)</sup>، و قد ساهمت هذه العوامل المناخية القاسية في استنزاف المساحات الواسعة من الأراضي التي في غالبيتها هشة وغير صالحة للزراعة و سرعت في تدهورها.

و عليه فقد نتج عن هذه الطبيعة الجغرافية القاسية تأثيرات سلبية على سكان المنطقة و جعل دورها أكثر انكشافية أمام العوامل المناخية الصعبة وفوق من قدرتها في التعامل مع هذه الصدمات والتي تجلت تأثيراتها السلبية في

-تدني إنتاجية الأرض وماله من انعكاسات على الأمن الغذائي الخسارة المالية نتيجة تدني العائدات من نظم لإنتاج المتأثرة

-العبء المالي لإغاثة وإعانة المجتمعات المتضررة وفي هذا نفتح قوس كبير: في أن هذه المساعدات في هذه الدول التي هي هشة وتفتقد للأمن تواجه تحديات منها ضعف قدرة الحكومات المحلية يعيق فعالية المعونة كما أن التعامل مع مؤسسات هذه الدول التي يطغى عليها الفساد معناه التعامل مع حكومات غير شرعية وغير ممثلة لشعوبها أو فضيعة ، وفي هذه الظروف يقل احتمال أن تصل تلك المعونة إلى الفئات المستهدفة.

- زيادة حدة الفقر و النزوح الريفي و الهجرة داخل القطر وخارجه .

-تردي الأحوال الأمنية ونشوب النزاعات والنهب المسلح وهذا ما يؤثر على الاستقرار السياسي في هذه الدول. (2)

بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على البيئة وزيادة المشاكل الصحية الناجمة عن سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية نتيجة التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة وانتقال الأشخاص من مكان لأخر وبالتالي تشير هذه الأدلة إلى أن دول الساحل الإفريقي تعد من الدول التي يكون فيها العامل الجغرافي سببا في تقويض الوضع الغذائي.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار مناخ الساحل الإفريقي مناخا متقلبا ومتغير طبيعيا وما على دول الساحل الإفريقي إلا الاستعداد له من خلال بناء استراتيجيات مع بعضها البعض

http:// www.refnet.jov.sy/booksporoject/jameat17migration. 2- محمد عثمان سماني ، البرنامج الوطني لمكافحة التصحر في السودان المنطقة العربية للتنمية الزراعية ، السودان

2001 ص ص7-8 .

<sup>1-</sup>تحليل الجوانب الإقليمية لتغير المناخ و موارد المياه من موقع

لمواجهة حدة فترات الجفاف من جهة وللاستفادة من موجات الرطوبة من جهة أخرى (1) فالجفاف يؤثر سلبا على الأمن الغذائي والأمن المالي.

# 3- طبيعة المجتمع في الساحل الأفريقي

إن ما يميز الساحل الإفريقي عموما هو تعدد الاثنيات والعرقيات مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول في الإطار الإقليمي.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي موطن قبائل الطوارق الذين يعودون إلى عهود سابقة من التاريخ وهم ليسوا سوى مجموعات منحدرة من الأقوام الذين عمروا شمال إفريقيا و الصحراء الكبرى خلال العهود القديمة ومن العرقيات نجد مثلا في مالي ( البامبازا، السونغاى، البولس ، الكانوري التوارق والعرب )أما في النيجر (الهوسا، الجرما، ، السونغاى، الكانوري بودوما، البولس، الطوارق و العرب) و نجد في تشاد (العرب السودانيون ، الباقريص، الكريش، التيدا، مبوم، تاما، موبو، كانوري، هاوسا والعرب) و في السودان العرب المسلمون في شمال البانتوا المسحيين و أصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب. (2)

إن التوزيع السكاني في المنطقة متباين وغير متكافئ إضافة إلى الطبيعة الاجتماعية (اثنيا، عرقيا، فبليا) ، ما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية موحدة مما ينتج عنه أزمات مثل: أزمة دارفور في السودان التي اندلعت في 2003 و بدأت تشهد أعمال عنف بسبب ميليشيات الجنوجويد التابعة لقبائل البدو والعرب بمذابح ضد القبائل المسلمة غير عربية في المنطقة (3)

وبالنسبة لأزمة الطوارق في مالي والنيجر برزت اثر شعور الطوارق بالفروقات بينهم وبين باقي السكان بحيث يعانون من التهميش والإقصاء مما يخلق أزمات في المناطق التي يتواجدون بها، وهو ما يشكل تهديدا بامتدادها للمناطق الشمالية.

كما أن الوضع في موريتانيا ليس أحسن حالا، فقد شهدت هذه الأخيرة اضطرابات عرقية وصدمات اثنية وحتى قبلية .(4)

و على الرغم من هذا التباين والتفكيك الاجتماعي في دول المنطقة إلا أنها و لاعتبارات جغرافية تشترك في بعض العوامل والعناصر الحضارية والتي تتمثل في :

<sup>1-</sup> حسينة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : در اسات إستر اتيجية سنة ، 2011-2012، 150

<sup>2-</sup> عمار جفال ، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر . العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتجية ،العدد 7 ،الجزائر ، نوفمبر 2007 ، ص 10 .

<sup>3 -</sup> محمد عاشور مهدي، دليل الدول الإفريقية ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية القاهرة ،2007، ص 77.

<sup>4 -</sup> نبيل بوبية ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية ، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2009، ص 57.

اللغة : توجد مجموعة من اللغات الإفريقية ومنها اللغة العربية لكن بنسبة قليلة خاصة في شمال المنطقة الساحلية الصحراوية وتعتبر اللغة كعامل لتقريب المواطنون في الساحل الإفريقي من بعضهم البعض.

الدين: يعتبر الدين أحد المحددات الأساسية للنزاعات الداخلية التي تهدد أمن الدول وفي الساحل الإفريقي توجد عدة ديانات ومنها نجد الإسلام الذي وصل إلى الساحل عبر الشمال و من الجنوب مصر وليبيا، وقد انتشر الإسلام وبشكل سريع وهو ما ألقى رواجا لدى التجار الساحلين المتمثلين في قبائل الديولا والهاوسا(1)

التاريخ المشترك: يمكن أن نقول أن التاريخ هو احد المقومات الحضارية للتجانس السياسي في منطقة الساحل الإفريقي، هذه الأخيرة التي كانت هدف العديد من الحركات الاستعمارية و التي خلقت العديد من العوامل التاريخية و بالتالي اعتبارها أرضية سياسية لتأسيس التجانس السياسي في المنطقة.

## 1. الواقع السياسي-الأمني في منطقة الساحل

إن الدول في الساحل الإفريقي تخضع لمنطق متناقض فهناك مركز ومحيط ، فمركز يحتكر السلطة السياسية وثروات البلاد ومحيط وأطراف مهمشة تسعى جاهدة لتغير الوضع القائم، وعلى هذا الأساس نجد أن السلطة السياسية للمركز تلحق الأذى بالأطراف، هذه الأطراف تكون في الغالب مختلفة عنها عرقيا وقبليا وحتى اثنيا (2)، وذلك من خلال حرمانها من الحاجات الأساسية لاستمرار حياتهم بصورة عادية وكذلك ممارسة القمع عليهم وهذا من خلال تقييد حريتهم والمساس بالهوية وهو ما يعرف " بالعنف البنيوي " والذي عرفه جوهان غالتونيغ JohaneGaltungبأنه ينتج من النظام في حد ذاته ويقوم على عدم التكافئ في توزيع السلطة ومن تم عدم تكافئ الفرص ،أي أن العنف البنيوي يرتبط بغياب العدالة الاحتماعية (3).

ويمكن للعنف البنيوي أن يظهر من خلال الأجور الضئيلة، مع عدد ساعات العمل الكثيرة وتفاقم الأمية ،و هذا راجع لغياب إستراتيجية داخلية من طرف الدولة للتعامل معها، لجعل هذه الشعوب همجية غير قادرة أو تجهل كيفية المطالبة بحقها سواء حقوق سياسية أو قانونية، وإذا قامت أو حاولت هده الطبقة المهشمة تغير الشروط التي تعيش فيها فإنها تصطدم مباشرة بالعنف المباشر مما يؤدي إلى نشوب الصراعات.

<sup>1-</sup> على عشوي ، نفس المرجع سابق، ص 24 .

<sup>2 -</sup>أمحند برقوق ، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري ، مجلة الجيش مديرية الإعلام و الاتصال والتوعية العدد 534 ، جانفي 2008 ص 12.

 <sup>3 -</sup> كامل عمران، الموسوعة العربية ، المجلة 13 ص 593 من الموقع الالكتروني :

من جهة أخرى نجد أن العديد من التحليلات الأكاديمية تتفق على أن حالات عدم الاستقرار الأمني سببها الأساسي هشاشة الدولة التي تصل إلى حد الفشل ،ومن ابرز الدول الساحلية الغير مستقرة امنيا نجد:

مالي :عرفت مالي مند استقلالها سنة 1960 أنواعا كثيرة من التهديدات التي كانت ذات مصادر داخلية وخارجية في نفس الوقت ، أبرزها التواجد الكبير لطوارق و بعض الجماعات المتمردة التي تهاجم القوات الحكومية من حين لأخر.

النيجر: نالت النيجر استقلالها سنة 1960، و كغيرها من الدول الإفريقية دخلت في حالات متأزمة من الفساد، أللاستقرار والعنف فعلي سبيل المثال: حل الجيش محل الحكومة المدنية اثر انقلاب عسكري سنة 1974، إضافة إلى جماعات الطوارق التي ما فتئت تحتج عن إخراجها من أراضيها الأصلية. (1)

ونظرا لحالة أللاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي فانه يطلق عليه تسمية "قوس الأزمات " انطلاقا من الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان "جنوب السودان ودار فور" تشاد وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها موريتانيا خاصة تلك المتعلقة بالجماعات المحظورة التي لجأت إلى العنف وممارسة الإرهاب ضد الحكومة مثل "التحالف من اجل موريتانيا ديمقراطية" و الجماعة الموريتانية لتاقين الجهاد" التي تربطها علاقات قوية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. والتي من الممكن لهده التهديدات، أن تتوسع وتتفاقم لتوفر عدة أسباب منها :الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وعرقيا، ضعف العدالة التوزيعية ، تأثر الساحل بالأزمات والكوارث الإنسانية المحيطة بالمنطقة ، هشاشة وميوعة الحدود، الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية بهته المنطقة والذي تحول إلى صراع من اجل السيطرة على المنطقة في ظل وجود عدة مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافية بالنسبة للموارد وخاصة الموارد ذات البعد الاستراتيجي متمثلة في النفط الغاز واليورانيوم الذهب و كذلك ملائمة المنطقة للطاقة البديلة وهي الطاقة الشمسية .(2)

وفي الأخير يمكن استخلاص مجوعة من مظاهر أساسية تميز الفضاء الجيوسياسي للساحل الإفريقي;

تعاني دول الساحل الإفريقي من مشكلة بنيوية تتعلق في الأساس بصعوبة إثبات سيادة دول تشكلت بعد نهاية الاستعمار فرغم اعتراف الأفارقة عام 1963 بالحدود الموروثة عن الدول

\_

حكيمة العلالي، طبيعة السياسة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية 1 الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة الصديق بن يحي الجزائر 2013/2012

 $<sup>^{2-}</sup>$  خالد بشكيط ، مرجع سابق ص $^{7}$ .

الاستعمارية وقبولها بها إلا أن ذلك لم يساعدها في التغلب على صياغة هوية وطنية حقيقية بين المجتمعات المحلية المختلفة المتنافسة ، وأذى طابع العلاقات التي أوجدتها الدول الاستعمارية إلى تعريفات طويلة الأجل في تاريخ إفريقيا السياسي (1)

إن تعدد العرقيات والاثنيات داخل المنطقة قد أنتج حالة من التوتر والتنافس بين مختلف الاثنيات سعيا منها للاستيلاء على الحكم الأمر الذي جعل السلطة المركزية تكون باستمرار في صراع ومواجهة مع مجموعة عرقية معينة و لهذا تسعى الاثنيات المهمشة إلى تشكيل قوات دفاع خاصة بها و هذا لحمايتها لأنها أحسن.

عامل أخر بنيوي جيوسياسية يتعلق بوجود صراع بين التيارات الدينية داخل دول المنطقة و يبدو ذلك جليا في كل السودان و التشاد

وفي الأخير إن الاختلافات الديموغرافية بين المجموعات العرقية من شأنها أن تؤدي إلي تغير ميزان القوى داخل الدولة في أية لحظة ممكنة وهو ما يمثل تهديدا لاستمرا النظام السياسي في هذه الدول

#### المطلب الثانى: مقاربة جيواقتصادية

على الرغم من ضخامة الإمكانيات الاقتصادية في الساحل الإفريقي، إلا أنها مازالت بعيدة عن المشاركة في الاقتصاد العالمي، فمشاركتها مازالت معتمدة بالأساس على التعدين دون الإنتاج والتصنيع إلى حدود ضيقة ولاشك أن ذلك راجع إلى تأخر دول المنطقة في القيام بالمشروعات الإنشائية والإنتاجية، الزراعية منها والصناعية لقلة رأس المال و اكتفاءها بالحصول على الثروة من أقرب مصادرها من المعادن أوالحاصلات الغابية وبعض الحاصلات الحبوانية.

لقد وضفت واستغلت هده الإمكانيات الطبيعية في المنطقة حتى أصبحت تمثل أساس الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن تسليط الضوء على الأحوال الاقتصادية في المنطقة على الزراعة، الثروة المعدنية و التجارة.

#### الزراعة في الساحل الإفريقي:

شجعت الظروف الطبيعية على انتشار النشاط الزراعي بشكل كثيف لدى معظم سكان المنطقة، إذ تعتبر الزراعة من اختصاص السكان، كما تمثل المصدر الأساسي لعيش الأغلبية، وتعتمد بشكل كبير على مياه الأمطار حيث يبلغ معدل التساقط حوالي 500 ملم سنويا وتتمركز بشكل عام على جانبي نهر السنغال الذي يصب من جبال " فوتابالون" و طوله

<sup>1-</sup> عبد الخالق لهيب ، بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الأهلية للنشر و التوزيع 2003 ص 348.

1700 كلم و قد أضفى نهر النيجر على التربة خصوبة خاصة لما انعكس على زيادة كمية الإنتاج (1)

تنتشر الزراعة في عدد من الدول الساحل، جزء منها يعتمد على مياه الأنهار و البعض يعتمد على مياه الأمطار خاصة في المناطق البعيدة عن الأنهار، ولا تعود الزراعة في المناطق الشمالية بأي محصول بل تعتبر مجازفة وهدا راجع إلى نوعية التربة الرملية التي لا تصلح للزراعة ، وحتى التي تصلح للزراعة يجب تركها لترتاح كل 5 سنوات من الإنتاج، لكن انتشار زراعة الفول السوداني في جنوب الساحل خاصة في النيجر و السنغال أدى إلى تقليل الفترات المخصصة لراحة الأراضي بشكل كبير، وهو ما جعلها تتعرض لفقر كبير من الأملاح المعدنية .

و هكذا امتدت الأراضي الزراعية على حساب المراعي في فترة الجفاف التي ضربت المنطقة في السبعينات، وقد كان بالإمكان تجنب الكارثة لو أن قدرات الزراعة المسقية استغلت بكفاية، لكن لا توجد في الساحل حضارات زراعية قائمة على التحكم في توزيع المياه كما هي موجودة على ضفاف نهر النيل (2)

ضمت منطقة الساحل أيضا ثروة حيوانية اهتم بها سكان المنطقة للاستفادة منها في حياتهم اليومية وشملت الحيوانات الأليفة والبرية كالفيلة مثلا التي تتواجد بكثرة في الغابات الكثيفة حيث يستفيدون من لحومها و أنيابها، أيضا البقر الوحشي والقردة والغزلان والضباع التي يستفيدون من جلودها كما اهتموا بتربية الأغنام والماعز حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد الأبقار، أيضا التماسيح التي توجد بكثرة في نهر النيجر ويبلغ طول الواحد أحيانا حوالي 12 ذرعا، كما يمارس صيدها على ضفاف الأنهار. (3)وإذا كان الصيد هو المنتشر في الجنوب فان تربية الحيوانات تنتشر بكثرة في الشمال لكنها تعاني من موت المواشي، وهو ما يؤدي إلى إفلاس مربى المواشي وبالتالي هجرتهم إلى المدن أو الدول المجاورة كالجزائر و ليبيا.

كل هذه العوامل جعلت المردود الاقتصادي للثروة الحيوانية جد ضعيف حيث أن إنتاج اللحم والحليب قليل جدا وغير كافي، كما أن استغلال جلود الماشية لا يتم إلا في الصناعات المحلية الخفيفة في حين أن تجارة المواشي التي مع بلدان الجنوب الرطبة تعتبر من بين الموارد المالية الأساسية لمنطقة الساحل.

لقد برزت أهمية الاستفادة من الثروة الحيوانية في مجال الزراعة والنقل فاستخدمت الحيوانات في الحصاد والحرث، ونقل المحاصيل من مكان الإنتاج إلى الأسواق، إذ كانت الإبل أهم

3- الهادي,مبروك الدالي ، مرجع سابق ، ص ص276-279

٠. ،

<sup>&</sup>lt;sup>1-</sup> الهادي المبروك الدالي ، التاريخ الاقتصادي و السياسي لإفريقيا ما وراء الصحراء من القرن الخامس عشر الى بداية القرن العشرين ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،1999، ص 268

<sup>2-</sup> على عشوي ، نفس المرجع السابق ص ص13-14

وسيلة لتنقل عبر الصحراء كما استفاد أهالي المنطقة من بعض المنتجات الحيوانية في مجال التصنيع كدباغة الجلود ، السراويج والأكياس وسقوف المنازل والألبسة

#### الصناعة و الموارد في الساحل

رغم الإنتاجية الضعيفة التي تتميز بها اقتصاديات الدول الساحلية إلا أنها تبقى زراعية بالأساس لكنها منطقة تحظى بثروة معدنية و طاقوية هائلة يفوق عائدها الاقتصادي الثروة السابقة، ونظرا لاحتوائها على احتياطات هائلة غير مستقلة كشفت عنها المساحات الجيولوجية و الجيوفيزيائية في مناطق مختلفة في القارة تتمثل هذه الموارد في :

أ-النفط: تحتوي منطقة الساحل على كميات معتبرة من النفط غير المستغل والذي لم يتم الكشف عنه بعد، بالإضافة إلى إنتاجه عند بعض بلدان المنطقة و نجد في :

النيجر: احتوائه لمصادر هائلة ، حيث انها خامس ممول للولايات المتحدة الأمريكية بالبترول (1) ، والمشكل الأساسي بالنسبة للنيجر، هو أن اكبر الآبار البترولية النيجرية تتمركز في الشمال، وتحدد أعلى حدودها مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

السودان: بدأ السودان في تصدير البترول سنة 1999 بإنتاج 200 ألف برميل يوميا إلى إن وصل إلى أكثر من 500 ألف برميل في اليوم، وتقوم السودان بتصدير أغلب الإنتاج في شكل نفط خام ويرتكز الإنتاج في جنوب كردوفان في حوض المجلد و في منطقة ابي في حقل السارجات في غرب التوبر كما اكتشفت حديثا حقل في منطقة الدندر و السوكي. (2)

ب-الذهب: تشير العديد من التقارير الأمريكية عن وجود كميات ضخمة من الذهب غير المستغل في منطقة الساحل الإفريقي الموزعة بين شمال موريتانيا حيث يوجد 8 مناجم لاستخراج الذهب ،كما تحتوي تشاد ومالي على مخزونات هائلة منه غير مستغلة بعد ويتواجد كذلك في شمال السودان كما تشير التقارير عن وجود كميات ضخمة من ذهب غير مستغلة في النيجر وبالتحديد المنطقة الموجودة بين نهر النيجر والمنطقة المناخية لبوركينافاسو وقد أعلن الرئيس النيجيري تانجي رسميا عن افتتاح منجم الذهب بصفة مميزة بمقاطعة تيزا، وقد بلغ إنتاج المنجم العام الأول لاستغلاله 35000 أوقية بسعر 177 دولار أمريكي للأوقية الواحدة.

وتمتلك المنجم شركة ليبتاكو libtako وهي مغربية كندية نيجيرية مشتركة يمتلك الطرف المغربي- الكندي 80% من الشركة مناصفة في حين تملك حكومة نيجر 20% من الشركة

omy، vol 31 N102 decembre 2004p 11. 2- محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية ، اتجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية <sub>.</sub> دار مجدلاوي للنشر و

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Jeremy keemam, **politicalde stablization in the sahel. revier of african political economy**: vol 31 N102 decembre 2004p 11.

<sup>-</sup> محمود مصعب جميل، **نطورات العمي** التوزيع عمان 2005، ص 63.

، كما تم العثور على احتياطات أخرى غير مقدرة في المنطقة الواقعة بين مدينتي جوناي و عولام في الجنوب الغربي للبلاد.(1)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أنواع من الذهب نوع في زمن الربيع عقب الامطار والنوع الأخر يوجد طول السنة في أماكن معروفة على ضفاف الأنهار.(2)

ج- الحديد: يتواجد الحديد في كل من مالي تشاد، السنغال وموريتانيا هذه الأخيرة تحتل المرتبة 15 عالميا سنة 2006 في انتاج الحديد بحيث يبلغ انتاجها 12 مليون طن من الحديد الخام ويستخرج من مناجم في الشمال في منطقة بطاح بالزويرات، ويعد من النوع الجيد كما، اسفرت عمليات التنفيذ جنوب غرب البلاد عن وجود كميات كبيرة غير مستغلة.

د- اليورانيوم: يتواجد اليورانيوم في النيجر و بشكل اقل في تشاد إذ تمثل صادرات اليورانيوم في النيجر 72% من جملة حصيلة الصادرات النيجيرية و بنسبة 10% من الإنتاج العالمي لليورانيوم، يستخرج من منطقة غرب أولين الشمالية ومنطقة أكوثا akouta ويتم استخراجه من طرف الشركة الفرنسية اريفاareva.

بالإضافة الى تلك الموارد الطبيعية نجد موارد أخرى اغلبها غير مستغلة بعد إذ يتواجد المنغيز والفوسفات في مالي وموريتانيا،الزنك والرخام في تشاد ، ونجد في موريتانيا احتياط الغاز 28،32 مليار متر مكعب وفي السودان احتياطي الغاز 84،95 مليار متر مكعب بالإضافة إلى السنغال حيث بلغ الإنتاج 50 مليون متر مكعب سنة 2006.

لهدا منطقة الساحل هي منطقة مطامع تتطلع إليها الكثير من القوى الخارجية سواء من جهة اوروبا ، أسيا، وأمريكا منذ القرن ال18 مع نتائج الثورة الصناعية وتحول أوروبا إلى الاقتصاد الرأسمالي الصناعي، وأخذت تبحث عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة وهو ما يعرف بالاستعمار الاقتصادي، وهذا التدخل الخارجي أسهم في تكوين عائق حقيقي أمام الأمال التنموية لسكان المنطقة القوية المستضعفة والغنية المستعمرة، خاصة أن تلك القوى الخارجية هي التي تحدد أسعار مختلف المواد الأولية باعتبارها المستورد الأول و الرئيسي لهذه الموارد و المتحكم الأساسي في الأسواق العالمية. (3)

من ناحية أخرى فقد عرفت الصناعات المحلية في دول الساحل الإفريقي ازدهارا كبيرا، وكانت صناعة الخشب من الصناعات الواسعة الانتشار في المنطقة، زيادة على هدا فقد طور الأهالي بشكل كبير صناعة النسيج خاصة مع وجود المواد الأولية منها الصوف

3- فتحي محمد بوعيانة ، جغرافية إفريقيا : دراسة اقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار النهضة العربية ، بيروت، 1983، ص ص 237، 238

<sup>1-</sup> أسماء رسولي، مكاتة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2010، ص 95.

<sup>2-</sup>أسماء رسولي نفس المرجع السابق, ص 94

والوبر وحتى القطن الذي لا يوجد بيت إلا وفيه شجرة القطن، ومن الصناعات المهمة أيضا صناعة الذهب والفضة وانتشار صناعة الحدادة وأيضا صناعة السفن والقوارب هناك<sup>(1)</sup>، أما عن أهم المشكلات التي تعاني منها منطقة الساحل مع الخارج نجد مشكلة التمويل الأجنبي وبالأخص أزمة الديون، فقد عرفت الديون الخارجية لدول الساحل تضاعفا كبيرا، وذلك راجع إلى نوعية الاقتصاد الذي يعتمد على تصدير السلع الأولية، و على التمويل الخارجي ويمكن تقسيم المراحل الصعبة التي مرت بها دول الساحل إلى:

المرحلة الأولى: في أواخر الستينات وأوائل السبعينيات وفي الفترة التي وقعت فيها الصدمة النفطية و ارتفاع أسعار السلع، وهو ما نتج عنه فيما بعد انخفاض في اسعار الكاكاو و البن و اسعار السلع الزراعية الاخرى التي تعتمد عليها المنطقة، هذا علاوة على كارثة الجفاف الذي عرفتها المنطقة سنة 1973، وفي ظل المتغيرات و لتطورات فان الحكومات لم يكن بإمكانها خفض الإنفاق الحكومي، بل كانت في أمس الحاجة إلى استكمال المشروعات الجارية، وبشكل آلي توجهت إلى الاستدانة من الخارج على نطاق واسع اعتمادا على ازدياد الأسعار وفق طبيعة الدورات الاقتصادية، وعليه فقد بلغت الديون بهذه الفترة 450 مليون دولار، في السودان مثلا كانت زيادة الإنفاق الحكومي في أعقاب أوائل السبعينات راجعة أساسا إلى تطبيق اللامركزية و تطور البنية التحتية و خدمة الديون.

المرحلة الثانية: كانت في أواخر السبعينات و أوائل الثمانينات فقد ارتفعت الديون بشكل رهيب حيث بلغت 3600 مليون دولار سنة 1980 ثم 8 مليارات سنة 1985 و كان هذا الارتفاع بسبب الصدمة النفطية الثانية التي جاءت في وقت التدهور المستمر للسلع ، كما اتصفت أوائل الثمانينيات بارتفاع كبير في معدل الفائدة الحقيقية في البلدان الصناعية والتي حدثت بسبب المالية المتساهلة و النقدية الصارمة في الولايات المتحدة الأمريكية ففي عام 1981 بلغ معدل الفائدة 18.4% ، و قد دفع هذا التطور بكثير من الحكومات دول الساحل إلى مواصلة الاقتراض لسدادة فواتير النفط التي تضخمت كثيرا

المرحلة الثالثة: في أواخر الثمانينات و اتسمت باستمرار و تدهور أسعار السلع و تدهور شروط التبادل فخلال الفترة الممتدة من سنة 1985 -1990 انخرطت دول الساحل في تطبيق برامج التكليف الهيكلي ، بينما أدى تدهور شروط التبادل التجاري إلىانخفاض في متوسط عائدات الصادرات ونتيجة لذلك أصبحت الدول الساحلية الإفريقيةأكثر انكشافا وعرضه لتزايد المديونية .

لقد قدمت تفسيرات مختلفة حول مشكلة المديونية في المنطقة فمنها من تراوح بين تلك التي ترتكز على السياسات التبعية باعتبارها المشكلة الرئيسية، وتلك التي تشدد على طبيعة البنية الاقتصادية التي تشكلت تاريخيا والرؤية الثالثة تشدد على الطبيعة النظامية للازمة،

<sup>1-</sup>اسماء رسولي،نفس المرجع السابق ص 94

ومن الملفت في هذا الصدد أيضاهو ملاحظة أنالموروثات المالية الإنسانية و المؤسسية لعهد الاستعمار تعيد الآنإنتاج نفسها ، فالطلب من الدول الاستعمارية السابقة و من ثم نمط التجارة والتمويل لم يحدث عليه أي تغير جوهري ، فمثلا نسبة الصادرات التي توجهت إلىاروبا عام 1988 لم يتغير هذا النمط حتى 2002 بل تم توطيد هذا القسم القديم للعمل من خلال ما عرف باسم اتفاق "لومي".

لم تعرف مسالة الديون لدول الساحل تراجعا منذ انطلاقها بل على العكس فهي تتزايد بشكل كبير جدا فحاليا دول الساحل مدينة للخارج في المتوسط أكثر من منتوجها السنوي ، وهذا بالرغم من عملية الشطب للديون الثنائية التي قامت بها الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، بالنسبة للدول الأكثر فقرا و التي تقوم بإصلاحات داخلية ، وقد تم تخفيض ديون كل من موريتانيا و السنغال ، ففي عام 1999 وافق الرئيسالأمريكي كلينتونأثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الأكثر فقر (1)

من خلال ما تم ذكره سابقا فان اقتصاديات الدول الساحلية تعتبر من بين الاقتصاديات الأضعف في العالم فهي تعاني من صعوبات كبيرة و كثيرة فضعف الأداء الاقتصادي كما تشير مؤشرات التنمية في العالم راجع إلى عجز التنمية تماما في هذه الدول في 2006 كانت النيجر اقل الدول نموا فقد كان الدخل الفردي المقدر بأقل من دولار في اليوم الواحد و بمعدل 136 دولار في السنة ، أما في تشاد نجد 80% من السكان يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم و في مالي 20% و في موريتانيا 32% فحسب إحصائيات الأمم المتحدة نجد إن نسب الفقر مرتفعة جدا ففي السودان نسبة الفقر تمثل 40% و في تشاد 80% النيجر 63% مالي 64 % موريتانيا 40% ، و زيادة نسبة الفقر المرتفعة التصحر و الجفاف ، في النيجر هناك أكثر من 800 طفل مهدد بالموت أما بالنسبة للنمو الاقتصادي ، في النيجر قدرت ب 5.0% ، السنغال 1.2% السودان 3.5% تشاد 1990 إلى 2005 في النيجر قدرت ب 5.0% ، السنغال 1.2% السودان 3.5% تشاد 1990 إلى

2- سمير كيم و اخرون، " الإرهاب الداخلي عُبر الوطن في الساحل الإفريقي" سنة أولى ماجيستر سياسة مقارنة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بسكرة ، 2007، 2008، ص ص15- 16.

<sup>1-</sup>جميل مصعب محمود ,نفس المرجع السابق, ص ص-67- 69.

## المبحث الثاني :الدولة الفاشلة و تدفق الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي

سجلت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تميزت بظهور فواعل و مفاهيم جديدة عكست بوضوح دلك التحول البنيوي في مسار العلاقات الدولية على المستوي النظري تجسد دلك في ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية التي حاولت تفسير فشل الدولة في العديد من الدول خاصة دول الساحل.

#### المطلب الأول: ماهية الدولة الدولة الفاشلة

#### 1- تعريف الدولة الفاشلة

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من المفاهيم الجديدة التي دخلت حقل العلاقات الدولية فقد استخدم المصطلح لوصف حالة الدول التي انهارت أو تلاشت مباشرة بعد الحرب الباردة كيو غسلافيا, الصومال وجمهورية الكونغو الديمقر اطية بمعنى أن ظهور المفهوم ارتبط بالمتغيرات الهيكلية و البنيوية التي مست النظام الدولي. لا يمكننا تحديد بدقة أول من استعمل مصطلح الدولة الفاشلة غير أن ما يمكن التأكيد عليه ان هدا المصطلح دخل حقل العلاقات الدولية بقوة في مقال نشر في شتاء 1992 في مجلة 'السياسة الخارجية 'التي أسسها صمويل هنغثنتونحيث جاءت تحت عنوان "انقاد الدولة الفاشلة" يمكن وصف الدولة الفاشلة انها حالة من استعصاء أزمات الهوية ، المشاركة المشروعية و التوزيع ، مع عدم قدرة النظام السياسي على فرض سلطة القانون على كل مواطن و على كل شبر من الوطن (1).

وقدعرفها روبرت روتبرجrobert rothtbery أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة انتقالية والشكل اللطيف لدولة منهارة وهي تتأرجح بين الدولة القوية و المنهارة.

كذلك هي " الدولة التي تعاني من صراعات عميقة و خطيرة بين أطراف متحاربة ، تكون من بينها الحكومة ، وتتصارع مع حركة أوأكثر من حركات التمرد ويتسم هذا الصراع بالاستمرارية في الغالب وارتفاعه وانخفاضه وفق الظروف ويدور هذا الصراع حول تقاسم السلطة أو تقرير المصير كما يستند إلى انقسامات اثنية و دينية و لغوية في المجتمع كما انه يعكس بصورة أساسية العجز عن استكمال عملية بناء أو إرساء مفهوم المواطنة بين الجماعات الاثنية المختلفة في تلك الدولة

و يعرف "نعوم تشومسكي" "NaomChomsky" الدولة الفاشلة على أنها الدولة الغير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي

<sup>1-</sup> أمحند برقوق: مفاهيم جديدة في السياسة المقارنة الجديدة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الداخلية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ص ص61-62

تعتبر نفسها فوق القانون محليا أو دوليا،وحتى إذا كانت الدولة الفاشلة تملك أشكالا ديمقر اطية إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقر اطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقر اطية من أي جوهر حقيقي .(1)

كما يشير مصطلح الدولة الفاشلة إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع احتمالات الصراع وعدم قدرة الدولة على ضمان سلامة مواطنيها(2)

الدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية و اقتصادية قابلة للحياة وهي غير قادرة على الحكم وتنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي كما أنها غير قادرة على ان تحافظ على حدودها الإقليمية وغير قادرة على تامين مستوى لائق من الخدمات الأساسية و الضرورية لمواطنيها ,غير قادرة على الحفاظ على القانون و النظام , غير متماسكة اجتماعيا ونظامها السياسي الداخلي غير مستقر

# 1. الدولة الفاشلة من منظور الاهتمام الدولي

يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة من بين المصطلحات التي حضت باهتمام المنظرين في العلاقات الدولية على وجه الخصوص ، فقد عرفت اغلب دول العالم الثالث هذه الظاهرة إلا أنها لم تلقى الاهتمام الكبير في فترة الحرب الباردة ، لكن مع نهاية الحرب الباردة برزت بوادر الاهتمام غير انه بقي ثانويا إلى غاية مجيء أحداث الحادي عشر من سبتمبر ليعود بقوة.

#### أولا: في ظل الحرب الباردة

ساعد الصراع الدائر بين الكتاتين على إخفاء العديد من المشاكل الداخلية كقضايا حقوق الإنسان و جعل القوى تتجاهل الانتهاكات الصارخة التي كانت تقوم بها العديد من الدول في حق شعوبها هده التوترات الداخلية كانت تقوم أساسا على الاختلافات الثقافية و الحضارية، فمع بداية صراع الكتاتين الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ،وفي ظل سعي كل طرف إلى كسب الرهان من اجل قيادة العالم، كانت تتبع استراتيجيات مختلفة إما دعم هذه الدول ماديا كتقديم المساعدات الشعوبها أو إتباعها لنمط السياسة التوسعية وهادا ما ابقي هذه الدول متماسكة و عموما لم يلقي مفهوم الدولة الفاشلة أهمية في هذه الفترة بسبب:

2- علي زغبي، ما هية الدولة الفاشلة مجلة القبس، العدد 14383.

\_

<sup>1-</sup> نعوم تشو مسكى ، الدولة الفاشلة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 2007، صفحة الافتتاح

- 1. الفراغ الدائر بين الكتلتين ، وارتباطها بحسابات إستراتيجية
- 2. تركيز الإعلام والرأي العام حول الصراع بين الكتلتين، مبتعدا عن مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان في هذه الدول وكذا مختلف المشاكل الداخل.

#### ثانيا: بعد نهاية الحرب الباردة

#### أ. في فترة التسعينات:

إن نهاية الصراع بين القوتين العظميين رفع ذلك الغطاء الذي كانت تحتمي وراءه العديد من الدول ، فنهاية الحرب الباردة اثبت ضعف و هشاشة العديد من دول العالم الثالث و عدم قدرتها على فرض سيطرتها على حدودها الإقليمية ومواجهة التحديات التي أصبحت تفرضها طبيعة العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة و أفرزت بدلك ما يسمى بالدولة الفاشلة. عرفت الساحة الأكاديمية هده الفترة الإنتاج الفكري الذي تناول مفهوم الدولة الفاشلة و يعتبر كالفيهولستي Kalvi holisti من المنظرين الأوائل الدين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث في مؤلفه "الدولة, الحرب و حالة الحرب " الدولاتي في فترة ما بعد الحرب بين الدول، و لكن ما اسماه حروب الجيل الثالث و هده الحروب فقدت مؤسساتها فأصبح العالم أمام جغرافيا مختلفة و صنف جديد من النزاعات المسلحة , وقد تحدث روبرت روبرج عن الدولة الفاشلة في مقال له(1), و يمكن أن نشير هنا إلى أهمية هدا المقال الذي نشر في مجلة السياسة الخارجية Foriegn Policy هنا إلى أهمية هدا المقال الذي نشر في مجلة السياسة الخارجية وحدة فاشلة.

#### ب بعدأحداث 11 سبتمبر 2001

استعملت الولايات المتحدة الدولة الفاشلة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتفسير نشاط تنظيم القاعدة في أفغانستان وأخد موضوع الدولة الفاشلة حيزا كبيرا داخل هيئة الأمم المتحدة الأمر الذي أدى بها إلى تأسيس" لجنة بناء السلام "Building Commission Pace واعتبرت الدولة الفاشلة تمثل تهديدا واضح للأمن الدولي باعتبارها ملجئ للتنظيمات الإرهابية(2).

فيما يخص الاتحاد الأوربي باعتباره تكتل اقتصادي وله وزنه على الساحة الدولية فقد ركز على إتباع منهج وقائي أكثر منه تدخلي علاجي من خلال مختلف عقود الشراكة التي ابرمها مع دول ضفة المتوسط و التي تضمنت العديد من البرامج التنموية ، إلا انه لا يجب أن نخفي

2- نفس المرجع السابق ص10

<sup>1-</sup>فريال منايفي ، غربي رقية مرجع سابق ص9

حقيقة أن الدول الأوروبية تعرب عن قلقها الشديد إزاء الدولة الفاشلة حيث نجدها في تصريحات المسؤولين الكبار مثل التصريح الذي قادته وزيرة الدفاع الفرنسية في 5 افريل2005 ميشيل اليوماري قائلة: "إن الدولة الفاشلة هي مصدر رئيسي للاضطرابات السياسية الاقتصادية الإنسانية التي تهدد أمننا و التي يمكن بسرعة تصدير ها للدول الأخرى إذن هي تهدد أمننا و أمن مواطنيها خاصة من حيث كونها تشجع تطور الهجرة المتحكم فيها

و عموما فان المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى أي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الوم أ ، الصين ، روسيا ، فرنسا، بريطانيا) لعبت دورا كبيرا في تطوير مصطلح الدولة الفاشلة ، خاصة مع التطورات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة و برز ذلك من خلال مشروع " اتحاد الألفية " الذي أسس منذ 2006 من اجل تأكيد للعالم بان الدولة الفاشلة ظاهرة جديدة تعتبر الملاذ الآمن للإرهابيين.

و بالتالي فقد كانت لأحداث 2001/10/11 نقلة كبيرة في تطوير مفهوم الدولة الفاشلة بحيث نقلها من وضع إنساني يستدعي مساعدة إنسانية إلى خطر أمني يستدعي خطة إستراتيجية.

#### 3. خصائص الدولة الفاشلة

الدولة الفاشلة تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1. أنها عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية، الخدمات الضرورية لمواطنيها ، لا تملك أي بنية تحتية ، لا نظام قانوني ذات مصداقية، على عكس فقد تقع السلطة بين أيدي مجرمين و أمراء الحرب ،عصابات مسلحة كانت أم متطرفة دينيا(1)

و هو ما عبر عنه وليام زرتمانwilliamzartman حيث قدم تعريف لها من خلال تقديم مجموعة من الخصائص:

- مجتمعات قائمة على الحرب ضد بعضها و السلطات المركزية ليست قادرة على إنهاءها
- دولة غير قادرة على توفير الأمن و سائر المهام العادية في مجالات مختلفة وهو ما يستدعي تدخل الدخلاء، كما فعلت الوم أ و أمراء الحرب المحليين في مختلف مناطق دول العالم الثالث

\_ . .

<sup>1-</sup> مارتن غريفتستيرى أو كالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية .الإمارات العربية المتحدة مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص 221.

- قوة خارجية تحسن استعمال السلطة تكون فعالة تؤثر في إقليمها من خلال ما تملكه من القوة الاضطهادية لمقاومة ضغوطات السلطة الشرعية مثل: الاتحاد السوفياتي في أفغانستان
- هناك سادة مصغرين مسلحين ضد الدولة لديهم القدرة على صنع الحكم بشكل فعال و هذا بقوة السلاح<sup>(1)</sup>

#### مؤشرات تحديد فشل الدولة

#### أولا المؤشرات الاجتماعية:

- 1. تنامي الضغط الديمقراطي: الضغوطات الناجمة عن الكثافة السكانية العالية مقارنة بتوفير الغداء و المصادر الحياتية الأخرى المساعدة
  - 2. نزوح أعداء كبيرة من اللاجئين مما يؤدي إلى حالة الطوارئ إنسانية معقدة في البلد
    - 3. الجماعات التي تطالب و تأخذ بالثأر أو الجماعات المضطهدة
- 4. هروب و فرار الناس بشكل مستمر من الدولة، إما هجرة العقول البشرية: المهنيين، المفكرين أو هجرة الطبقة المنتجة، المقاولين رجال الأعمال، الصناع و التجار (2)

#### ثانيا المؤشرات الاقتصادية:

- 1. انتكاس و تدهور اقتصادي حاد.
- 2. سقوط مفاجئ للأسعار البضاعة ، دخل التجار الاستثمار الخارجي
- 3. النمو الاقتصادي الخفي، تجارة المخدرات ، تهريب الأسلحة ، هروب رؤوس الأموال.
  - 4. نمو الفساد والتبادل الغير شرعية الأسلحة الأموال.

## المطلب الثاني: الدولة الفاشلة في منطقة الساحل الافريقي.

من خلال الاطلاع على نماذج الدولة في منطقة الساحل الإفريقي مثل: تشاد ونيجر يمكن إدراك 3 صور للتهديد دفعتها التغيرات الحالية إلى سطح الأدبيات الجديدة بدراسة بناء الدولة و مقومات نجاحها على المستوى الداخلي .

أولا: يلاحظ العنف في الإطار العام للدولة بوجود انقسام على المستوى الترابط الاجتماعي حيث تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهيار الدولة القائمة.

<sup>&</sup>lt;sup>1-</sup>K-J Helisti warpeace and the state of the state international political science review, volume 16 nevembre, 1995, p 320.

<sup>2-</sup> فريال منايفي رقبة غربي ، نفس المرجع السابق، ص 17.

ثانيا: إمكانية انتشار و انتقال التفكك من المستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل الغير العادل و غير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

ثالثا: يصبح الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر حيث يكون هناك انقطاع للاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها الأدبى و المادي (1)

وبالنظر لواقع الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي نلمس التدهور والانهيار في جميع المستويات :

على المستوى الاجتماعي: يلاحظ على المجال على هذه الدول التقهقر في شروط الحياة, تفاقم الفقر والبؤس وسوء الأداء الاقتصادي الذي أنتج ظاهرة الشك و الرعب ليس مع الدولة فقط بل امتدا إلى ما بين الأفراد والجماعات الأمنية المختلفة.

على المستوى السياسي: فهناك تزايد احتمالات لتهاوي الأنظمة القائمة نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الاقتصادية والذي شجع في كثير من الأحيان ظاهرة الانقلابات العسكرية و التمردات الدورية كما حصل في تشاد .

وقد نضيف الانفجار الديموغرافي الذي لا يتماشى مع النمو الاقتصادي في هذه الدول المضطربة أصلا، ثم الاستقطاب السياسي والاقتصادي من الداخل سواء من طرف أقلية أو مجوعة معينة والاستقطاب من الخارج في إطار التنافس الدولي على القارة بصفة عامة .(2)

و قد كان للاستعمار دور كبير في فشل الدولة في منطقة الساحل فالحدود في منطقة الساحل تم رسمها من طرف المستعمر الأوروبي أين اعتمد على معايير اقتصادية و جغرافية في وضع الخارطة الحدودية, فالحدود في القارة لا تعكس التطور التاريخي للأقليات المكونة لهذه المجتمعات أين التقسيم الترابي يتناقض في كثير من الأحيان مع التقسيم الاثني ما ولد في كثير من الدول تطاحنات عرقية على غرار ما حدث مع طوارق مالي و النيجر

كذلك عمل الاستعمار على ترسيخ الطابع المصطنع لهياكل الدولة بإدخاله عناصر لا علاقة لها بالخصائص الاجتماعية والمؤسسية والثقافية لهذه المناطق حيث أنشأت دولة ذات روابط اقتصادية وثيقة مع القوى الاستعمارية في علاقة قائمة على التبعية السياسية وعليه فالطابع المصطنع لتكوينها يفصل مؤسسات الدولة عن المجتمع مما يعرقل العمليات السياسية التي تستطيع تحقيق التوازن بين تطلعات المواطنين وقدرات الدولة ، و بالتالي فقد كانت دول الاستقلال مستقلة بإرث استعماري حرمهم من حق بناء مؤسساتهم على أسس راسخة من

-

<sup>1-</sup> شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهائات ..مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة 2010 ، ص45

<sup>2-</sup> شاكر ظريف نفس المرجع السابق، ص 46

تراثهم الثقافي و الحضاري و أضفى إلى الدولة الكولونيا لية و الحكم التسلطي الذي سادت فيه مظاهر التخلف والفساد والتبعية وعدم القدرة على إدارة شؤون مواطنيها ، الشيء الذي أنتج عدة أزمات قوضت فعاليتها فأصبحت تعاني من أزمات التوزيع ، الشرعية ، التغلغل ، الهوية و المشاركة السياسية(1)

وعليه فان مشكلة بناء الدولة هي نتاج الإرث الاستعماري الذي خلق مجتمعات مقسمة لا تتوافق وتركيبتها الاثنية فنجد مثلا كل من تشاد ، مالي، النيجر، بوركينافاسو ...الخ في مجملها تشترك في حالة ما بعد الاستعمار هذا التشابه هو الطبيعة المصطنعة للحدود التي لا تتوافق والنسيج المجتمعي لهذه الدول الشئ الذي أنتج ضعفا وفشلا في الإطار العام للدولة ، حيث خلق هذا مجتمعات مقسمة لا تتوافق وتركيبتها الأمنية وقسم حدودها على أساس اقتصادي و جغرافي خدمة لمصالحه (2)

وفي الواقع فان هذا التعدد الاثني في هذه الدول يبرز بوضوح مشكلة بناء الدولة بحيث تصبح مصدرا للانقسام و الخلاف على اعتبار أن حدودها لا توحد أفراد هذه الدول الأمر الذي يربك دور الدولة ويؤثر في قدرتها على إحداث شعور بالإرادة والهدف المشترك ومحاولة خلق شعور بالجماعة ،لم تستطع كل من النيجر ، مالي وبوركينافاسو من خلق هوية مشتركة تجمع كل الاتنيات المكونة لمجتمعاتها (3)

وأمام هذا لا تماسك الاجتماعي تم انتقال و انتشار هذا التفكك من المستوى الاجتماعي الى المستوى الوحدة الترابية والذي كان نتاجا للتمثيل الغير عادل والغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم، ويلاحظ هذا من خلال التركيبة البشرية للبرلمان، فمعظمه يتكون من عناصر تنتمي الى نفس الجماعة الأثنية التي ينتمي اليها الرئيس فعلى الرغم من أن بعض قادة هذه الدول قاموا بصياغة مشروع وطني في اطار الخطابات ولشعارات الوطنية إلا أن سعيها لبناء دولة قوية ربط الدولة بشخص واحد أو مجموعة معينة من الأفراد تحتكر السلطة (4)

وقد أدت شخصنة السلطة في هذه الدول إلى إفقاد شرعيتها حيث أضحت تدور حول الشخص الحاكم الذي يعد بمثابة الزعيم المؤسس و القائد ، وغالبا ما ينزع هؤلاء القادة إلى إجراء تغيرات دستورية متكررة محاولة منهم لتعزز شرعيتهم ، نظرا لافتقارهم المرونة وعدم ملائمة تنظيماتهم لاحتياجات وتطلعات شعوبهم، والعجز عن الوصول إلى حلول

<sup>1-</sup> عبد الرحمان حمدي، **إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل** مكتبة مدبولي القاهرة، 2007، ص 23. 2- إدارت دخير **المكرم الدرارة في أفرة ا**لتي كانا حالي مستقبل مكتبة مدبولي القاهرة، 2007، ص 23.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- وليام ترودوف، الحكم و السياسة في إفريقيا. تر كاظم هاشم، نعمة للمنشورات الأكاديمية للدراسات العليا، طرابلس . 2004، ص . 19

<sup>3-</sup> سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، السياسية و المجتمع في العالم الثالث: تر: عبد الله بن جمعان الغامدي ، دار النشر العلمي و المطابع ، المملكة السعودية 2002، ص 244.

<sup>4 -</sup> عبد المختار موسى، دارفور من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى . الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان 2009، ص 28

المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كل هذا عمق أزمة الشرعية في هذه الدول و إضعاف المشاركة السياسية فيها و إقصاء فئات كبيرة فمن لعب دور في الحياة السياسية لهذه الدول، وعبرت هذه النخب عن مصالح اثنية وفئوية فقط ما عجل من سرعة سقوط شرعيتها و مشروعيتها ، حيث شهدت كل من غينيا بيساو و النيجر انقلابات عسكرية .

وفي الغالب تسعى تلك الفئات المقصية للمطالبة إما بالانفصال و إقامة حكم ذاتي داخل هذه الدول و هذا ما قام به الازواد في شمال مالي الذين أعلنوا الانفصال عن مالي و تكوين دولة الازواد الخاصة بهم (1)

ونظرا لان الدولة فاقدة للشرعية تصبح معرضة للاختراق وفاقدة للسيطرة او غياب الحكم ungovermability والذي يعني عدم قدرتها بإمكانياتها على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها ، وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية بل و انه و على الرغم من جودها غير أنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا و لا تمثل السلطة المركزية للدولة في هده المناطق ، و هنا تصبح أمام عجز عن التغلغل في سائر أنحاء الإقليم وبالتالي فقدان التحكم وفرص الاستعمال الشرعي للقوة واحتكاره لصالح الجهات المخولة لها قانونيا .

وأمام هذا العجز في السيطرة والتحكم في منطقة الساحل الإفريقي تتجلى أزمة التغلغل من خلال المؤشرات التالية:

-ضعف تواجد الدولة و غياب مؤسساتها

-ضعف الهياكل و البني التحتية و تنامي الفساد والاقتصادي الموازي

-نقص الرقابة على الحدود

-انتشار نشاط الجماعات الإجرامية و الأسلحة الغير شرعية

-عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الضبابية في هذه المناطق لتوسيع نشاطاتها (2

وهنا وجدنا إن دول الساحل الإفريقي و نتيجة لما تعانيه من هذه الأزمات أصبحت مهددة لأمن أفرادها ، سواء ما تعلق بشقه السياسي حيث عجزت عن تحقيق اندماج سياسي واجتماعي لاثنياتها وفق الرضي و الأوضاع و الولاء لها و الذي هو أساس الوحدة الوطنية وإتباعها لأطراف معينة ، وكرست هرمية القيم داخل الاثنية والاثنيات الأخرى في تفاعلات

<sup>2</sup>-شاكر ظريف، مرجع سابق ، ص ص 81-82

\_

<sup>1-</sup> عبد الرحمان حمدي ، نفس المرجع السابق ص ص24-25

المتعددة (1)كما فشلت في تحقيق الأمن الاقتصادي لهذه الفئات،حيث كرست الإقصاء و الحرمان في تعاملاتها مع الجماعات المكونة للدولة وعدم تمكينها من الحصول على الموارد والثروات المتاحة، وهذا ما انعكس على مستويات معيشية للأفراد حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا في كل من النيجر تشاد

وتزايد معدل الوفيات بسبب الأمراض كالإيدز، وهذا ما يعكسها انعدام الأمن الصحى في هذه الدول التي هي عاجزة و حيز قادر عن توفير الحد الأدنى من متطلبات أفرادها

و أمام هدا العجز و الفشل على مستوى جميع الأصعدة, ساهم في زيادة الفجوة (أو اتساعها) بين الدولة والمجتمع وظلت تلك المجتمعات أسيرة لانتماءاتها الاثنية الضيقة و أصولها الثقافية التقليدية ،الشيء الذي انجر عنه انعدام للولاء من جانب الاثنيات المكونة لها و شكلت هذه العوامل علاقة طردية مع بروز مظاهر اللامن وفتح قنوات لتغلغل شبكات العنف والإجرام والميليشيات المسلحة والتي وجدت في شاسعة المنطقة وهشاشتها ,انكشافها وضعف الرقابة فيها ركيزة لتعزيز نشاطاتها الإجرامية خاصة تهريب الأسلحة الخفيفة

#### المطلب الثالث: انتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل

أن فشل الدولة في منطقة الساحل جعلها تفقد قدرتها في السيطرة على وظائفها الأمنية أي فشلت في تحقيق امن موطنيها بجميع صوره المتعلقة بأمن الأشخاص والممتلكات، و الأمن الاجتماعي والاقتصادي وبالتالى النتيجة المنطقية انتشار العنف المسلح و قطع الطريق والجريمة المنظمة، الأمر الذي يؤدي إلى الطلب على الأسلحة الصغيرة حيث يسعى المواطنون لحماية أرواحهم و ممتلكاتهم بأنفسهم أي إعطاء الأساس لثقافة البندقية ، حيث يصبح التسلح ذاتي من اجل حماية النفس احد القواعد الرئيسية في حماية الجماعة و بهذا تتحول ثقافة السلاح إلى ثقافة العنف جراء الطلب المتزايد على الأسلحة الصغيرة و الحصول عليها و استخدامها من طرف أشخاص غير نظاميين و غير مرخص لهم بحيازتها ، فيصبح المصدر الرئيسي لانعدام الآمن والممارسة أللإنسانية الأمر الذي يمثل عقبة كبرى أمام التنمية المستدامة في الدولة(2) ، ففي كثير من أجزاء دول الساحل لجأت جماعات و مجتمعات كثيرة إلى التسلح الذاتي نتيجة لانعدام الأمن ومستفيدة من وفرة الأسلحة الصغيرة في الإقليم خاصة و أن منطقة الساحل منطقة متخمة بكميات هائلة من هذه الأسلحة حتى يقول احدهم "الحصول على بندقية أسهل من شراء منديلا" ففي بعض المناطق لم تعد الأسلحة الخفيفة و تجارتها محصورة في مناطق نائية تجري فيها الحرب و إنما أصبحت متاحة أيضا في المدن الرئيسية

و تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سيطرة قوية على مختلف مخازن السلاح الحكومي في مختلف مناطق الساحل، و ما زاد المشكلة تعقيدا إغراق الإقليم بمخزونات مهولة من

<sup>1 -</sup> عبد العالى دبلة: الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة 2002، ص 174

الأسلحة الصغيرة غير مستعملة وغير المرغوب فيها والتي اخدت البلدان الغربية في التخلص منها في تلك المناطق<sup>(1)</sup>

و من خلال عمليات البيع و السرقة و التلاعب، تخرج هذه الأسلحة من المخازن الحكومية لتقع في الأيدي الخطأ لتبدأ من ثم دورة التداول غير الشرعي للسلاح وهي التجارة التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة المتخصصة في تهريب المخدرات و الأسلحة ، و تحتل منظمة الساحل الإفريقي المرتبة الثانية عالميا ضمن أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة الغير شرعية فعدد الأسلحة المتداولة في هذه المنطقة من القارة يفوق ثمانية ملايين قطعة سلاح .

ان ما يزيد من خطورة هذا النوع من الجريمة المنظمة هو الطابع القبلي و الاثني المشكل لدول الساحل الإفريقي مع وجود النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول المنطقة على غرار تمرد الطوارق في النيجر ومالي ومشكلة دارفور في السودان وعدم الاستقرار في التشاد وموريتانيا ونيجيريا و ساحل العاج والسيراليون وبالتالي تزايد دور الانفصاليين المستخدمين للإكراه والمساهمين في الحروب و النزاعات العنيفة المتمثلين في الفاعلين الغير حكوميين نجد أمراء الحرب ، الميليشيات ، حركة التمرد ، الجماعات شبه العسكرية(2)

تلك الميليشيات التي تعتبر تنظيم عسكري غير نظامي ينفذ أعماله بصورة حرب عصابات ضد قوات عدوه و تفوقه عددا و عدة (3)و تتصف بخطورتها الكبيرة و هدا باستحواذها على أسلحة بمختلف أنواعها و كذلك رجال مدربين على استخدامه

و من أهم تلك الميليشيات نجد الماي الماي mai mai و هم أكبر المهربين للأسلحة لاسيما في أوفير uviral وفير firi وتتنوع الأسلحة بين المسدسات، صواريخ مضادة للطائرات بنادق هجومية بالإضافة إلى الألغام الأرضية و هي أسلحة إما صينية المنشأ مصرية أو سوفياتية بالإضافة إلى جنوب إفريقيا و إسرائيل (4) و هم شباب كانت الخيارات أمامهم محدودة منذ بدء نظام المجتمع و لا يزال التكوين الحالي لهذه القوات يجعل من الصعب التفاؤل بحدوث السلم في المنطقة (5)

<sup>1-</sup> الفريد نهيما ،مرجع سابق ص ص120-121

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> - مرجع سابق نفسه ص 125

<sup>520</sup> عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج6 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، د ش ن ، ص 520 معبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج6 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، د ش ن ، ص 520 معبد المؤسسة -3 Charlesnasibubilali « quiarme les mai mai ? » rapport ducrip, bruscelles, pp 6-7

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup>-faranc C van achet et koenvalseront , <u>«</u>les mai-mai et les fonction de la violence milicienne » politique africain N° 84 décembre 2001 p 103

كما نجد ميليشيات الجنوجويد وهي ميليشيات سودانية كانت في البادئ مخطط خططت له الحكومة السودانية منذ السبعينيات وهي عبارة عن مجموعات مسلحة تتجمع حين الحاجة لاستخدامها

وتبرز ظاهرة أمراء الحرب بشكل كبير في المناطق المتوفرة على الموارد للانتشار مثل ألماس الطميalluvial diamond،حيث أنشأ أمراء الحرب نفوذهم عليها كما فعل تشارلز تايلور Charles Taylor في ليبيريا عام 1989 إضافة إلى السيطرة على قطاعات مربحة كالخشب الذي كان يهرب الكثير منه إلى الساحل العاج و هذا التفوق المالي يجعلهم يدخلون في صفقات مربحة لبيع و شراء الأسلحة خاصة الخفيفة منها

تجدر الإشارة إلى إن انتشار الأسلحة الصغيرة التي تعديه التجارة الغير الشرعية ، يؤدي إلى إذكاء العنف و انتشار الجريمة و هو أيضا يعيق بناء كل من الاستقرار الاجتماعي و الحكم الجيد فهذه التجارة الغير شرعية للأسلحة تعتبر من المقدمات الاساسية لاستمرار الإرهاب في الساحل و الذي يضمن بدوره الحماية و يقوم بشراء هذه الاسلحة على غرار ما فعله عمار صايفي الذي قام بشراء السلاح من مالي و ذلك بعد اختطافه للسياح ألمان و طلبه فدية التي تقدر ب 5 ملايين يورو(1)

و عادة ما تشق هذه الأسلحة طريقها إلى طالبيها عبر شبكات سرية تشمل سماسرة السلاح غير مرخص لهم و مهربين محلين ، و لتتجه أساس إلى مناطق الصراعات لتأجج ما هو قائم منها و تساعد في اندلاع المزيد من الصراعات الجديدة في الإقليم فهناك العديد من الجماعات و الإفراد الذين يقعون خارج متناول الدولة و القوات الحكومية ، و يقومون باستخدام الكثيف لهذه الأسلحة في الصراعات الداخلية

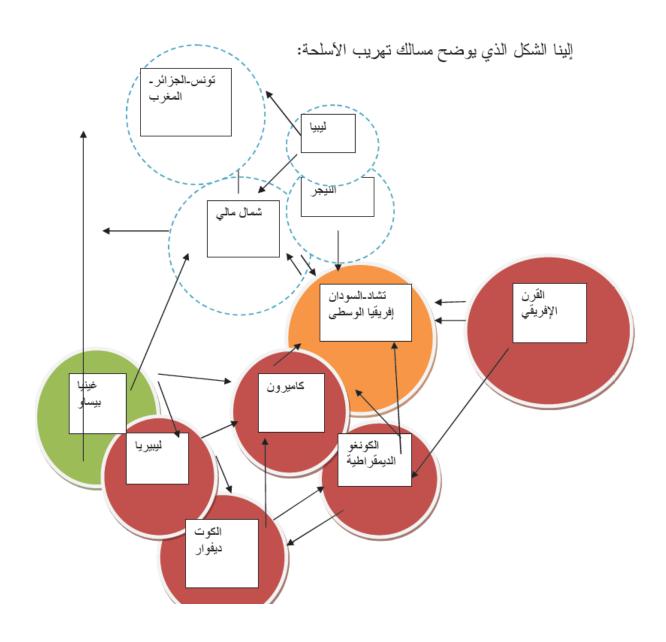
و تستخدم القوى المتمردة و القوات غير نظامية و العصابات الإجرامية الأسلحة الصغيرة و الخفيفة نظرا للخصائص التي تميز هده الاخيرة و لاشك أن أثر هذه الأسلحة تساهم في تفاقم الصراعات من خلال فداحة الخسائر و إطالة أمد العنف حيث تشجع على الحلول العنيفة و ليس السلمية للخلافات و تولد دائرة جهنمية من تعاظم الشعور بانعدام الأمن و الذي يفضي بدوره الى زيادة الطلب على السلاح و استخدامه

و أما عن محاور تهريب الأسلحة في منطقة الساحل فتتم عبر حدود الدول التالية:

- من نيجر نحو مالى ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر
  - من عنيا نحو ليبيريا ثم سير اليون
  - من القرن الإفريقي نحو تشاد و من تشاد نحو المناطق الأخرى

-- مولود غشة ، التجارة الغير الشرعية بالأسلحة ، مجلة الجيش، العدد 547 فيفري 2005 ، ص ص28-31.

و بعملية اسقاطية للمسالك البرية التي اعتمدتها شبكات التهريب الأسلحة الدولية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي نستنتج الشكل التالي:



الدول التي شهدت حروب أهلية ولازالت وكأنها جسور لتهريب الأسلحة وهي في حاجة دائمة للأسلحة .وقد انتشرت تلك الأسلحة عبر محاور الصراعات في الطوغو وغانا .وقد أشارت الجمارك النيجيرية إلى حجز ما قيمته 34.1 مليوندو لارمنالأسلحة الخفيفة والذخيرة الحية وذلكسنة 2002

ر أ منطقة تهريب الأسلحة من وإلى منطقة الساحل الإفريقي<sup>(1)</sup>

و يبقى التحدي الكبير الذي يواجه دول الساحل مثلا غير من المناطق المليئة بالفراغات هو ما يحدث إبان الصراع في توزيع كميات كبيرة من السلاح على الموطنين ، سواء من جانب الحكومة أم جماعات أخرى

و تستخدم هذه الأسلحة في الغالب لتأجيج الصراعات لما يعنيه من أثار سلبية خطيرة على الحياة الإنسانية و الممتلكات و من الصعب حصر كميات الأسلحة الموردة إلى منطقة صراع ما لانعدام الشفافية إبان عملية التوزيع و خاصة بالنسبة لمعرفة من حصل على السلاح و ما نوعه

و لا توجد بيانات يعتمد عليها بشأن انتشار التداول غير شرعي للأسلحة الصغيرة في الساحل الإفريقي و مع ذلك فان غياب هذه البيانات لا ينفي ضخامة و نطاق ظاهرة الأسلحة الصغيرة غير الشرعية في الإقليم و هو انطباع يمكن الحصول عليه من مراقبة مدى الخسائر في الأرواح والممتلكات في مناطق الصراع ، و لكن عدم وجود هذه الإحصائيات يمثل مشكلة من زاوية عدم التأكد من حجم التحدي

و هناك تقدير بوجود 11 مليون قطعة سلاح ناري غير شرعي تتداول الآن في إفريقيا و لا بد أن الحصيلة الأكبر من هذه الأسلحة توجد في منطقة الساحل الإفريقي<sup>(2)</sup>

و في الأخير نصل إلى أن فشل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي ساهم في زيادة انتشار الأسلحة الخفيفة خاصة في ظل غياب الرقابة الفعلية على مخازن الأسلحة

## نماذج لمدي تأثير انتشار الأسلحة في إفريقيا و الساحل الافريقي

تظل الحقيقة ان الانتشار الغير المنضبط للأسلحة الخفيفة يشجع على استخدام العنف الذي ينظر اليه باعتباره حلا للنزاع يميل لتأجيج الصراعات و جعلها اكثر فتكا ، فمثلا الابادة

2- نهيما الفريد، تر: مجدي جمال ، نفس المرجع السابق ، ص 120.

-

<sup>1-</sup>احمد لبصير نفس المرجع السابق ص108.

الجماعية في رواندا 1994 التي شهدت صراعا بين الهوتو و التوتسي الذي انجر عنه اكثر من مليون شخص كان من الممكن تجنب هذه الكارثة لو لم توزع الاسلحة حيث قامت الحكومة في البلاد بشراء كميات ضخمة من الاسلحة و توزيعها على التوتسي ضد الهوتو مما أجج الصرع و خلف خسائر كبيرة ، و من الدول الساحلية التي شهدت حركية الاسلحة الخفيفة للأسلحة في مناطق الصراع نذكر:

نيجيريا: اندلعت الحرب في نيجيريا بين الحكومة الاتحادية النيجرية و بيافارا تحولت بسرعة إلى صراع مسلح واسع النطاق و منذ ذلك الحين مزق الصراع نيجيريا بين الدنيين و المدنيين و تولدت بذلك صراعات بين الجماعات متناحرة التي تستخدم الاسلحة البدائية مثل المناجل و الاقواس و السهام ، هذه الصراعات تصاعدت بين فترة وجيزة و تحولت الى حروب أهلية من 1967-1970 و في هذه الفترة ايضا ارتفعت فيها الاعمال العدائية نتيجة الصناعة المحلية للأسلحة الصغيرة و الخفيفة و التي كانت تباع في قرية تقع على ضفاف نهر النيجر كما تم ايضا استئجار مختلف الاسلحة الخفيفة و الصغيرة من طرف ضباط الامن الفاسدين حيث كانوا يستأجرون بعض الاحيان اسلحتها بدافع الربح.

الاشتباكات الدينية التي وقعت في المدن الشمالية في الفترة التي أعقبت إلغاء الانتخابات الرئاسية من طرف الجينرال ابراهيم بابا نجي brahimbabangid، و القمع بزعامة ساني أباشا: في الفترة الممتدة 1985-1985 أججت صراعات في العديد من المناطق البلاد لان نيجيريا هي موطن لمجموعة واسعة لجماعات مسلحة بما في ذلك عصابات و ميلشيات و الجماعات المحلية (1.)

بعد 30 سنة من النظام العسكري كانت العودة إلى الديمقراطية في ماي 1999 تطورا اليجابيا أدى الى زيادة الحرية و الاسترخاء من القمع ، لكن ما لبث الوضع أن استقر حتى عاذت الأوضاع لما كانت عليه من انتشار المجمعات المسلحة مثل قوة متطوعي شعب دالتا النيجيرية ; \* و مجموعة الدفاع عن النفس في بالاتو و هي ميلشيات مدججة بالسلاح و معظمهم لديهم مطامع اقتصادية بالدرجة الأولى و لتحقيق ذلك يسعون لخلق حالة أللاستقرار مما استدعى الحكومة الاتحادية لإعلان عن حالة الطوارئ في 18 ماي 2004

بشكل عام شهدت الفترة التي تلت الاستقلال تكثيف العنف من الجيش كوسيلة لتحقيق الأهداف الجماعية بدلا من الحوار لتهدئة الاضطرابات هذه الظاهرة بدورها شجعت السكان على تنظيم و حيازة الأسلحة الخفيفة إما دفاعا عن النفس أو للقتال مرة أخرى ، خاصة أن تلك الأسلحة سهلة التداول

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> -Nicolasflorquin eric G berman ; **arme mais , désœuvrées Grouper armes , armes lecres et sécurité Humane dans la régione de la sahel.** 

<sup>\*-</sup> هي ولاية نيجيرية ، غنية بالنفط ، بدأ الصراع فيها منذ 2003

مالي: لا تزال الأسلحة الخفيفة و الصغيرة تهدد الاستقرار في مالي رغم مختلف الأطر المتبعة لنزع السلاح و المشاركة المستمرة في المبادرات الإقليمية، ففي عام 1996 " في حفل شعلة السلام " في تومبوكثو تم حرق 3000 قطعة من الأسلحة الخفيفة و مع ذلك فان تهريب الأسلحة المستمر و زيادة النشاط الإرهابي تؤكد لنا أن الوضع في مالي لا يزال بعيدا على مفهوم الأمن و في هذا الصدد قالت: رئيسة اللجنة الوطنية لمكافحة الأسلحة الخفيفة و الأسلحة الصغيرة في مالي كوليبالي كاتي أن منطقة شمال مالي قد تصبح "الطريق الريع" لمهربي الأسلحة(1)

تشير الدراسات إلى إن التمرد الذي حدث في مالي في الفترة الممتدة من 1990-1996 ساهم إلى حد كبير في الانتشار الحالي للأسلحة الصغيرة في المنطقة و التي تتداول على يد جماعات جريمة منظمة هذه الأخيرة التي تقوم بمختلف الأنشطة فمثلا في عام 2003 قامت جماعات إرهابية في مالي بخطف 31 سائح و قد دفعت لهم فدية قدرها 6 ملايين دولار لإطلاق صراح الرهائن و استخدمت أموال الفدية لشراء الأسلحة الخفيفة و الصغيرة

السنغال: على الرغم من أنه أقل تأثير مسلح من البلدان الأخرى بالمنطقة إلا أنه يعاني من العيد من القضايا الأمنية التي تصاحبها انتشار التداول على الأسلحة الصغيرة و الخفيفة(2)

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>- le Nord – mali est actuellement une zone de constration et de cerculation d'arme de minution de tous Genres centre informatique comunitaire. N° 176/2013 Nigiria ,abouja 11 iuin 2013

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> -cyrillambolez<u>la</u> proliférationillicte des armes et petite calibre le cas de sénégal. mémoire de stratige master 2 Reletion international et stratige d'action publique international 2013-2014 p 64-72

# المبحث الثالث: الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة

تشكل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل إحدى أهم المجالات الأساسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية،الإقليمية وحتى الوطنية منها، كما تعتبر من بين أبرز المواضيع المطروحة على مستوى مراكز الدراسات والبحوث عبر العالم على خلاف ما كانت عليه قبل الحرب الباردة<sup>(1)</sup>و تتمثل هده التهديدات في :

تهديدات مرتبطة بالدولة (الدولة الفاشلة) (faible state): و تعني بها قواعد ( القبائل ، الإثبات ، أمراء الحرب...الخ) أوجدت الدولة في حالة عجز تام في أداء وظائفها و تقوية مركزية مؤسساتها و ذلك على المستوى المحلي إلى جانب عجز الدولة في حد ذاتها عن تأدية واجباتها السياسية و الاقتصادية تجاه شعبها و عجز النظام و فشله أوحتى إيجاد مكانة لها ضمن النظام الجهوي أو حتى الإقليمي الذي هو متواجد فيه و الذي فصلنا في شرحه في المبحث السابق

عسكرة منطقة الساحل: و التي تظهر في صورتين كلاهما مرتبطة بالأخرى،الأولى: التداخل الحاصل بين المصالح الأمنية و المصالح الوطنية لدول الساحل الإفريقي و نقصد هنا مصالح كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين و الهند و حتى إسرائيل، الثانية الوضع العام الداخلي لدول الساحل الإفريقي دفع بالسلطة المركزية نحو التسلح لمهاجمة الحركات الانفصالية أو المتمردة في محاولتها لكسب الشرعية نحو التسلح والدافع نفسه الذي جعل بعض الأطراف داخلية كانت أم خارجية ذات توجهات و غياب و سياسات مختلفة و حتى متصادمة نحو لعب دور الممول (2)

فالطبيعة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة أبرز لنا العديد من الظواهر و الأخطار و التحديات على غرار مشكلة الأسلحة و التي تشكل تحديا حقيقيا لدول منطقة ،هذه الأحداث جعلت مشاكل المنطقة مشتركة وهو ما انعكس على مفهوم الأمن ، فمن الناحية النظرية برزت العديد من المقاربات النظرية و التصورات المعرفية و المفاهمية المفسرة للواقع الأمني لعالم ما بعد الحرب الباردة إلى جانب بروز العديد من المدارس التي طورت تصورات معرفية سابقة و التي من بينها مفهوم الأمن الإقليمي(3)

المطلب الأول: الأمن الإقليمي لدول الساحل في ظل التهديدات الأمنية

2- لبصير أحمد طالب، مرجع سابق ، ص 02

<sup>1-</sup> لبصير أحمد طالب، مرجع سابق ، ص 1

<sup>3-</sup> مراد شحماط ، التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار الملتقى الأول ، جامعة 20أوت 1955، كلية الحقوق و العلوم السياسية ص 2-1

لقد سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكية الأمن على المستوى الإقليمي أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الإقليمي:

- 1- أدت إلى تغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ صارت تتضمن قضايا و قواعد غير عسكرية
  - 2- رفع غطاء القوة العظمى على بعض الأقاليم
- 3- دول العالم الثالث حدوث تغير في طبيعة و كثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث

كما أن مع نهاية الحرب الباردة برزت فكرة مفادها أن النظام الدولي فصل العالم إلى عالمين " منطقة سلام zone of peace و " منطقة نزاع zone of peace" و لهذا يعرف الأمن الإقليمي على أنه " سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم" فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ، و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن الإقليمي ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموعة دول النظام (1).

كما هناك من يعتبر الأمن الإقليمي مفهوم يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة لنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة (2)، كما يقصد بالأمن الإقليمي كل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، يمكن أن نميز ثلاث خصائص للأمن الإقليمي:

-أنه يرتبط بشعور جميع الأطراف لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.

-يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنه لابد أن تكون لها صفة للاستقرار.

-يلزم الحلول المشتركة أن تتضمن و أن تصون حقوق الأطراف فلا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته (3).

يعتبر إقليم الساحل بخصوصياته وتناقضاته وصراعاته من الناحية الجيو استراتيجية خط واصل بين البحر المتوسط وإفريقيا، وهذا ما جعله يواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول فالتحولات الدراماتيكية التي تعيشها منطقة الساحل من شجار على السلطة و

2- عبد الجاسور ناظم ، **موسوعة علم السياسية** مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2004، ص 79

3- شحماط مراد ،مرجع سابق، ص 11

<sup>1-</sup> شحماط مراد ،مرجع سابق ، ص 10

اضطرابات أمنية متعددة الأطراف كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من المنطقة<sup>(1)</sup> تواجه مجموعة من التهديدات اللاتماثلية تتمثل أساسا في :

- الأزمات الداخلية ذات البعد عبر الوطني: مثل استخدام منطقة القمع العسكري في استتباب الأمن الداخلي في دول الساحل الإفريقي بطرقة تعسفية أحد أهم عوامل قيام نزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي ، فقد غيب إمكانية تفعيل الحوار الوطني و كذا تحقيق التوافق (2) و اتلي تتمثل في :

أزمة دارفور: تبلغ مساحتها (دارفور) 549 ألف كلم  $^2$  هذه المساحة تجعل من المسير إحكام قبضة السلطة المركزية على المنطقة و التي تجاروها في حدود مع تشاد ، إفريقيا الوسطى ، ليبيا ، و الحدود مع هذه الدول فبسطه حيث لا توجد موانع طبيعية تعيق حركة الناس من و إلى دارفور ، و هذا ما يفسر تواجد قبائل مشتركة بين إقليم دارفور و الدول المجاورة له فتأزم الوضع في دارفور الذي يعود إلى :

موجة الجفاف التي ضرب الإقليم لعدة مرات و التي اخطر الرعاة الترحال من أجل الكلأ و الماء و الذي أدى بهم إلى دخول القبائل الأخرى ما تسبب في حدوث نزاعات هذه النزاعات التي زادت حدتها في فترة ثمانينيات و التي كانت و لاية جنوب دارفور أكثر عرضة للنزاعات، كما يمكن تفسير هذا بموجات الجفاف والتصحر التي عرفتها الساحل والتي أنتجت تدهورا في الأوضاع، أنتج العديد من المشاكل والتحديات أهمها:

انتشار السلاح: إذ يعتبر السلاح المنتشر في دارفور وبكميات كبيرة ، راجع للحروب الأهلية في تشاد ، إفريقيا الوسطى ، في الكونغو، وبرزت نتيجة لذلك تجارة الأسلحة في من طرف الجماعات المسلحة (الجنجويد) كما ساهمت الحكومة المركزية كذلك في زيادة حركة السلاح في إقليم دارفور وفي زيادة حدة النزاع المسلح و ذلك عند قيامها بتسليح بعض القبائل بهدف منع تغلغل متمردي حركة تحرير السودان كما أن الحرب في السودان كانت الأخرى مصدرا أخر لتدفق السلاح إلا إقليم دارفور (3)

وبهذا يعتبر السودان عموما ممرا ومصدرا رئيسيا لتوريد الأسلحة الصغيرة و الخفيفة إلى دول الجوار الأخرى ، فطالما قدم الأسلحة و الذخائر و الدعم اللوجيستي إلى الجماعات المسلحة في الدول المجاورة مثل: التشاد ، فبسبب الحروب المزمنة والعنف المسلح المحرك من الأعلى و ضعف الرقابة على الحدود ، فإن الطلب المحلي ينمو باطراد إذ ثمة ما يقرب 9.1 و 3.2 مليون قطعة سلاح متداولة في السودان ، ثلثها في يد المدنيين و 20% بجوزة

 $^{3}$  حسينة دوحمان ، مرجع سابق ، ص $^{3}$ 

<sup>1-</sup> جمال بوزاية ، الساحل: البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي. جامعة الجزائر 3 ، مجلة الفكر ، العدد التاسع ، ص 538

<sup>2-</sup>حسينة دوحمان ، مرجع سابق، ص 45

الحكومة السودانية والباقي مقسم بين حكومة جنوب السودان و الجماعات المسلحة السابقة و الحالية(1)

أرمة مالي: يعتبر الانقلاب على نظام الرئيس " تونامي توري" في مارس 2012 الباب الذي فتح على مصراعيه لظهور حركات التمرد و الحركات المسلحة و منذ تلك الفترة أصبحت المنطقة محجا لكل المتناقضات ، بين المطالب بالاستغلال و تجارب بالمخدرات و الأسلحة بإضافة إلى ذلك إحياء مشكلة الطوارق و التي تعتبر أهم المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الأزمة ، فتمرد هذه الفئة من الشعب على السلطة لها امتداد تاريخي ، ففي سنة 1958 صوت الطوارق بالانضمام إلى مالي و النيجر حتى لا تقسم الصحراء و تهان حقوقهم و عاداتهم و عقيدتهم الإسلامية إلا أنه و بعدما استقلت المالي في 1963 و تولى " موبيدوكايتا" على الحكم حتى أنقض وعود الحكومة مما دفع بهم إلى تكوين حركات تمرد و دخول في معارضة مسلحة مع النظام لغاية 2011 تاريخ إنشاء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي استطاعت كسب دعم القبائل و زعماء حركات انفصالية و التي لعبت الأزمة الليبية دورا هاما في تعقيد الأزمة و ذلك من خلال عودة ألاف من الثوار و تدفق كميات كبيرة و هائلة من الأسلحة المتطورة مما ساعده على تقوية القدرات القتالية للمعارضة في حركة الأزواد و الحركات المسلحة(2)

# الأزمة الليبية 2011

عرف الشارع الليبي هيجانا منذ 17 فيفري 2011 تزامن هذه الإحداث مع الثورتين المصرية و التونسية في إطار ما يعرف بالربيع العربي فيما بعد ، لقد نشب حرب أهلية بين مناصري القذافي و معارضة ، ووقع العديد من القتلى كما تدخلت قوات حلف الناتو في ليبيا بموجب القرار ألأممي رقم 1979 القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا ، هذه الأزمة التي أنتجت تهديدات إضافة لمنطقة الساحل فمن أبرزها : استحواذ عناصر الجريمة المنظمة على ذخيرة حربية كانت لقوات القذافي ما يسعى أن الأزمة الليبية قد غذت و نشطت التجارة غير الشرعية للأسلحة في ليبيا و كذا في الساحل الإفريقي من جهة أخرى أنتجت هذه الأزمة حركة كبيرة للاجئين إلى دول الجوار خاصة الجزائر (3)

-الجريمة المنظمة: تعتبر الجريمة المنظمة إحدى الجرائم التي تغلغلت بشكل كبير و تنامت في منظمة الساحل الإفريقي إلى جانب تنامي باقي التهديدات الأمنية الأخرى في ظل تكامل الأدوار المتبادلة و التي تتمثل في الأشكال التالية:

\_\_

<sup>1:</sup> تقرير السودان: التقييم الأساسي للأمن الإنساني، مسح الأسلحة الصغيرة، عسكرة السودان، مراجعة لتدفق الأسلحة وحيازتها، العدد، أفريل 2007، ص 02

 <sup>2-</sup> بوزایة جمال، مرجع سابق ، ص 539

 $<sup>^{3}</sup>$  حسیین قدو حمان ، مرجع سابق ، ص

-تهریب المخدرات: قطاع الساحل و الصحراء كان دائما منطقة نشطة لتهریب المخدرات عبر طرق رئیسیة صحراویة بدون الساحل ، فاكتشاف المخدرات وسط البضائع المهربة قد زاد من المخاوف لما لها من أثار على عدم الاستقرار ، حیث یقوم تجار المخدرات بالدفع للجماعات المسلحة ما یشبه ضریبة مرور توازي 10% من قیمة الحمولة كما تقوم بعض الفصائل المسلحة بتأمین و حمایة قوافل المخدرات مقابل أجر ، إذ تقدر عائدات تجار المخدرات في منطقة الساحل بأكثر من 3 ملیارات دولار یحصل منها المصدر في أمریكا اللاتینیة علی القدر الأكبر بینما یقسم باقی العائدات علی كبار التجار و الجماعات المسلحة و صغار التجار و الموزعین فی منطقة الساحل (1)

-الإرهاب: تشغل النشاطات الإرهابية منطقة الساحل الإفريقي اهتماما كبيرا لدى المجتمع الدولي في القرن 21، حيث أن الجماعات، لم تعد تنشط محليا فقط بل أخدت بعدا عبر وطني بسبب ضعف المراقبة على الحدود الموجودة بين ( الجزائر – مالي) ( الجزائر – نيجر) (مالي- تشاد)

تؤكد عدد من الدراسات خاصة الأمريكية منها أن الساحل سوف يصبح مجالا لنمو و تطور "إرهاب إفريقي"، خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة لتنامي التطرف الديني عن طريق عدد من الجمعيات السلفية أو عن طريق جماعة الدعوة و التبليغ ، و كذلك لوجود عدد من السوابق الإرهابية ، الهجوم على ثكنات عسكرية بموريتانيا ، قتل السواح بموريتانيا و وصول الجماعة السلفية للدعوة و القتال لغاية تشاد

و مما يعطي نوعا من المصداقية لهذه الفرضيات هو ضعف المقدرة لدول الساحل في رقابة والإدارة الأمنية لأراضيها بالنظر لضعف الإمكانيات وشاسعة الرقعة الجغرافية و كذلك أيضا لضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت لتفشي الفقر والفساد، وهذا سوف يجعل من هذه المنطقة بيئة مناسبة لبقاء الخلايا الإرهابية النائمة للتدريب والتنسيق الإرهابي عبر الوطن، و كذلك لتطوير الإرهاب (2)

المطلب الثاني: التشابك الأمني والجغرافي بين دول الساحل الإفريقي و أثارها على الأمن الإقليمي في ظل الانتشار الواسع للأسلحة:

فالمشكلة الأمنية و خطرها و التهديد الذي تفرزه يظهر في الصلة الوثيقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة و الاتجار بالمخدرات و المعادن النفيسة من جهة و الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة و الخفيفة من جهة أخرى، فالمتاجرة و تهريب الأسلحة هو تجسيد لتهديد

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> -libya inter –ministérielcommittee on intergratedsoted Border crime management trafficling in the sahelo- sharanregion trend routes echancingoperationallans border secuitycooperation in the sahelo- Sahararegion , 4-septembre 2013 , tripoli, libya p11

<sup>2-</sup> أمحمد برقوق ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية . ، العدد الأول : الإفريقي الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و العصابات الخارجية الأحد 6 جانفي 2008ص 13

أمنى للمستويات و أبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في المخدرات إضافة الى تهديد أخر يتجلى في عسكرة المجتمعات 1 ، إذ تمكن خطورة هذه التهديدات الأمنية كذلك في التشابك الكبير في الحدود الجغرافية و الخصائص الأثنية تبرز الواقع الأمنى للمنطقة و يجعل منها منطقة أزمات شخصية و متعددة الأبعاد الذي يعقد أساليب إدارتها

فالواقع الأمنى في المنطقة الساحلية يتلخص في كونه ساحل إفريقي يعاني أزمات متحركة ذات أبعاد متعددة و متشابكة ، إلا أن الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة و حتى الصغيرة و الذي أصبح في تزايد مستمر و كبير زاد من تعقيد هذا الواقع ألأزماتي إذ نجد تصريح لمسؤول جزائري سابق بأن " منطقة الساحل هي ممر لكل الأخطار " خصوصا بالنسبة للجزائر التي تشترك في حدود واسعة مع هذه المنطقة الكبيرة و السائبة التي تنتعش فيها تهريب الأسلحة و السجائر و المخدرات و الاتجار بالبشر ، كما شهدت المنطقة عمليات اختطاف متعددة كانت تستهدف رعايا غربيين و ذلك بغية تحصيل فدية مالية كبيرة لشراء الأسلحة و العتاد حيث في أفريل2012 تم اختطاف 7 دبلوماسيين جز ائريين من بينهم القنصل الجزائري في مدينة غاو في شمال مالي ، و أفرج عن ثلاثة متهم في يوليو 2012 و بقى أربعة منهم محتجزين (2) هذه الظاهر المنتشرة في المنطقة تبرز التداخل بين عصابات الجريمة المنظمة و قضية الأسلحة.

فوفرة الأسلحة وقود الجريمة ، فمنطقة الساحل مازالت تعانى من الآثار السلبية و المزعزعة الاستقرار فإفريقيا ما بعد الاستعمار عرفت عدد قليلا من الحروب بين الدول كما أوضح ممثل و زير القوات المسلحة بأن طبعة الصراعات التي ابتلت بها هذه القارة ليست بين الدول و لكن بين الأديان و الأعراف بين تجار المخدرات والأسلحة الخفيفة هي مصدر معظم أعمال العنف بسبب تنوعا و سهولة استخدامها بتكلفة منخفضة نسبيا فإن عملية انتشار الأسلحة و تداولها مازالت قائمة و هي تزايد مستمر (3)

فلعل أهم عامل يوفر الضمانة واستمرار وانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل رهيب وتداعياتها على المحلي والإقليمي هو استعمال لغة السلاح ، هذا الأخير الذي يعتبر من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في الساحل، والذي يضمن له الحماية و هدا بقيامه بشراء هذه الأسلحة . فمثلا الإرهابي عمار صافي صايفي بشتري السلاح من مالي ، بعد اختطافه السياح الألمان و حصوله على فدية بأكثر من 5 ملايين يورو ، كما يرى الباحثون في مجال مراقبة الأسلحة بأن هذه الأخير ليست دائما السبب الرئيسي للنزاعات في القارة بل

<sup>1-</sup> لبصير أحمد طالب، مرجع سابق ، ص 111

<sup>2-</sup>يحى زبير ، الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب و مكافحة الارهاب ، مركز الجزيرة للدر اسات ، قطر ، 2012، ص 02

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> :Samb Ouma, prfeliration des armes légers : le sahel pour une action consentie pour limiter et réglementer les flux, 12/04/2014

المغذي الحقيقي لها و تجعلها أكثر ديمومة (1) ،و في ظل هدا التداخل بين مختلف التهديدات نطرح الإشكال التالي:

• هل يمكن الحديث عن مركب أمن إقليمي في منطقة الساحل في ظل الازدهار الكبير للتهديدات و تفاقم حدتها على ضوء الانتشار الواسع للأسلحة؟

# المطلب الثالث: مركب الأمن الإقليمي

تبلور مفهوم الأمن بصورة واضحة من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تستهدف الى التميز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي ، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة و بين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي ، و التي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية ، و تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموع من القواعد أهمها:

- إن أكثر التهديدات تتمثل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة .
- قدرات و نوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين قواعد داخل المركب و أخر بين خارجه.

ويعد باري بوزان أول من استعمل مصطلح المجتمع الأمني scurity complexe من أجل تسهيل التحليل الأمنى على مستوى النطاق الإقليمي (2)

وبالنسبة له يقصد بمركب الأمن الإقليمي" مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جدا متر ابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليها بشكل منفصل عن بعضها البعض "(3)

و من الناحية النظرية تنطوي تبلوجيا مركبات الأمن الإقليمي على خمسة أنواع:

- مركب خاضع لهيمنة إحدى الوحدات
- مركب تحكمه بنية قائمة على مفهوم الأمن الجماعي
- مركب قائم على الحد من قوى إحدى أو مجموعة من الوحدات
  - مركب قائم على علاقات متجانسة .

3- محمد حمشي ، اثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا. مداخلة ليوم دراسي حول دور الجزائر كلاعب اساسي في منطقة المتوسط و في منطقة الساحل جامعة تيزي وزو ، بالتعاون مع مركز الدراسات الدولية 26، فيفري 2014 ص 3

<sup>1-</sup> بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص 85

<sup>2-</sup> شحماط مراد، مرجع سابق ص ص16،15

- مركب غير خاضع لبنية محددة.

و للتعامل مع منطقة الساحل كمركب أمن إقليمي ، سيكون من الضروري ، النظر إلى الأمن في هذه المنطقة من خلال التركيز على النوع الأخير لمواءمته لإشكالية تحلينا ، كون مركب الأمن الإقليمي غير المنتظم في بنية معينة ويتميز بعدم وجود أداة ألية متسقة لإدارة الأمن الإقليمي ، فبالنسبة لبوزان و ويفر" الإقليم الغير المنتظم في بنية معينة هو الإقليم الذي

تظهر فيه الدول قدرات ضعيفة عاجز عن التأثير أبعد من حدودها الخاصة و لهذا فمفهوم عدم الانتظام في منطقة الساحل ، يشير إلى عدم وجود بنية إقليمية واضحة المعالم ، إذ يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المناطق المنكشفة أمام سلة من التهديدات " و يمكن اعتبارها كذلك أنها تؤوي الإرهابيين الدين ينتمون ، و يرتبطون أو يسلحون تنظيم القاعدة " أو لأنها يمكن أن تسبب في إنشاء أزمات إنسانية : لاجئين ، أسلحة ...الخ و غالبا ما تكون لها انعكاسات إقليمية معقدة (1)

نظرا لكون تعريف منطقة الساحل هو تعريف يتميز بالتقليص والتمدد والاختلاف حوله ، هذا يدفعنا إلا ضرورة التركز على المحددات البنيوية بدلا من المحددات الجغرافية فالجزائر على سبيل المثال : غالبا ما يتم استبعادها من التعريف الجغرافي للمنطقة إلا انه خلال النصف الثاني من العقد الماضي 2000 أدى صعود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولاحقا انتشار نشطتها جنوبا إلى إقحام الجزائر بنيويا في المركب أكثر من أي وقت مضى ،ولهذا ومن خلال مفهوم مركب الأمن الإقليمي والواقع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي فأن طبيعة العلاقات التي تجمع دول المنطقة و تعاملها مع التهديدات و التحديات التي تقصف بالمنطقة لا يمكن الحديث على مركب أمن إقليمي بل هذا الواقع يدفعنا للحديث عن مركب أمن إقليمي غير منتظم ، فالأمن الإقليمي ليس مجرد جمع لأمن الوطني لوحدات المنطقة أو الإقليم و إنما قناعة و وعي جميع الوحدات بمدى خطورة مختلف التحديات و كيفية مواجهتها.

باتت صعوبة مراقبة الأسلحة و الذخائر في القارة الافريقية عامة و دول الساحل الإفريقي خاصة تأخذ أبعادا متعددة أكثر خطورة نتيجة العيد من النزاعات سواء البينية او الداخلية المدمرة التي تشهدها هذه الدول مما استدعى وضع أليات و تدابير و استراتيجيات صارمة و ناجعة لمراقبة و مكافحة الاسلحة الصغيرة و الخفيفة.

<sup>1-</sup> محمد حمشى ، مرجع سابق ، ص 5

# المبحث الرابع: الجهود الإقليمية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة

لقد بدأت العديد من الجهود ضد الانتشار الهائل و الغير مشروع للأسلحة الصغيرة و الخفيفة مند أوائل التسعينات على مستوى القارة الإفريقية و نجد منها:

# 1- مجلس الأمن و السلم لدول الجماعة الاقتصادية إفريقيا الوسطى \*:

من خلال الآثار المدمرة الناجمة عن الأسلحة الصغيرة على جميع الأصعدة و القلق البالغ إزاء انتشار واستمرار الأزمات السياسية و الصراعات المسلحة التي تشكل تهديدا للسلم و الأمن في القارة الإفريقية، أنشأ مجلس الأمن و السلم في وسط إفريقيا الدب يهدف إلى العمل على تعزيز السلم و الأمن في المنطقة ، تطوير تعميق التعاون دون الإقليمي في الدفاع والأمن ، حيث تشير المادة (06) إلى العمل على تعزيز التعاون في مجالات منع الصراعات من خلال آلية الإنذار المبكر و عمليات حفظ السلام ومكافحة جريمة الحدود و الإرهاب الدولي والاتجار الغير مشروع للأسلحة والذخائر والمتفجرات وجميع العناصر الأخرى ذات الصلة

من بين الهيئات الرئيسية في COPAX هناك لجنة الدفاع (المادة 7) و هو هيئة استشارية مؤلفة من الدول الأعضاء تتكلف بإعادة النظر في إستراتيجية مكافحة الجريمة بجميع أشكالها كجزء من تنفيذ الأهداف المذكورة أعلاه و قد تم إنشاء الوسائل التالية:

- آلية الإنذار المبكر MARAC
- القوة المتعددة الجنسيات في FOMAC

أما عن MARAC هو آلية للرصد و المراقبة و الوقاية من الأزمات والصراعات وهي مسؤولية عن جمع و تحليل البيانات للوقاية من الأزمات و الصراعات (المادة 21) مما يعني جمع البيانات على التداول غير مشروع على الأسلحة الصغيرة و الخفيفة لتقليل و تخفيض الحروب في إفريقيا

أما FOMAC : هي قوة مكونة من الوحدات الوطنية و الشرطة و الوحدات المشتركة في الدول الأعضاء من أجل مهام حفظ السلم و نزع السلاح و التسريح (1)

# 2- بروتوكول الجماعة الإنمائية في منظمة الجنوب الإفريقي (SADAC)

اعتمدت الدول الأعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في عام 2001 بروتوكول مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة ويعد البروتوكول خطوة إلى الإلمام بالجهود التي تبدلها بلدان تلك المنطقة من أجل معالجة المشاكل الناجمة عن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها عبر الحدود في تلك المنطقة و يتضمن البروتوكول قواعد وإحكام يلزم على الدول الأطراف القيام بها و منح الدول آليات وصلاحيات لمواجهة ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة و الصغيرة.

<sup>\*-</sup> افريقيا الوسطى: تتكون من 11 دولة جمهورية أنغولا ، جمهورية البورندي ، جمهورية الكامرون، افريقيا الوسطى ، جمهورية تشاد ، جمهورية الكابون ، جمهورية رواندا ، جمهورية تشاد ، جمهورية الكابون ، جمهورية رواندا ، جمهورية الكونغو

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> -kisito marie owona alima; op cit, p 60.

و يقتضى أحكام البروتوكول و إن كان لا يشكل سوى قيمة إلزامية سياسية في مكافحة الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في منطقة الجنوب الإفريقي ، الا أنه يعبر عن رغبة تلك الجماعة في العثور على قاعدة دولية قادرة على مواجهة تلك الإشكالية من خلال بلورة سلوك الجماعة كعرف إقليمي كاشف عن تجريم أي سلوك من شأنه أن يساعد على انتشار تلك الأسلحة التي تعتبر العامل الرئيسي في انتهاكات حقوق الإنسان(1).

# 3- اتفاقية التعاون في مجال الشرطة الجنائية

تكون السيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة و الخفيفة معقدة وصعبة بسبب سهولة إخفائها من خلال الحدود التي يسهل اختراقها وهنا لا بد من تعزيز التعاون و وضع الوسائل الكافية ، كما لابد أن يكون هناك رد تبادل دائم للمعلومات بين أجهزة الأخر بين الدول و لهذا السبب قامت بعض الدول الإفريقية بالتوقيع اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية في بوراندي في أفريل1999 ، و هذا الاتفاق هو العمل الملموس الذي اتخذته اللجنة التي يتمثل هدفها الرئيسي ، تعزيز تبادل الشرطة معلومات للحد من أنشطة التداخل الغير مشروع للأسلحة الخفيفة و الصغيرة (2)

كما نجد المبادرة الجزائرية ، حيث احتضنت الجزائر ندوة وزارية تنسيقي جمعت دول الساحل حول طاولة النقاش بمشاركة وزارة الشؤون الخارجية و ممثلين عن كل من مالي ، موريتانيا ، النيجر ليبيا ، تشاد و بوركينافاسو يومي 16و 17 مارس 2010 ، وذلك لبحث مسألة الوضع الأمني في المنطقة و ضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي ، وتهديد الجريمة المنظمة ، التجارة غير شرعية بالبشر تهريب المخدرات ، التجارة الغير شرعية بالأسلحة الخفيفة

كشفت هذه الدول عن مشاوراتها و ذلك بتبادل الزيارات الرسمية لمختلف الفعاليات السياسية و العسكرية و الأمنية بدءا من رؤساء الدول و وصولا لوزراء الداخلية و الدفاع لهذه الدول ، في إطار لقاءات ثنائية و متعددة الأطراف تهدف للتشاور و التنسيق حول مختلف القضايا و في مقدمتها المسائل الأمنية

وقد تلت هذه الندوة الوزارية اجتماع وزاري لدول الميدان انعقاده بتاريخ 20 ماي بالعاصمة المالية باماكو وقد تقرر خلال هذا الاجتماع مأسسة الإطار التشاوري و التعاوني

وألقت دول الميدان الأربعة في ختام أشغال لقائهم على عقد اجتماعات وزارية دورية كل ستة أشهر و أن يعقد الاجتماع المقبل بنواكشوط، كما ثم الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية

,

<sup>1-</sup> المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاسلحة التقليدية في القانون الجنائي الدولي ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر منع الجريمة و العدالة الجنائية الدولة 16 أفريل 2012 ص 17 .

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> -kisito marie owona alima op cit p 63

مشتركة قوامها 85 ألف جندي لتأمين الحدود المشتركة لدول منطقة الساحل الإفريقي و تقرر أن تبدأ هذه القوات مهامها المتمثلة بالقيام بدورات في المنطقة للتصدي لجميع أشكال الجريمة المنظمة خاصة انتشار الأسلحة الخفيفة و تداولها و الاتجار بها من طرف الجماعات الإرهابية (1) وقد تم توسيع الندوة ليشمل نيجيريا المنعقد يومي 23و 24 جانفي 2012 بنواكشوط الموريتانية لبحث التحديات الجديدة الحاصلة في منطقة الساحل و المتمثلة في فوضى انتشار الأسلحة الخفيفة وقد أخد وزراء خارجية الدول المجتمعة (الجزائر ، موريتانيا ، مالي ، النيجر على ضرورة تعزيز أعمالهم المشتركة من أجل مواجهة تلك التحديات ، كما اجمعوا على ضرورة تفعيل و تعزيز الاليات التي تم استحداثها لهذا الغرض والحقيقة أن الجمعوا على سياق تميز بالتدفق الهائل للأسلحة الخفيفة و عودة المقاتلين المشاركين في الحرب الليبية (2)

#### • المبادرات الإقليمية

✓ مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية:

أثار الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة و الخفيفة في إفريقيا مخاوف بين القادة الأفارقة حيث في عام 1996 حاولت المنظمة معالجة مشكلة انتشار الأسلحة لكن لم يكن هناك التزام حقيقيو في يوليو 1999 ، قررت الهيئة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية وضع إستراتيجية افريقية للتعامل مع القضايا التي أثارت انتشار و تداول الاتجار بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة

√ إعلان باماكو:

في ديسمبر 2000 في إطار التحضير لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001 ، اجتمعت الدول الأعضاء باماكو (مالي) لتطوير موقف إفريقي موحد بشأن انتشار و تداول بالأسلحة و يعتبر هذا الإعلان ملزم للحكومات الدول الموفقة على تبني تدابير مشتركة للقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في إفريقيا (3)

✓ ECOWAS: (الوقف الاختياري لتجارة و تصنيع الأسلحة الصغيرة في غرب إفريقيا)

اتفاق سياسي مبرم بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا في 13 أكتوبر 1998 و يلتزم المتوقفون بموجب الإيقاف بوقف اختياري لاستيراد و تصدير و تصنيع

<sup>1-</sup> إلياس قايسية ،الاليات الاقليمية لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الاول حول المقاربة الامنية الجديدة في الساحل الافريقي 26-25 نوفمبر 2015 بجامعة8 ماي 1945جزائر ص 9

مرجع سابق نفسه، ص 10

الأسلحة الصغيرة لمدة 3 سنوات لتجديد و دخل الوقف الاختياري حيز النفاذ في 1 نوفمبر .(1)1998

و باعتبار دول الجنوب تتميز بالحساسية و الانجرافية حسب تعبير جوزيف ناي فان أمن و استقرار دول غرب إفريقيا يعتبر أمرا ضروريا و حيويا و خطوة استباقية لأمن الساحل الإفريقي و في هذا الصدد نجد منظمة الايكواس تسعى لاحتواء كل مظاهر الأمن الإنساني سواء اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا (2)

و في يونيو 2006 تم تحويل الوقف على الأسلحة الصغيرة و الذخائر و غيرها من المواد المتعلقة بها، من خلال خطة عمل يحدد الإجراءات و الأنشطة الرئيسية و تحديد الجهات المسؤولة في عملية التنفيذ ( البنيين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر ، ليبيريا، مالي ، النيجر، نيجريا ، السنيغال و سير اليون، و توغو صادقت على الاتفاقية)(3)

إعلان نيروبي: برتوكول نيروبي DN لمنظمة البحيرات العظمي و القرن الإفريقي اعتمد إعلان نيروبي بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة غير شرعية في عام 2000 وثيقة غير شرعية ملزمة قانونا يحتوى على خطة لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة في المنظمة تهدف إلى نزع السلاح في منظمة القرن الإفريقي وقعت عليها أعضاء GAD7 افي شرق إفريقيا و منظمة البحيرات العظمى / بورندي و جيبوتي، و إريتريا و اثيوبيا و كينيا و أوغندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية روندا ، السودان و تنزانيا.

حيث أكد إعلان نيروبي على أهمية الحكم الرشيد و احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون و تحسين الديمقر اطية و تعزيز التنمية الاقتصادية، كما أشارت إلى إن وكالات متعددة الجنسيات و المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني من شأنه ان يساعد الحكومة على السيطرة و الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة.

و دخل البروتوكول الوقاية والحد و لسيطرة من الأسلحة الصغيرة و الخفيفة في منظمة البحيرات العظمى و القرن الإفريقي الذي اعتمد في عام 2004، حيز التنفيذ في 5 ماي 2006 ، و هو خطوة أخرى في إعلان نيروبي لأنه صك ملزم قانونا و المرتبطة بالمبادئ التوجيهية الفضل الممارسات لمراقبة و إدارةاالأسلحة واعتمدت في يونيو 2005و تلتزم الحكومات الموقعة لعلاج مشكلة الصراع الداخلي الذي هو العنصر الجذاب لتلك الاسلحة الصغيرة تتدفق في وسط و شرق إفريقيا و طالب البروتوكول الدول تبني قوانين حظر تصنيع

<sup>3</sup> - Mamuald'Adefin; op, cit,p11

73

<sup>2-</sup>ستيفت وليو و توماس شما لبرغر ،نفس المرجع.

<sup>3-</sup> أبصير أحمد طالب، مرجع سابق ص143

و الاتجار و حيازة استخدام الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و الدول الموقعة على البروتوكول هي:

بورندي، جيبوتي، إرتيريا، أثيوبيا، كينيا ، أوغندا ، و جمهورية الكونغو الديموقراطية ، روندا سيشي ، السودان، و تنزانيا<sup>(1)</sup>

### الاستراتيجيات

هناك الحاجة اليوم للحد من الانتشار و التداول الغير شرعي للأسلحة الخفيفة في القارة الإفريقية بوضع مجموعة من الاستراتيجيات المدروسة خاصة بعد القصور الذي شهدته مختلف المبادرات و الاتفاقيات التي وضعتها الدول الإفريقية للحد من هذه الظاهرة

# 1. دور الاتحاد الافريقي

يجب على الاتحاد الافريقي لعب الدور الكامل للحد من هذه الظاهرة و ذلك من خلال

- التفاوض مع البلدان المعنية للحد من مخزون الاسلحة الموروثة من الحرب أو حرب من أي نوع كانت و من المرجح التوسع و الى مناطق الازمات أو الصراع المسلح
- انشاء أليات تعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية لمنعهم من التصعيد خاصة في النزاعات المسلحة التي تتراكم فيها الاسلحة الخفيفة و الصغيرة
  - تشجيع التعاون بين الدول لتسهيل السيطرة على الحدود و قمع الاتجار بالأسلحة
- العمل من أجل وضع نهاية مبكرة للصراع المسلح لأنه كلما استمر الصراع كانت هناك حاجة متزايدة إلى التسلح
  - على المستوى الإقليمي:

يجب على الدول الاستثمار بجدية في مكافحة التداول غير منضبط للأسلحة الخفيفة خاصة بعد أن أصبح جليا أي أليات المراقبة التي وضعتها تلك الدول تعتبر ضعيفة (2)

- تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية و إشراك الخبراء المدنيين
- مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة يتطلب تعزيز الهياكل و تحسين مهارات القوات المسلحة و كذلك التقنيات الحديثة في السيطرة على تدفق الاسلحة و بناء القدرات هو عنصر أساسي في استراتيجية مكافحة الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و غيابه هو وانسداد في نجاح السياسات الوطنية لمكافحة تلك الأسلحة ، و هو أيضا واحدة من متطلبات نجاح برنامج جمع الأسلحة لأنه عندما تكون قوات الأمن و القوات المسلحة ذات مهارات عالية فهذا سوف يقلل لجوء الأفراد لاقتناء الأسلحة الخفيفة للدفاع عن أنفسهم و لهذا ينبغي أن تسعى باهته لضمان تدريب تلك القوات المسلحة و الشرطة

1-Mamuald'Adefjn; op, cit,p12

\_\_\_

- مواءمة قوانين الوطنية حول عدم انتشار الأسلحة الخفيفة و الصغيرة مع جميع الدول:

إن واحدة من الأسباب الرئيسية التي تحيط بمكافحة التداول غير مشروع للأسلحة الصغيرة و الخفيفة هو الفرق في التشريعات الوطنية ، و بالتالي من المستحسن على بلدان القارة الإفريقية إجراء مواءمة للتشريعات و للقيام بذلك لا بد من عقد مؤتمر اقليمي بشأن مواءمتها

- تعزيز التعاون بين دول الإقليم:

لا يمكن السيطرة بالإتجار غير مشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة بشكل جيد من قبل دولة تتصرف

لا يمكن السيطرة بشكل جيد على الاتجار بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة من طرف الدولة لوحدها لان الاتجار غير مشروع يستمد من الحدود التي يسهل اختراقها و بالتالي لابد من تعزيز التعاون مع التركيز بصفة خاصة على تبادل المعلومات بشأن حركة الاسلحة بين قوات الأمن و موظفي الجمارك الكاميرون على سبيل المثال ينبغي عليها تعزيز هذا التعاون لا سيما وجها لوجه مع تشاد و جمهورية إفريقيا الوسطى كذلك الدول التي تشترك حدودها من الشرق مع السودان (حيث تأثر الأسلحة بسبب الحرب) و مع نيجيريا كذلك ضد نشاط العصابات التي من شأنها تطوير نفسها(1)

-مكافحة الأسباب الجذرية: و هذا بمكافحة الفساد خاصة فيما يتعلق بقوات الأمن و الجمارك لأجراء فحوص نزيهة و صارمة على الحدود و في نفس الوقت محاربة الفقر لان في الواقع ما يدفع الأفراد لامتلاك الأسلحة لان الفقراء لا يترددون في الطلب على الأسلحة للسرقة و القتل من أجل البقاء)2)

التوجه نحو اقتراح حلول ديمقر اطية في دول الإقليم هذا النهج يبدو واقعيا لديه ميزة تسمح لنا بالذهاب إلى مصدر المشاكل و تشهد اليوم أن العجز الديمقر اطي في البلاد هو واحدمن الأسباب الرئيسية للتوترات الاجتماعية و لذلك ينبغي القيام بدمقرطة المؤسسات لضمان الشفافية في مختلف الانتخابات و السماح بالتداول على السلطة و وضع أنظمة للمساءلة و التدريب لأجهزة الأمن التي غالبا ما تكون كمستوطنة مع التجار المهربين للسلاح (3).

1

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> -op cit p70

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>-kisito marie awana · alima ,op,cit p73

### خلاصة:

على الرغم من الأهمية الجيوبولتكية و الجيواقتصادية التي تزخر بها دول منطقة الساحل إلا أنها تعاني من اللاستقرار على جميع الأصعدة و هذا راجع إلى ديناميكية التي تعرفها التهديدات و التي تسهم في تعقيد مسألة الأمن في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالتداول غير المشرع للأسلحة الخفيفة و التي وجدت في فشل الدولة المناخ المناسب لازدهارها وهدا في ظل الصراعات التي تعاني منها المنطقة اد تعمل على تأجيجها و ديمومتها هذا الى جانب التداعيات التي تطال دول الإقليم.

شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة، موجة من العنف والفوضى الأمنية منذ سقوط نظام القذافي، حيث لم تعرف استقرار أمنيا أو سياسيا، طيلة المدة التي تلت ثورة 17 فبراير 2011، خاصة مع تفكك الأجهزة الأمنية الأمر الذي أدى الى انفلات الوضع على جميع الأصعدة في البلاد خاصة بعد عمليات نهب مخازن السلاح التي ساعدت على انتشار السلاح بشكل واسع ، هذه الأخيرة التي جعلت البلاد رهينة بيد عدد من المليشيات التي تقاسمت النفود جغرافيا و اقتصاديا ، كما أن طبيعة المجتمع الليبي القبلية ، زكت هذا الوضع الراهن وأعطته القدرة على عدم التماسك .

# المبحث الأول: ليبيا ما بعد الثورة: الواقع و التحديات

تواجه ليبيا الكثير من الصعاب لعل من أبرزها الحرب و الدمار الدين كانت ليبيا تعاني منهما قبل الثورة و هو دمار يشمل المؤسسات والمناطق فقد كان الدمار موجودا قبل الثورة و تكرس و ازداد بعد الثورة ، ولعل أبرز حصيلة لأربع سنوات على الثورة الليبية يتمثل في تغير وتحويل ليبيا من حالة ثورية إلى حالة دولة مؤسسات (1)

فبعد مرور أربع سنوات على قيام الثورة يبدو أن الوضع في ليبيا مازال يراوح مكانه.

# المطلب الأول: واقع الوضع الليبي

## أولا: الوضع السياسي:

يتميز الوضع السياسي منذ سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات الإرهابية بتقسيم السلطة الوهمية في ليبيا إلى سلطتين سلطة الإسلامين المتطرفين الذين يسيطرون على المنطقة الغربية و الجنوبية بالاعتماد على ما يسمى "المؤتمر الوطني " و حكومة عمر الحاسي المنبثقة فيه اللذان يدعمان " عملية الكرامة" التي يقذوها اللواء المتقاعد خليفة حفتر في المنطقة الشرقية من جهة أخرى .

فبعد إسقاط نظام القذافي تأسست عشرات الأحزاب السياسية من مختلف التيارات الإسلامية و الليبرالية و القومية و الملكية و المناطقية و غيرها ، رغم أن المجلس الوطني الانتقالي سعى لتأسيس بنية تشريعية للأحزاب ، إلا أن ثمة صراعات و ضغوطات تعرض لها دفعته للتراجع عن بعض المواد في قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي صدر في أبريل لها دفعته للتراجع عن بعض المواد في قانون أحزاب ، فضلا عن ذلك فالأحزاب تحولت إلى كتل و الكتلة هي مفهوم سياسي يختلف عن الحزب فالحرب يحدد أهدافا عنوانها المصلحة العامة و الهم الوطني في حين تتحصر الكتل السياسية في مصالح ضيقة و خاصمات (3)

# ثانيا: الوضع الأمني

على غرار الوضع السياسي لا يختلف الوضع الأمني كثيرا و إنما يعتبر أكثر تدهورا و خطورة، فالانقسام السياسي الذي تعرفه الدولة أوجد حالة من الفوضى على أرض الواقع انعكس بدوره على الواقع الأمنى في البلاد ، مما تسبب في مزيد من انتشار السلاح داخل

<sup>1-</sup> سيدي أحمد ولد سالم، تقرير حول نذوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات: تحديات في طرق المستقبل، الثلاثاء 21 فعد ابد 2014

<sup>2-</sup> خالد حنفي على ، خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة ، مجلة أوراق الشرق الأوسط العدد 64، يوليو – سبتمبر 2014، ص 48

<sup>3-</sup> سيدي أحمد ولد سالم ، مرجع سابق

المدن و القرى والتجمعات السكنية والمنافذ المختلفة إضافة إلى تكوين الميليشيات المسلحة التي بسطت سيطرتها على الأحياء والقرى 1)

هذا الوضع عرف انفلاتا خطيرا نظرا لغياب الدولة ولعل ما نشاهده يوميا من خطف وقتل يدل على الوضع المتدهور<sup>(2)</sup>، فمع غياب الدولة و تجسد في عدم تمكن أجهزة القضاء و الشرطة من أداء مهامها وتعطيل العمل بالقوانين، حيث تنتشر في مختلف المدن أعمال الاغتيال والنهب والسطو المسلح، وأعمال الاختطاف المنتشرة ...الخ

ومن جهة أخرى أصبحت السجون منتشرة في الأحياء السكنية وفي ضواحي العاصمة دون أن تتمكن السلطات الرسمية من الوصول إليها أوالسيطرة عليها، فقد بلغ عدد مراكز الاحتجاز أكثر من 700 سجن خاضعة لسلطات الميليشيات التي تديرها دون ضوابط قانونية أو أخلاقية ،وفي سياق أخر فإن ضعف السلطة المركزية يجعلها تتخلى عن حماية بعض المواقف السيادية والحيوية لفائدة الميليشيات التي تتصارع فيما بينها من أجل المنافع الخاصة مثل صراعها حول السيطرة على الموانئ النفطية والمطارات والحدود بالإضافة الى نشوب النزاعات العكسية بشكل لم يعرفه التاريخ من قبل و نشر الفتن والعصابات و نتشار تهريب المخدرات و الذخيرة و الأسلحة (3) ، فعلى الرغم من عدم وجود أرقام محددة لمن يحملون السلاح في ليبيا فإن تقرير منظمة "كرايسز جروب" المختصة بالنزاعات المسلحة يقدرهم القبائل على التسلح في مناطقها دفاعا عن مصالحها وبدا الأمر واضجا في جنوب ليبيا حيث القبائل على التسلح في مناطقها دفاعا عن مصالحها وبدا الأمر واضجا في جنوب ليبيا حيث المنتباكات في — الكفرة — بين قبائل " التبو" ذات الأصول الإفريقية التي تشكو من التهميش الى جانب هذا هو حالة التشظي الامني فالثوار الذين لعبوا دورا في إسقاط النظام يرفضون الهاء السلاح (4)

# ثالثا: الوضع الاقتصادي

يوصف الوضع الاقتصادي الليبي منذ 2011 بالكارثي نتيجة سيطرة المجرمين و اللصوص على الدولة اد يمكن تلخيص المسببات الرئيسية التي أفضت الى تأزم الوضع في الاتى:

<sup>1-</sup> صالح إبراهيم ، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، دراسات و أبحاث، مجلة العربي ، العدد 9795، الإثنين2015/01/12، ص 6

<sup>2-</sup> سيدي أحمد ولد سالم ، مرجع سابق

<sup>3-</sup> صالح إبراهيم، مرجع سابق ، ص 6

<sup>4-</sup> خالد حنفي ، الحوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية السياسية الدولية، 25 ديسمبر 2013 ، على الموقع التالى:

-ألحق النزاع في ليبيا دمارا بالبنى و المنشأت المدنية و العسكرية والخدماتية والانتاجية و توفيق مشاريع التنمية .

-النهب المنظم للثروة النفطية و عدم انعكاس عائدات النفط الليبي ما بعد الثورة على مستوى العيش الليبي .

-اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصاريف و شركات التأمين و الصناديق، فقد فقدت هذه الأموال و أصبحت تتعرض للتهريب نحو الخارج

انهيار المنظومة المصرفية ، بدءا بإبرام اتفاقيات مريبة تدخل ضمن إطار المكافآت حلفاء الحرب على ليبيا (1) فاعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر أساسي يمكن أن يؤدي إلى حدوث شلل تام بالاقتصاد ، فقد أشر تقرير حديث للبنك الدولي صدر في أكتوبر 2013 على أن الاقتصاد الليبي يشهد أزمة جراء تراجع المداخيل النفطية انعكست في انكماش الاقتصاد بنسبة 5% مع عجز موازنة وصل إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى ظهور نفقات جديدة نتيجة لتوقف الإنتاج (2)

وعلى صعيد أخر، أعلن صندوق النقد الدولي أن العجز التجاري في ليبيا يتفاقم في سنة 2015 مفسرا هذا الوضع المتسم بتهاوي أسعار النفط في السوق الدولية و اضطراب إنتاج الخام في ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية و أفاق الصندوق في تقريره أن ليبيا ستسجل أعلى عجز موازنة على مستوى الدول المصدرة للنفط في المنطقة إذ بلغ 0.1%من الناتج المحلي الخام في 2015 و هذا العجز ناتج عن انخفاض النفط و تراجع الصادرات النفطية للبلاد و في مؤشر على خطورة الوضع الاقتصادي في البلاد حذر المصرف الدولي من مخاطر نفاد احتياطات النقد الأمني في ليبيا في غضون أربع سنوات اذ استمر عدم الاستقرار السياسي في البلاد مشيرا الى أن احتياجات النفط الأجنبي تراجعت إلى 100 مليار دولار (3)

هذا إلى جانب القطاع الأمني و السياسي و حتى الاقتصادي نجد القطاع الإعلامي هو الأخر أحد الأوجه التي تصف الوضع الراهن و الواقع الذي تعانيه و تعيشه ليبيا هذا القطاع فلقد ظل الإعلام الليبي إعلاما بدون خطاب مواكب للثورة و مشير بدولة جديدة بل ظل دورا سلبيا ، و حتى بعد الثورة لم يكن لديها خطاب إعلامي ، فقد تكونت مؤسسات إعلامية و ظهرت مئات الصحف المقروءة و المواقع الالكترونية فضلا عن تفاعل اللبيين مع

2015/02/17 ، 0613 على الموقع التالي:

<sup>1-</sup> د صالح إبراهيم، مرجع سابق ، ص 6

<sup>2-</sup>دراسة حصرية : المستقبل الليبي عن خارطة طريق، الوضع العالمي في ليبيا على الصعيد السياسي و الأمني و المستقبلي ، مركز المزماة للدراسات و البحوث

<sup>3-</sup>علي مجّاهد ، بعد أربع سنوات الثورة غياب أي مشروع عنوانه ليبيا ، بوابة الوسط ، صوت ليبيا الدولي ،

مواقع التواصل الاجتماعي أو ما بات يعرف بالإعلام الجديد (1)هذا القطاع الذي سيطر عليه المتشددون الدين يتخذون الدين مطية للوصول إلى مأربهم السياسية والشخصية مما تسبب في اتسام الخطاب الإعلامي عموما بالسطحية والشفوية حتى أضحى يعرقل كل محاولات الحوار الوطني والمصالحة الشاملة، هذا بالإضافة الى الانعكاسات الأخرى التي انجرت على اعتقاد هؤلاء المتطرفين بأعداد كبيرة من الإعلامين المناهضين لهم قصد تعينهم بسبب أراءهم ، و كذلك الضغط على الدول لمنع بث قنوات فضائية تتحدث بخطاب إعلامي ضد الميليشيات(2) هذا وقد أعربت منظمة متبر عون بلا حدود عن قلقها الشديد جراء أصعب أزمة سياسية و عسكرية تجتاز ها ليبيا منذ 17 فبراير أشباط 2011 و سقوط نظام القذافي ، حيث يتواصل استهداف المؤسسات الإعلامية وتتم ملاحقة الإعلاميين و تعرضهم للاعتداءات و التغلغل أيضا ، إذ تعاني وسائل الإعلام من هجمات متواصلة و يتم استغلالها و التحكم فيها مما يساهم في نشر المعلومات المفروضة (3)

# المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدولة الليبية

تواجه ليبيا بعد ثورة 17 فبراير شباط و سقوط النظام السابق مشكلات معقدة مثل العديد من البلدان التي مرت بمراحل انتقالية سواء في المناطق المجاورة أو في مناطق أخرى من العالم، ويرتبط أغلب تلك المشكلات بتراث الدولة التسلطية وأورثته من عنف وقمع و اغتيالات وحالة الأمن (4) فبعد أربع سنوات على سقوط نظام القذافي، وفي ضوء الأزمات التي شهدتها الساحة السياسية الليبية، يمكن القول أن هناك تحديات كبيرة تواجه الثورة الليبية تكمن إجمالا في:

### التحديات السياسية:

لعل من أهم التحيات التي تواجه وحدة الدولة الليبية ، وكما يبين تاريخ ليبيا من الملكية حتى عهد القذافي أنه لا ينبغي إغفال حقيقة عدم توفر الظروف السياسية التي تؤسس لدولة ليبية مدنية ديمقر اطية يكون فيها دور فاعل للتنظيمات و المؤسسات يقلل من الدور السياسي للملكية و الجهوية ، و لعل انهيار مؤسسات الدولة الليبية و في مقدمتها الجيش الليبي يجعل عملية إعادة البناء أكثر صعوبة (5) ، فهذه التحديات تتبع إلى درجة كبيرة من طبيعة و مسار الانتفاضة التي أنهت حكم معمر القذافي الذي داعم اثنين و أربعين سنة ، و لقد كان لعدد كبير و متنوع من اللاعبين دور في الإطاحة بالقذافي ، و سعى هؤلاء اليوم إلى لعب دور في النظام الناشئ ، رغم أن الشكل المبكر و الاعتراف الدولي الواسع ساعد في ترسيخ المجلس النظام الناشئ ، رغم أن الشكل المبكر و الاعتراف الدولي الواسع ساعد في ترسيخ المجلس

سيدي أحمد ولد سالم ، مرجع سابق $^{1}$ 

<sup>2:</sup> د صالح إبراهيم، مرجع سابق ، ص 6

<sup>3:</sup> ناصر القدوة ، وسائل الإعلام ضحية الفوضى في ليبيا ، ميادين ، السنة رابعة ، (173) 2-8 سبتمبر 2014 ، ص 3

 <sup>4:</sup> سيدي أحمد ولد سالم ، مرجع سابق.
 5: دراسة حصرية : المستقبل الليبي عن خارطة الطريق ،مرجع سابق.

الوطني الانتقالي كنقطة محورية للثورة و كعنوان لداعميها الدوليين فإن المجلس لم يقد الانتفاضة بشك كامل من الناحية العسكرية ، كما أنه لم يرسخ وجودا فعليا جوهريا أو حضوريا حكوميا في جزء كبير من البلاد.

و لقد تحررت ليبيا على مراحل ، في معظم الأحيان بواسطة ثورات و مجموعات عسكرية ، و نتيجة لذاك نشأ تعدد كبير من القوات و المليشيات التي يمكن أن تعلن أنها ساهمت في التحرر الوطني على حد تعبير أحد قادة الأولوية في الزنتان " لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي جيدا من حيث إكسابنا الاعتراف الدولي و من الحصول على التمديدات إلا أنه لم يكن أبدا حكومة بالنسبة لنا كلنا في ليبيا"(1) و مما لاشك فيه أن مخاطر التقسيم أحد المخاوف التي فرضت نفسها على عكس المتتبعين و المراقبين المهتمين بشأن الليبي في فترة الأخيرة ، استنادا لخصوصية تجدر القبلة و ما ينتج عنها بمرور الوقت من أزمات و ما يمكن أن تخلقه من مشاكل ، هذه الهواجس راجعة بالدرجة الأولى الى الواقع المعقد الذي نشأة بعد سقوط نظام القذافي حيث ازدادت الصراعات و الانقسامات القبلية و أصبحت أكثر حدة ، و لعل من أبرز الأحداث على الساحة الليبية ، إعلان إقليم " برقة" في مارس 2012 الحكم الذاتي ضمن الدعوة لإحياء النظام الفدرالي و دستور 1957، و لاشك أن إعلان الحكم الذاتي لإقليم برقة الغني بالبترول و المطالبة بموازنة منفصلة عن طرابلس قد يؤدي بالبلاد إلى العنف و الفوضى و يشعل الحرب و الفتن بين القبائل الليبية المتاجرة في الأصل و ينذر بالخطوة الأولى في طريق تقسيم ليبيا إلى دويلات صغيرة (2)

### التحديات الأمنية:

لعل أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية تبرر بشكل كبير في الشأن الأمني و ذلك بالنظر إلى عدم وجود مؤسسات أمنية في ظل انسحاب الشرطة الليبية من المشهد العام لكونها جزاء من النظام السابق ، فقد تعطلت المؤسسة الأمنية و التي تكرس انعدام الأمن و غالب الدولة و هو أمر يقضي بظلاله على المستقبل الليبي ، فقد أصبحت بعض الجهات المسلحة تقوم بأدوار أمنية مع أنها ليست جزءا من الدولة ولا شرطة رسمية (3)

فلعل انهيار مؤسسات الدولة و في مقدمتها الجيش الليبي و ظهور مؤسسة أخرى غير نظامية متمثلة في الميلشيات خلق تحديا للدولة الليبية تمثل في مدى قدرتهم على السيطرة على هذه المليشيات التي يفترض أنها عدد منها أصبح تحت سيطرة و رقابة وزارة الداخلية ، إلا أنها ماز الت تحتفظ بهيكلها الخاص و تتخذ قراراتها بمعزل عن الجهات الرسمية فهذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة على نحو متزايد ، من مقدرة الدولة على فرض هيمنتها في جميع

 <sup>1-</sup> المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ، تقرير الشرق الأوسط رقم ، 14 كانون الأول ،
 ديسمبر 2011، ص 1

<sup>2-</sup> دراسة حصرية: المستقبل الليبي عن خارطة الطريق، مرجع سابق

<sup>3 -</sup> سيدي أحمد ولد سالم ، مرجع سابق

المجالات(1) و لعل أبرز تحدي قد تدخل فيه ليبيا في أفق خطير أبرزها تحدي استباب الأمن و نزع السلاح من الثوار.

<sup>1-</sup> ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات

# المبحث الثانى : المليشيات الليبية ومشكلة انتشار السلاح الليبي

لقد أدت الثورة الليبية إلي انتشار السلاح بأنواعه المختلفة ليتحول بعد ذلك الى عبء ثقيل على أمن السكان و الدولة ، و سببا رئيسيا لغياب حجم القانون والحكومة الفاعلية و الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، و لقد خلق انتشار السلاح مناخا مناسبا لانتشار مختلف الجماعات المسلحة (1)

### المطلب الأول :خصخصة العنف

بعد أن كانت صفة احتكار وسائل الاكراه أهم سمات الدولة و بعد أن كان الجانب العسكري و الأمني في صميم مهام الحكومة الوطنية ، لم تبقى هذه الدولة وحدها على ساحة النزاع بل انظم اليها و "حل محلها" فاعلون أخرون (2) فبعد انتهاء الحرب الباردة و توقف المساعدات العسكرية الخارجية و الأكثر من ذلك تسارع موجات العولمة وازدياد موجة الخصخصة في العالم ظهرت أو برزت ظاهرة الميليشيات و أمراد الحرب.

### خصخصة العنف:

الخصخصة في معناها العام تعني تحويل الأنشطة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة أو الحكومة الى وحدات غير حكومية<sup>(3)</sup> أما خصخصة العنف فتعني تواجد الفاعلين المستخدمين للإكراه والمساهمين في الحروب والنزاعات العنيفة ومن بين هؤلاء الفاعلين غير الحكوميين نجد أمراء الحرب،الميلشيات ،عصابات التهريب...الخ أما عن أنواع الخصخصة فنجد شكلين أساسين: الخصخصة من أسفل لأعلى و الاعلى لأسفل

# الخصخصة من أسفل الى أعلى Botton -up

النظام السياسي للدولة هنا يكون كشريك في كثير من الاحيان فالفاعلون الرئيسيون هم الفاعلون غير حكوميين و الذين يمكن تصنيفهم أيضا على أنهم مقاولون violence entre الفاعلون غير حكوميين و الذين الله الله الأكثر من ذلك فإنهم غالبا ما يكونون سببا في الفوضى وانهيار الدولة والمسئولين المباشرين عن احتكار العنف ، نذكر على سبيل المثال و حسب تقرير الأمم المتحدة سير اليون ليبيريا و جمهورية الكونغو الديمقر اطية

<sup>1-</sup> عمر ابراهيم العفاسي، ليبيا اعلان الفدرالية في برقة الخلفيات، بجامعة بنغازي ص3 الموقع

<sup>2012</sup> ديسمبر 2 Rttp://sludes.aljazera.net

<sup>2-</sup> محمد ولد المني ، خصخصة الحرب...مادا أبقت من دور الدولة 03-05-2011 من الموقع

Rttp://www.Abhihad .ar/wajhatedetila-phpdetailpid :29647

<sup>3-</sup> عبد القادر ممد إبر اهيم مصطفى السيدة، خفايا اقتصادية معاصرة ،دار الجامعة الاسكندرية، مصر 2005 ص 51.

# الخصخصة من أعلى إلى أسفل top Dawn.

و هو مخطط له عمدا ومنفذا من طرف الحكومة الهدف منه تقديم مجموعة من الخدمات فهي تعمل من أجل القوات المسلحة في الحروب، ولكن أيضا من أجل المؤسسات الغير حكومية ، مثل التوجهات الدولية للمنظمات الانسانية في مجتمعات ما بعد النزاع من أجل دعم الحكومة في قتالها ضد المتمردين (1)

# أمراء الحرب:

إن السمات المميزة لأمراء الحرب قد تم توضيحها من طرف بعض العلماء الذين اتفقوا على انهم أشخاص كاريزما تين أغلبهم لديهم الخبرة العسكرية قادرين على ممارسة السلطة أو السيطرة على جزء كبير من الأراضي من خلال قوتهم العسكرية و يتواجد أمراء الحرب في بعض الأحيان بحدود الدولة وهم عادة ما يحاولون التأكيد على أن أوامر الدولة لا تمتد الى الاراضي الواقعة تحت سيطرتهم حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة (2)كما نجد من يعرف أمراء الحرب: بأنهم وسطاء و الوكلاء في أسواق العنف ( المستفيدين من نشاطات أسواق العنف ) وهم إما مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي تدبر النزاع السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر و يحافظون على الفوضى و العنف بغرض الكسب و الربح.

وفي ظل العولمة فانه لم يعد من الضروري أن يكون كل أمراء الحرب مواطنين في الدولة التي تعاني من النزاع بل من الممكن أن يكونوا أجانب أو على هيئة مؤسسات و شركات متخصصة في إدارة تجارب الحرب و لو تحت غطاء مسميات أخرى بل الاكثر من ذلك قد تتورط قيادات النظام الحاكم أو بعض الموظفين المحليين في الشبكة (3)

## و يتسم أمراء الحرب عموما بمجموعة هائلة من الخصائص:

- قيادة القوات العسكرية الخاصة و التحكم في اقليم خاص
- الارتباط عادة بمجتمعاتهم العرقية و يحفون بدرجة من الشرعية و العلاقات التداخلية الاقتصادية و العسكرية مع السكان المحلين
- المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي والمشاركة في واحد أو أكثر من الأشكال غير مشروعة أو الاقتصاد الغير الرسمي

 $<sup>^{\</sup>rm 1}$  -Herbert Wolf 'privoting violence the economique of peace and security. journal  $N^{\rm 0}1$  2007 PP-35-36.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>-Phill William, « violente no-sloteAclors and National-international Security » international relation and Security networks, suljestaned, 2008 pp 9-10

<sup>3-</sup> اسماء حسن، اسواق العنف، تحليلي للصراعات السياسية المعاصرة، دراسات افريقية العدد 44 مركز البحوث والدراسات الإفريقية فيفري 2011 ص 30

• يشكلون تحدي ويساهمون في خصخصة وظائف الدولة والموارد والصكوك على أراضيهم ،ونادرا ما يستخدمون في فرض الضرائب على الأعمال التجارية المشروعة و غير المشروعة على حد سواء

إن أمراء الحرب حسب ويليام رينو William rune يصعون مصطلحاتهن الفردية فوق أي مفهوم للمصلحة الجماعية لذا فإن تحالفهم يكون مؤقت و يميل الى التقلبات كالتهديدات (1) تبرز ظاهرة الانتشار مثل ماس الطمي، حيث أنشأ أمراء الحرب نفوذهم عليها ، كما فعل شارلز تايلور حيث Charlestaylors في ليبيريا بدء من عام 1989،أما بالنسبة لأهداف و مهام أمراء الحرب فإن أمراء الحرب يسعون للسلطة و الموارد فهم يريدون سلطة سياسية على الاقل على جزء من الاراضي للدولة و يسعون لاستغلال موارد تلك الأراضي و الانخراط في عمليات النهب وتوفير الحماية لها، وفي أحيان أخرى يقومون بدعم أنشطة معينة مثلا زراعة الأفيون، و عادة ما يتخذ أمراء الحرب الشكل الهرمي في القيادة و السلطة و ذلك على الرغم من أنهم يميلون إلى العمل من خلال المرؤوسين بدلا من هيكل رسمي كما يكسو هذا الشكل في الكثير من الأحيان الطابع القبلي

### الميليشيات:

إن مصطلح الميلشيات يعد من مفردات اللغة الفرنسية melice أو بالأثنية milice هو مشتق من المصطلح اللاتيني milices و يعني الجندي مسلح أو رجل محارب ،و غالبا ما تكون أهداف أعضاء الميلشيات مادية بحتة والحرب عندها وسيلة عيش وكسب ،و الحياة السلمية عندها موت حقيقي وهو مصطلح سياسي عسكري ، يعرف على أنه قوة عسكرية محلية تتم أو تحل محل الجيش النظامي في حالات الطوارئ و تتكون عادة من أفراد لهم سابقة عسكرية و خبرة حربية جيدة تتدخل الميلشيات في الحروب المتأزمة لترجع كفة أحد الطرفين و لا تخضع في قراراتها لأي إعانة لفكر أو مبدأ ،كما يعرفها علم السياسة بأنها تنظيم عسكري غير نظامي ينفذ أعماله بصورة حرب عصابات ضد قوات العدوتفوق عدة و مدة (2)

# و تتميز المياشيات بخصائص نذكر منها:

• أن أعضاء الميلشيات لا يتلقون تدريب عسكري رسمي وبالتالي فإنهم يتمثلون في مقاتلين ماهرين وغير تقليدين وعصابات عنيفة جدا تستغل السكان المدنيين

-

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-PhillWilliam,opcit, p10

<sup>2-</sup> نوال موسي ابراهيم، الطبيعة السياسية و الاجتماعية للميلشيات في العالم العربي " رسالة مقدمة لُنيل شهادة الماجيستر ، قسم العلوم السياسية الاكاديمية العربية مفتوحة في الدانمارك 2005، ص 12

- إن الميلشيات هي خارج القطاع الأمني والقيادة الحكومية المركزية وخارج نطاق القانون تعمل على توفير الأمن حين تقشل الحكومة المركزية لأي سبب كان في القيادة
- تعتبر الميلشيات غالبا الكيانات المشروعة لسد الفجوة الناجمة عن غياب الفعالية الوطنية و الإقليمية و المؤسسات الأمنية المحلية ، فهي تقوم بسد الفجوة التي تركتها الدولة (1)

## و تلعب الميلشيات دورين بارزين يفسران مدى خطوتها على الدولة:

-بأسلحتها المدمرة في النزاعات الدولية حيث لم يبق امتلاك السلاح في يد الدول ذات السيادة بل أصبحت الميلشيات تمتلك مختلف أنواع السلاح والرجال للتدريب على استخدامه و تنشئ معسكرات داخل الدولة و خارجها وكذلك كتعويض عن نقص في القوة والمشاركة السياسية تجاه النظام الإقليمي الذي تعيش فيه.

-أيضا نجد من الصعوبة بل من الاستحالة تطبيق النظام الأمني الداخلي يسبب انتشار بعض الميلشيات المسلحة و العابرة للقارات (2)

# المطلب الثانى: الميلشيات و أمراء الحرب في ليبيا

تعد ليبيا مجتمعا قبليا إذ يتكون المجتمع الليبي من عدد كبير من القبائل (الطوارق، التبو...الخ) و رغم قيادة الدولة لعمليات التحديث المتواصل منذ أكثر من نصف قرن و اتساع دائرة و نطاق التعليم إلا أن الإحساس بالهوية لم يختفي و قد برزت الثغرات الجهوية و القبائلية بشكل واضح بعد الثورة من خلال الخطابات وارتفاع أصوات المستخدمين باسم مناطقهم وقبائلهم والتنافس حول الموارد والسلعة وقد برزت على الساحة الليبية استقطاب اجتماعي حاد تمثل في تكوين مجموعات مسلحة بينها برزت في شكل ميلشيات تتقاتل فيما بينها وتتنافس على مناطق النفوذ في العديد من المدن تحت قوة السلاح.

ومن المليشيات المنتشرة في الساحة الليبية نجد في شرق ليبيا تمتلك بنغازي العديد من الميلشيات التي وضعها المجلس الانتقالي الليبي تحت سيطرة وزارة الدفاع و يونيو 2011.

■ كتيبة شهداء 17 فيفري: من أهم و أخطر الميلشيات معروفة بأنها بجماعة الإخوان المسلمين الليبية و تتخذ من أحد معسكرات الجيش الليبي مفرا لها في منطقة القواش في المدينة و تعتبر من أكبر و أقوى الميلشيات المسلحة في شرق ليبيا و تحصل الكتيبة على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية سابقا و تمتلك مجموعة كبيرة من

\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-PhillWilliam,opcit, p110

- الأسلحة الخفيفة و الثقيلة علاوة على منشآت تدريبية في أهم مواقع داخل المدينة ، و نفدت العديد من المهام الأمنية .
- كتيبة الشهداء راف الله سحاتي: سميت بذلك نسبة إلى شخص قتل أثناء قتاله لقوات القذافي 2011/03/19 في بنغازي بدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء 17 فيفري قبل أن تتوسع و تصبح جماعة بذاتها و ينتشرون في شرق ليبيا.
- كتيبة الشهداء أبو سليم: متواجدة في مدينة درته الليبية و هي جماعة جهادية سابقة من بين أوائل الجماعات التي ثارت ضد النظام في فيفري 2011 و سميت بهذا الاسم نسبة إلى شهداء سجن أبو سليم وهي تحت قيادة سالم دربي الذي أعلن تكوين الجيش الإسلامي و جيش تحكيم الدين و هي ميلشيات مرتبطة بتنظيم الجيش.
- أنصار الشريعة: هي ميلشيات مسلحة تهدف كما تدعى إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في ليبيا و تجعل الجماعة فكرا جهاديا يقترب من فكر القاعدة وهي جماعة ترفض العملية الديمقر اطية والانتخابات ولا تعترف بالدولة وتدعو إلى اقامت الخلافة وترى انه كل من لا يحكم بالشريعة فهو كافر (1)
- قوة درع ليبيا: تبدو قوة درع ليبيا الميلشيات الأوسع انتشار في شتى أرجاء ليبيا و تشبه تحركاتها و تصرفاتها كثيرا الجيش النظامي الاعتيادية ، وترفع القوة تقارير ها الى وزارة الدفاع الليبية تحت قيادة وسام بن حميد الندى.

وتتضمن قوة درع ليبيا مليشيات أصغر من مصراته وغيرها من المدن الصغيرة في وسط ليبيا وتنقسم إلى ثلاثة لواء رئيسية في شرق و وسط و غرب ليبيا اكتسبت المليشيات قوة ونفوذا خلال الصراع الدائر عام 2011 عندما انظم الجيش السابق وجنود البحرية إلى المتطوعين المدنين لتشكيل جماعات قتالية مسلحة وانحلت جماعات من الميلشيات المسلحة في طرابلس بقيادة عبد الله ناكرو عبد الحكيم بالخارج عام 2011.

تتمركز قواعد قوات الكرامة ليبيا في عدة مناطق ليبية تشجع على الثورة المضادة ويمكن تحديد سبع مجموعات أساسية هي :

- 1. قوات الجيش الوطني الليبي: تتكون من جنود و ضباط المؤسسة العسكرية يقودها اللواء المتقاعد خليفة حضرا (71عاما).
- 2. **قوات الصاعقة**: وهي إحدى الأذرع القتالية ذات الطبيعة الخاصة في المؤسسة العسكرية الليبية ويقودها العقيد ونيس بوحمادة

<sup>1-</sup> جريدة الفجر الالكترونية

- 3. كتيبة الصواعق: التابعة لقبيلة الزنتان ميلشيات مسلحة و منظمة تنظيما جيدا كانت قد اشتركت في الهجوم على طرابلس في سبتمبر 2011 ضمن ما يسمى عملية، فجر الأدبين و هي ميلشيات تشبه إلى حد بعيد الشركات الأمنية الخاصة يقود الكتيبة عماد مصطفى الطرابلسي لها علاقة وثيقة مع تحالف القوى الوطنية الذي يقوده محمود جبريل
- 4. كتيبة القعقاع: ميلشيات تكونت على يد مجموعة من الثوار من منظمة الزنتان عام 2011 أثناء المعارك التي قادتها المدينة ضد نظام العقيد معمر ألقذافي أمير هذه الكتيبة هو عثمان يقضة.
- 5. بالإضافة إلى لواء سرطانة هي ميلشيات مسلحة تابعة لقبيلة و رالسلطانة الموالية لنظام معمر ألقذافي و يتركز نشاطها بالقرب من طرابلس و هي حماية أبناء القبيلة من اعتداءات المبلشيات المسلحة الأخرى (1).

و تتزعم هذه الميلشيات وجوه جهادية معروفة وذات تاريخ جهادي قديم منذ الحرب الأفغانية و من امراء الميلشيات الموزعين على التراث الليبي نجد:

صلاح بادي: زعيم ميلشيات مصراتة والقائد الحالي للمعركة القائمة حول مطار طرابلس في مواجهة قبيلة الزنتان وقد تم محاكمته في عهد ألقذافي بتهمة قلب النظام في 2007 ثم ما لبث أن انخراط في التمرد المسلح ضد القذافي وتم تكليفه بقيادة العمليات العسكرية للدفاع عن مصراتة في مارس 2011 وأتهم بادي بأن له ارتباطات إقليمية وفي هذا السياق قال الجهادي السابق نعمان بن عثمان رئيس منظمة كوليم للأبحاث: طرابلس وليبيا على دراية بان صلاح بادي أيد تحالف اسلاموي جهوى ضد الدولة شقيقة على حد تعبيره (2)

محمد الزهاوي: أحد سجناء السابقين في سجن أبو سليم الشهير بطرابلس أمير ميليشية أنصار الشريعة التي يعود تاريخ إنشاءها إلى قيام ما عرف بالملتقى الأول لأنصار الشريعة في بنغازي ، كان بمثابة أول ظهور إعلامي للتنظيم في صيف 2012 و قد وجه محمد الزهاوي ضربة قاتلة لقوات اللواء المتقاد خليفة حفتر بإستلاءه على معسكر الصاعقة الذي يعد نقطة ارتكاز لقواته التي تبلغ مساحتها نحو 10 كيلومتر داخل بنغازي ، تعهد الزهاوي بالعمل على تطبيق الشريعة في بنغازي وباقي البلاد حيث بدأ التنظيم بالسعي لإعلان بنغازي إمارة إسلامية و نجد أن أصبحت مدينة درنة المقر الرئيس لتنظيم أنصار الشريعة(3).

http://www.afrigabeneus.net content

<sup>1-</sup> المشهد الأمنى والسياسي في ليبيا، مركز الجزيرة 10-09-2014)

http://www.aljazera. Net/ knouledgegate 2014-09-10 news. converage

 <sup>-</sup> بوابة إفريقيا الإخبارية أمراء العرب في ليبيا: زعماء الإسلام السياسي المسلح، طرابلس 19 جويلية 2014 من الموقع

<sup>3-</sup> خالد المسلماني أمراء العرب في ليبيا 3 اوت 2014 AM927

أبو عبيدة الزاوي: اسمه الحقيق شعبان هادية رئيس ما يعرف بغرفة عمليات الثوار، و قد أصدر صحيفة الشرق الأوسط الهادرة من لندن أن هدية يتحكم في قوة تقدر ببضعة ألاف المسلمين و تسيطر على كافة مداخل و مخارج العاصمة طرابلس و نقلت الصحيفة عن مصادر قوتها أنداك أن هدية هو نائب نزيه الرفيعي أبو أنس الليبي الذي ألقت القوات الأمريكية القبض عليه.

# المطلب الثالث: سيطرت المليشيات الليبية على السلاح الليبي

تسبب السيولة الكبيرة للأحداث ، وتنوع اللاجئين في الساحة الداخلية الليبية إضافة إلى الدعم الخفي المقدم للثوار من الخارج وحدود فوضي انتشار الميلشيات في مختلف المدن و نظامها الخاص في توزيع السلاح على الأفراد في الانتشار الواسع و الكثيف للسلاح في الداخل الليبي .

-فما هي أماكن انتشار السلاح الليبي ما هي مختلف تداعياته على الداخل الليبي.

معظم السلاح الذي حصل عليه الثوار الليبيون كان يأتي نتيجة الموجهات التي قامت مع كتائب ألقذافي و من نجاحاتهم الاستيلاء على المخازن الخاصة بالأسلحة و فتحها و من أكبر العمليات تلك التي سميت " فجر مازدة" و كان الحصول على الأسلحة من مخازن منطقة تسمى " القريات" في المنطقة الجنوبية في غرب ليبيا ،كما أصبحت مدينة بنغازي و مصراتة و الجبل الغربي و بالتحديد نالوت من المدن والمناطق الرئيسية التي تاخد منها المليشيات السلاح الذي يأتي من الخارج لمساندتهم ضد كتائب القدافي، إضافة إلى نجاحهم في بسط سيطرتهم على مخازن الأسلحة الموجودة في تلك المناطق .

و قد مثلت بنغازي أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار<sup>(1)</sup> و هي المنطقة المتواجدة فيها قاعدة بنينا الجوية التي يوجد بها مطار دفلى ، و الذي كان يشحن من الخارج عبر الطيران العربي القطري بالإضافة إلى مجموع السفن العسكرية التي كانت تفرغ حمولتها من شحنات أسلحة و ذخائر في ميناء بنغازي البحري و من ثم يتم تحويله وتوزيعه إلى الميلشيات المتواجدة بالمدينة و البريقة (2)

أما في مدينة مصراتة فالميناء البحري الكبير يمثل المقر التي يتم من خلاله ايصال السلاح إلى ميليشيات المدينة التي كان يتم تقديمه من قطر و الإمارات و فرنسا و تشير التقديرات إلى وجود 30.000 قطعة من الأسلحة الخفيفة في أدي العناصر الفردية من

<sup>1-</sup> صورية اوش، تعقيدات امنية و هو اجس اقليمية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 17580 <a href="http://www.addustour.com">http://www.addustour.com</a>

 $<sup>^{2}</sup>$ عبد الله حاصل عشرة القبلة ودور السلاح في تاجيج الصراعات الداخلية في ليبيا 2012-04-02 من الموقع-  $^{2}$ Lubjalmoslakbal@gmail.com

الكتائب المسلحة في مصراتة ،وفيما يخص طرابلس فالوضع كان مختلف تقريبا بحيث هرب العديد من الشباب والأسر ذات العلاقة الواسعة من رجال أعمال إلى تونس حيث قاموا بتنظيم مع أهالي طرابلس في المهجر شبكات دعم في مناطق مثل تونس و صفاقس و التأمت لتشكل ائتلاف 17 فيفري الذي كان بدعم الثوار في طرابلس بالعتاد الحربي .

أما عن الوضع في الزنتان فقد قام المنشقون عن الجيش الدين يتمتعون بخبرة عسكرية كبيرة باستخدام مدرج طيران بالمدينة لاستقبال المال والسلاح من بنغازي وتونس وبقي ثوار الزنتان يبادرون بالسيطرة على مخازن الأسلحة و يبيعونها لثوار طرابلس مما أكسبها المزيد من النفود و السيطرة.

و تعتبر منطقة الزنتان إحدى أفضل وجهة لقاصدي تجارة الأسلحة لأسعارها المغرية بجميع أنواع السلاح و كلما زاد صغر حجمها زاد ثمنها باعتبار انه يمكن إخفاءها ودسها تحت الثياب<sup>(1)</sup>و من هنا بدأت تنتشر الأسلحة في أيدي الشعب الليبي وقد تم استغلاله من قبل كل قبيلة وطائفة ضد وظائف أخرى (2)

وقد شهد الوضع الليبي اختلافا كليا بعد الثورة فقد أصبحت هناك خلافات تنشأ بين الميلشيات حول بعض المشاكل البسيطة والمعقدة لكن سرعان ما يتطور الخلاف إلى اشتباكات مسلحة وكانت العاصمة طرابلس إحدى المناطق التي شهدت اشتباكات بين الثوار ، سواء من مصراتة أو الزنتان أو طرابلس.

ومن خلال النظر إلى خارطة المياشيات يرى لنا أن البلاد منقسمة بين معسكرين متحاربين ، عملية الكرامة وهي تحالف بين القوى الإسلامية المتحالفة مع جماعات مسلحة من مصراتة كل معسكر يدعى بأنه يملك الحكم و الشرعية

و نجد أن هذه الميلشيات تتحارب و تتقاتل من أجل الموارد الاقتصادية والسلطة في دولة تعاني من فراغ مؤسساتي واسع مع غياب التحكم في الأسلحة ، فهي متوفرة للجميع و بالتالى فكل كيان يملك من القوة ما يكفى للاعتراض على الآخرين وإلحاق الضرر بهم (3)

كما شهدت الساحة الليبية تصارع قد اعتقد البعض أنه من المستغرب دخول الزنتان و مصراتة في صراع طاحن لكونهم في الماضي رفقاء في السلاح في مواجهة القذافي لكن

Htttp//: carnegie .mec.org/ fublications N2fa=56943

<sup>1-</sup>ليلى بن هدنة، سلاح كوارليبياخطريهدد امن الشمال الافريقي وحدوده20. ديسمبر 2011من الموقع http://www.afrgalneus.net content.

<sup>2-</sup> صورية اوش، تعقيدات امنية وهواجس اقليمية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 17580

<sup>3-</sup> فريدريك ويري ، انها الحرب الاهلية في ليبيا: التوفق بين الساسات و اعادة بناء الامن من 14 سبتمبر 2014 من الموقع

حدثت الكثير من التعقيدات بين الجانبين تحمل في طياتها أسباب للصراع فمصراتة و الزنتان أكبر قوتين عسكريتين(1) و توفر هذا الدعم الهائل من الأسلحة ساهم في محاولة كل طرف للانفراد بالسيطرة على الغرب الليبي العاصمة طرابلس من جهة أخرى تحولت ليبيا إلى فوضى عارمة نتيجة الاغتيالات السياسية و التفجيرات الانتحارية و من أبرز تلك المعطيات الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي و اغتيال السفير الأمريكي، و ترجع وقائع هذا الحدث إلى تاريخ 11 سبتمبر 2012 عندما تعرضت قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في بنغازي لهجوم مسلح عن طريق الميلشيات المتشددة ردا على فلم براءة المسلمين " الذي اعتبر مسيئا للنبي صلى الله عليه وسلم استعمل فيه المتظاهرون أسلحة خفيفة تمثلت في أسلحة نارية صغيرة وقنابل يدوية أدت إلى مقتل السفير الأمريكي كريستوف ستيفنز و إداري المعلومات الخارجية شون سميت.

كما أدى انتشار و توافر السلاح في ليبيا إلى الهجوم على السفارة الروسية و لم يسفر على سقوط ضحايا ، هذا بالإضافة إلى سقوط المئات من الضحايا اللبيبين أخرها مقتل 15 جندي في هجوم على أحد بوابات الجيش الوطني الواقعة بين مدينتي زهونة و بن الوليد ناهيك عن ظهور أقاليم ترغب في الانفصال على السلطة المركزية في ليبيا أخرها إقليم برقة الليبي الذي بدأ إجراءات لتشكيل أول دول حكومة إقليمية في الإقليم الممتد من حدود مصرفي الشرقي إلى شرت غربا استنادا إلى الدستور الصادر إبان عهد الملك الراحل إدريس السنوسي عام 1951.

و في اوت 2013 شهدت البرقة سيطرة مسلحة على حقول نفطها و طالبوا بالانفصال عن طرابلس و هو ما خلف خسائر فادحة على عوائد الدولة و تبعه تصاعد لسيطرة المسلحين على حقول النفط ووصلت ذروتها في عام 2014 و هو ما دفع رئيس القوة لتحرير ثلاثة مرافئ رئيسية لتصدير النفط في أوائل فيفري.

93

 $<sup>^{1}</sup>$ - ليبيا عسكرية القبيلة بعد الثورة مؤسسة الاسلام 2015 من 2015/04/16 على الساعة 12:41 من الموقع http// :www.islamloday.net / services/ rntart

المبحث الثالث: تدفق الأسلحة الليبية إلى دول الساحل الإفريقي و آثارها في تكريس عامل اللاستقرر

لا شك ان استقرار ليبيا يعد عاملا مهما في استقرار دول الجوار و الإقليم عموما ومن المؤكد أن انهيار الدولة و سيطرة المليشيات و انتشار السلاح و حالة الفوضى ألقت يظلا لها على هذه الدول على جميع مستويات و خاصة الأمني و تكريسها للاستقرار الإقليمي.

## المطلب الأول: تدفق الأسلحة الليبية إلى دول الساحل

لقد تسببت الأحداث المتشعبة وتداخل المسائل الأمنية إضافة إلى الدعم الخارجي و حدوث فوضى انتشار الكتائب و الميلشيات غير النظامية في مختلف المدن الليبية و توزيعها للسلاح على الأفراد ، في انتشار الواسع لسلاح في الداخل الليبي و استحواذ القبائل المشكلة للتركيبة الليبية الذي ساعد على إحياء صراعات قديمة تسبب في تأجيل استقرار الوضع الداخلي و نقل الاستقرار إلى دول المجاورة لها هذا الانتشار الذي كان إحدى خلفياته المستويات القياسية للأنفاق العسكري فقد سجلت ليبيا منذ استيلاء معمر القذافي على مقاليد الحكم في سبتمبر 1969 أعلى مستويات الإنفاق على السلاح و العتاد العسكري ، سواء من حيث الأرقام أو من ناحية نسبة الناتج القومي الإجمالي ، تطبيقا لتقديرات 1998 ، سجلت ليبيا إحدى أعلى نسب الإنفاق الدفاعي في شمال إفريقيا بمبلغ قدره 1.5 مليار دولار قياسا لناتج القوي الإجمالي ، و ذلك ما يناهز نسبة 5.1% و هي نسبة عالية جدا بالمعايير العالمية ، بالرغم من تعويض مؤسسات الدولة حاليا و مخاوف تقسيمها مستقبلا ، إلا أن مؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) من عام 2013 ، تؤكد أن حجم الإنفاق على القوات المسلحة الليبية وصل إلى 1.3 مليار دولار(1) هذا الإنفاق الذي ألقى بضلاله على ليبيا ودول الجوار بعد اندلاع الثورة وانحرافها إلى صراع مسلح، وتشير الإحصائيات لتجارة السلاح الأساسية بالأمم المتحدة بقيام كل من بلجيكا ، فرنسا، ألمانيا ، ايطاليا، صربيا و الولايات المتحدة بتزويد ليبيا بأسلحة قتالية و أسلحة نارية و ذخائر و أعتاد عسكرية (2)

انتشار الأسلحة غدت سريعا سوء التنظيم وانعدام الخبرة والتدريب، وكذا غياب إستراتيجية واضحة لمواجهة وإدارة هذا النوع من الأزمات وحماية مستودعات ومخازن هذا النوع من السلاح الذي يتميز بسهولة استخدامه و الاستحواذ عليه بالنظر للخصائص التي يتميز بها ،فالانهيار الذي عرفه الجيش الليبي خلف خزائن مليئة بالذخائر بمختلف أصناف وأحجام السلاح،حيث قدر عددها 87 مخزنا ودمر منها 21 مخزنا أثناء الثورة، هذه المخازن الذي ساهمت بشكل كبير في انتشار السلاح في أنحاء ليبيا عامة و غدته المعاملات

<sup>1-</sup> عبيد اميجن ، ا**نتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا** ، مركز الجزيرة الدراسات ، قطر 21 اكتوبر تشرين الأول ، 2014، ص ص 2- 3

<sup>2-</sup> عمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، دروس مستخلص من أجل معاهدة فعالة بخصوص تجارة الأسلحة منظمة العفو الدولية ، 2011، ص 42

التجارية التي يبرمها المدنيين لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها الجماعات المسلحة على مخزونات الحكومة بالقوة ، حيث أصبح البرود الليبي متاحا للجميع بعد سقوط الدولة و هو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرا يهدد نسبة كبيرة من دول الجوار (1) فالثورة التي عرفتها ليبيا في 2011 عززت السوق من مخزونها المنتشر في جميع الأنحاء، فوفق القائد عسكري كبير في حلف شمال الأطلسي الأميرال جيامباولودي باولا \* المسار فقد على الأقل عسكري كبير في ليبيا ما بعد الصراع (2) هذا بالإضافة إلى الأثر الذي تركه التدخل الدولي في ليبيا للقضاء على حكم ألقذافي في زيادة الانتشار الواسع للسلاح من خلال استمرار حالة القتال والفوضى التي سهلت من مهمة المهربين للسلاح وجماعات العنف الساعية لاقتنائه سواء تعلق الأمر بتنظيم القاعدة أو عصابات تهريب المتمردين ، حيث يقول الهاربون من جنوب ليبيا إن عشرات المهربين نشطون حاليا في المنطقة مستغلين ممرات و معابر الصحراء التي جربت سابقا في عمليات تهريب المخدرات وذلك بغية إدخال السلاح معابر الصحراء المالية - نيجيرية حيث توجد سوق رائجة لتهريب السلاح فضلا عن عودة مئات المقاتلين إليها مصحوبين بأسلحتهم و عتادهم (3)

كان أبرز مثال هو الإفراج عن زعيم المتمرين أبتا حميد الدين في مارس 2015 و كان حميد قد اعتقل في يوليو 2011 في أعقاب اشتباك بين الجيش النيجيري وقافلة تحمل متفجرات و أسلحة من ليبيا كانت متجهة لتسلمها إلى تنظيم القاعدة في شمال مالي (4)

كما كشفت في عام 2013 صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبار البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر التشاد وانه من بين السلاح المهرب نجد مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون ...الخ والذي أصبحت هذه المضامين من التقرير حقيقة اليوم <sup>5</sup> فالانتشار كبير للأسلحة هذا يفسر البعد الداخلي الذي يعكس عدم استقرار مجتمعي الذي ينعكس بدوره نحو الانتشار المكاني للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول الجوار (6) فهذا الترابط هو ما يفسر حقيقة أن فشل الدولة بلا شك ظاهرة معدية كلما تطور هذا الفشل كلما

<sup>03</sup> صبید امیجن ، مرجع سابق ، ص $^{-1}$ 

<sup>\*-</sup> رئيس اللجنة العسكرية التي تجمع بين رؤساء أركان دول الحلف الاطلسي

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>-chawki amar 'sahel: le trafic d armes se pote bien le 20/01/2012 a 16:58 Htt://www.slatesfirique.com 81337/sahel – la marche –des armes sahel- quiad -libye-

<sup>4</sup> ص بید امیجن ، مرجع سابق ، ص 3

<sup>4-</sup> و لغرام الخرى الجريمة المنطقة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء ، أوراق كارينغي الشرق الاوسط سبتمبر .2012. ص12

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> -chawkiamar : sahel : **le trafic d armes** se pote bien le 20/01/2012 a 16 :58 Htt:// <u>www.slatesfirique</u> .com 81337/sahel – la marche –des armes schel- quiad -libye-ام و لغر ام لاخر ،مرحم سابق.13

تفاقمت العدوى فبحسب تقرير مكمل نشرته لجنة العقوبات على ليبيا فانه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء و بعد الثورة ولاسيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة فضلا عن المتفجرات، وفي هذه الحالة فان توريد هذه الأسلحة قد أجج النشاط الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المسلحة وخاصة في شمال مالي ، فقد نبه تقرير النهائي أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة نسق عملهم الخبير الإقليم" خليل المسن" على استمرار تدفق الأسلحة إلي ليبيا و منها يجري إلى 14 دولة على الأقل كما يؤكد على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروضة على ليبيا و الذي شكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلد و المنطقة بحسب التقرير الذي سلم إلى مجلس الأمن تطبيق لمقتضيات القرار رقم 1773/ 2011 فانه على الرغم من التطورات الايجابية الطفيفة التي تحققت إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة كما أن مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة (1)

انطلاقا من هذا يمكننا تحديد مجموعة من المؤشرات المعبرة عن فوضى السلاح في منطقة الساحل:

-عودة الميلشيات إلى بلدانها الأصلية بعد سقوط نظام ألقذافي هربا من ردود الفعل الانتقامية الأمر الذي من شأنه أن يفعل حلبة الصراع لتلك الدول على غرار مالي، والنيجر، وموريتانيا... كما أن هناك مليشيات اندمجت مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حركة الازواد في مالي، قبائل التوتر في النيجر، حركة التوحيد و الجهاد وفي كلا الحالتين توسعت رقعة السلاح بعدما كانت منحصرة في ليبيا وأصبحت منطقة السلاح مزروعة بكميات هائلة يصعب عدها أو معرفة الكميات الحقيقية لها

-الحرب على مالي وتداعياتها في اتساع رقعة تداول السلاح بين القبائل والجماعات الإرهابية في المنطقة حيث وفرت هذه الحرب الظروف المناسبة لمختلف الجماعات الإرهابية وكذا مهربي وتجار السلاح والمخدرات للتصعيد من عملياتهم مستغلين الفراغ المؤسساتي والانفلات الأمني الذي تمر به البلاد و كذا الأوضاع المزرية التي يمر بها الثوار

-التصريحات التي أدلى بها العديد من السياسيين الأفارقة و الأوربيون التي تؤكد على أن انتشار السلاح الليبي أصبح واقعا لا مفر منه ويجب على دول الساحل تكثيف الجهود للحد من انتششاره.

96

 $<sup>^{1}</sup>$  عبید امیجن ، مرجع سابق ، ص  $^{1}$ 

# المطلب الثاني: أثر انتشار الأسلحة الليبية في منطقة الساحل في تكريس عامل اللاستقرر

لقد كانت نهاية نظام ألقذافي كارثية على المنطقة كما كان حكمه و تكشف الأسلحة التي خزنها طيلة العقود الماضية بقتل الشعب الليبي وقمعه التي انتشرت لتصبح تهديدا وخطرا محدقا بمنطقة الساحل والصحراء كلها وتحولت تلك المنطقة إلى خزان بارود تتداول فيه المجموعات الإرهابية وعصابات المخدرات والجماعات المتمردة على أنظمة المنطقة ومليشيات القبائل المحلية على مختلف أنواع الأسلحة ومن بينها الأسلحة الخفيفة ، حيث تدفق السلاح الليبي القادم من مناطق الصراع عبر الصحراء الجنوبية من ليبيا إلى شمال مالي و النيجر فكانت حدود هذه الدول معبرا رئيسيا لتلك الأسلحة التي اختلفت طرق الحصول عليها وآليات نقلها إلى صحراء (1) ، إذ تجلت واتضحت فوضى إنتشاره في منطقة الساحل في تكريس و ترسيخ الاستقرار و الذي يبرز في :

تشجيع حركات التمرد ( عودة أمراء الحرب ): لعبت ليبيا دورا مهما في خلق التوتر في المنطقة حتى في ظل حكم ألقذافي ، من خلال دعمها التاريخي لطموحات التوارق في تأسيس كيانهم الموعود المعروف" بامبراطورية طوارق العظمى " و هي إمبراطورية تضم مجتمعات الطوارق من دول ساحلية مختلفة و الذين يتوزعون أساسا بين الجزائر و مالي و النيجر و ليبيا و بوركينافاسو و يقدر عددهم بنحو مليون و نصف نسمة و هم بربر و بدو ، ففي شمال مالي وفي النيجر عانى الطوارق بشدة من أثار جفاف قاحل الذي اجتاح المنطقة علم 1973 الذي تسبب في كوارث إنسانية اضطرت الكثير من أسر الطوارق إلى النزوح إلى ليبيا التي وفرت المأمن و الملجأ كما تدفق العديد من الطوارق إلى ليبيا من مختلف البلدان بعد موجات التمرد التي عرفها المنطقة والفارين من الصراعات، هؤلاء الدين أصبحوا فيما بعد ضباطا(²)و تم تجنيدهم في الجيش الليبي من قبل ألقذافي الذي كان عديم الثقة في أبناء شعبه و الذي استعان بهم في مواجهة الانتفاضة أو الثورة الأخيرة في ليبيا .

حيث تشكل البيئة الأمنية الليبية مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي على غرار الطوارق فالافت في هذا السياق هو أن عودة المقاتلين الدين حاربوا إلى جانب القدافي في شمال مالي ، قد أدت إلى تأجيج الصراع المسلح بين الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير الازواد و التي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة في مالي ، و ازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال بظهور متغير أخر هو حركة أنصار الدين التي تحارب حكومة مالى في إقليم الأزواد و ترتبط بعلاقات مع القاعدة

2- سرج دانيل ، الطوارق بعد القدافي ...أي مستقبل منظمة الساحل ، شبكة تقارير الجزيرة ، 16 اكتوبر 2011 ص 03

 $<sup>^{-1}</sup>$ محمد محمود ابو معالي ، السلاح الليبي يهدد باشعال منطقة الساحل و الصحراء 27 سبتمبر على  $^{-1}$  http://:surissinfo.ch/ara/

و يتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا (1)حيث تشير أغلب التقارير و الأدبيات إلى بداية هذا التمرد ضد قوات مالي في 17 يناير 2012 ، بعد ستة أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا (2) هذه الحركة التي تمكنت من السيطرة على شمال مالي وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقابها دخول القوات الفرنسية و الإفريقية إلى مالي بحجة طرد الإرهابيين (3)

على سبيل المثال قامت في أوائل نوفمبر عام 2011 خلال الاشتباكات مجموعة من الطوارق في مالي المسلحين العائدين من ليبيا في منطقة أرليت اعترض الجيش النيجيري على كمية كبيرة من مادة سينتركت و ستة سيارات تويوتا و اثنين من مدافع الرشاش و ذخيرة و صواريخ.

مسألة نقل الأسلحة في تلك المنطقة أصبحت تشكل تهديد لأمن دول الساحل والصحراء فقد أصبح أولوية رقم واحد في تنفيذ عدة عمليات تقوم بها الأجهزة الأمنية لدول الساحل

تنامي حركات التمرد: فحسب تقرير \$2012/42 للأمم المتحدة والذي ينشر في 18 يناير 2012 فان النزاع المسلح في ليبيا ساهم في تمكين جماعة "بوكو حرام" من الوصول إلى مخابئ كبيرة من الأسلحة والتي تتمثل حسب تقارير في قاذفات قنابل ، مدافع رشاشة مضادة لطائرات وبنادق آلية و ذخيرة وقنابل يدوية ومتفجرات خفيفة (4)، فنظرا لمسامية الحدود و قابليتها لاختراق التي ترجع أساسا إلى طريقة إدارتها وكذا كيفية رسم المستعمرين لهذه المحدود ، ففي ولاية " أداموا" على سبيل المثال ينتهز الإرهابيون هذه المسامية لتهريب الأسلحة الخفيفة والصغيرة إلى نيجيريا فقد ابتكرت جماعة بوكو حرام أساليب ناجحة لإخفاء الأسلحة الصغيرة و لخفيفة عبر حدود نيجيريا و داخلها ، فخلال الثورة الليبية التي تعرضت مستودعات الذخيرة فيها في فبراير 2011 للنهب من قبل القوات والمرتزقة وانهيار مخازن السلاح تمكنت جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة من الحصول على أسلحة ونقلها إلى الساحل والتي كان الحصول عليها إما تهريبا بادعاء مساندة القدافي أو من خلال الحصول عليها من المرتزقة ومن خلال العلاقات الودية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عليها من المرتزقة ومن خلال العلاقات الودية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تمكنت جماعة بوكو حرام و حركات أخرى من الحصول على الأسلحة الأمر الذي شجعها و مكنها من شن المزيد من الهجمات الخطيرة (5).

<sup>1-</sup> خالد حنفي على ، الحوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية .نفس المرجع.

<sup>2-</sup> أنوار بوخرص، الجزائر و الصراع في مالي ، مؤسسة كارينغي لسلام الدولي . الشرق الأوسط تشرين الاول / أكتوبر 2012 ، ص 06

<sup>3-</sup> عبيد اميجن ، مرجع سابق ، ص 04

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>- yassine boukheouni . **le terioisme et larme les effets de la crise en libye sur le trafic darmes et louds dans la region du magribe – sahel. equipe de recherche .**2012

<sup>5-</sup> فريد و مسي اونوها ، بوكو حرام و تهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلية للاحتراق ، تر : عاطف معتمد و عزت زيان، مركز الجزيرة للدراسات htt://stedies, aljajera .net / reports /2013

كما أشارت صحيفة "صنداي تايمز" التي نجحت في تسريب تقرير صادر من الاستخبارات البريطانية في سنة 2013 والتي تؤكد على أن جماعة "بوكو حرام" تمكنت أو استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجريا عبر التشاد، سقوط نظام القدافي كان بمثابة شرارة لحرب قبلية و أحيانا اثنية كما هو حاصل بين قبيلة " تبو" و قبائل "أولاد سليمان العربية" في الصحراء المتاخمة للحدود الجنوبية مع تشاد ثم تسهيل ونقل وتخزين و شراء ومقايضة السلاح الليبي بفضل رجال الصحراء العارفين بالتضاريس الجغرافية للمنطقة (1)

ترسيخ تنظيم قاعدة المغرب الإسلامي :الضعف الذي أفرزته الثورة الليبية وكذا غياب مؤسسات الأمن إلى جانب توافر السلاح والتدخل الدولي، شكل مفردات خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدول فاشلة مما لا شك فيه أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يتميز بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة هذه العوامل جميعها ساهمت في تشجيع التنظيمات الإرهابية على ترسيخ مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث تشير أغلب التقارير إلى ان عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه مرحلة متقدمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة (2)فمنذ بداية الصراع الليبي والدول المجاورة بدأت تشعر بدرجة عالية جدا من خطر هذه الأزمة على بلدانهم فقد بات جليا أثر تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار المنطقة والإقليم الذي يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلسل الجماعات الإرهابي للحدود الذي كان سهل الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات أكثر استقرار! (3)

هذا و تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي كانت له انعكاسات خطيرة على المنطقة خاصة غربا اتجاه الحدود الجزائرية والذي تشير التقارير أنه ثبت أن السلاح الليبي وراء حادثة عين أميناس في الجنوب الجزائري ، حيث توجد عدة بلدان في منطقة الساحل تشهد عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا إذ يشكل شمال مالي والنيجر ودارفور دوافع رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جراء نقل الأسلحة الغير مشروعة(4)

<sup>4</sup> ص ، عبید إمیجن ، مرجع سابق ، ص -1

<sup>2-</sup> أحمد ادريس ، الازمة الاقتصادية الليبية و تداعيلتها على منطقة المغرب ، مجموعة الخبراء المغربين ، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية ، عدد 6 سبتمبر 2011، ص 2

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>- yassineboukhouri, op, cit.

 $<sup>^{4}</sup>$  عبید امجین ، مرجع سابق  $^{4}$ 

### خلاصة:

وفي الأخير نصل إلى القول إن ليبيا ما بعد الثورة شهدت تدهورا على جميع الأصعدة خاصة مع سيطرت الميلشيات المسلحة وانتشار السلاح في المناطق التي شهدت صراعات قبلية مما فاقم من حدتها وقد كان هذا التأثير ليس فقط داخليا بل امتد ليطال دول الجوار خاصة الساحل الإفريقي وكرس حالة فوضى وجدت فيها الجماعات الإرهابية والإجرامية البيئة المناسبة لتكثف نشاطاتها خاصة في ظل الخصائص البنيوية التي تعاني منها دول الإقليم.

في نهاية تحليلنا هذا تبدو جلية المخاطر التي أضحت تمثلها الأسلحة الخفيفة على أمن العالم المعاصر واستقراره خاصة على ضوء التحولات الأمنية الراهنة وما أفرزته ظاهرة العولمة على القضايا الأمنية التي أضحت عابرة للحدود؛ من هذا المنطلق سعت دراستنا هذه إلى محاولة البحث في ماهية هذا التحدي الأمني وخصائصه، وتأثيرات انهيار الدولة الليبية على تفاقم هذا المشكل في الساحل الإفريقي، أين بدت جلية العلاقة الجدلية والوظيفية بين فشل الدولة وتفاقم مخاطر انتشار الأسلحة الخفيفة وهو ما جعل الساحل الإفريقي الذي يضم دولا واهنة وفاشلة بيئة مثالية نشطت فيها جماعات تجارة الأسلحة وتوريدها بأخس الأثمان، وهو ما وفر بدوره للميليشيات المتناحرة في أكثر من جهة في هذا الإقليم مصادر تمويل خاصة بالسلاح. إنها إحدى وجوه العولمة الليبرالية في أبشع صورها.

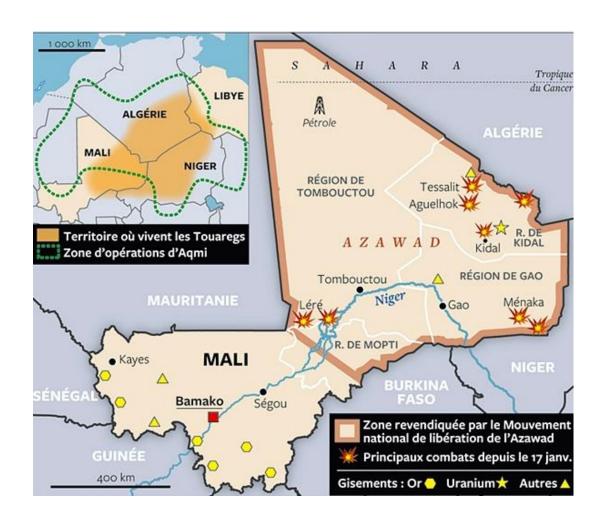
# و لهذا نخلص إلى جملة من الاستنتاجات و الاقتراحات:

- انتشار وتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة هي مشكلة يجب معالجتها من القاعدة و انه على المجتمع الدولي أن لا يتعامل معها على أساس سياسة الفعل و رد الفعل.
- الساحل الإفريقي هي ساحل الأزمات بالأساس وما انتشار الأسلحة الخفيفة الا أحد العوامل التي تعمل على إدامتها و تأجيجها.

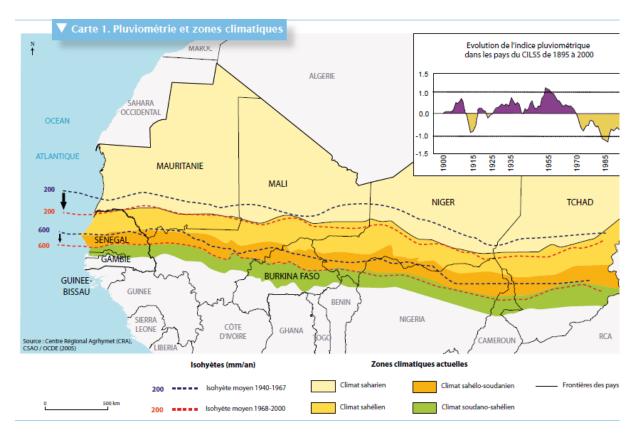
### أما عن الاقتراحات فنقترح:

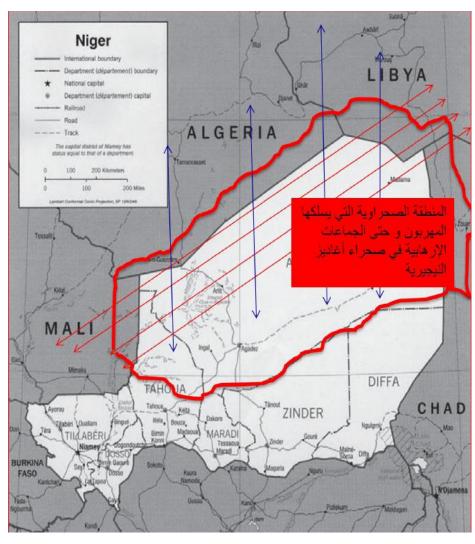
- ضرورة مراقبة و تنظيم انتشار الأسلحة الخفيفة و منع الاتجار بها عبر خلق وعي مشترك بمخاطر هده المشكلة على استقرار الإقليم ورفاهه، وإعادة النظر في طرق التعاطي معها عبر إرساء مقاربات جهوية فعالة وشاملة تستهدف معالجة مسببات المشكلة الكامنة في فشل الدول المزمن وهشاشة المجتمعات الأصيلة في الساحل الإفريقي.
- ضرورة اللجوء الى تأسيس الوكالة الدولية للأسلحة الصغيرة والخفيفة تعنى -على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية- بمراقبة وتفتيش عملية تصنيع الأسلحة و توزيعها.

### الملاحق









#### Fusil d'assaut AK-47 (kalachnikov)

L'arme la moins réglementée, la plus meurtrière et la plus vendue dans le monde



Caractéristiques :

§ Poids: 3,8 kg (vide); 4,3 kg (chargé)

§ Longueur : 870mm

§ Capacité du tir : 600 coups/min

§ Vélocité : 710m/s

§ Portée maximale : 1500 m

### MP5A3

Le Pistolet Mitrailleur le plus répandu dans le monde



### Caractéristiques :

§ Longueur : 680 mm

§ Poids : 2,970 kg

§ Longueur du canon : 225 mm

§ Chargeur : de 15ou 30 coups

§ Cadence de tir : 800 coups/min

### Quelques armes de poing

### Bersa Thunder 22 Taurus P22





Calibre 22LR Calibre 22LR

10 coups 9+1 coups

Crosse polymère Double action

Finition bronzée, bi-colore ou argentée Bronzée

Longueur 168 mm 3"

Poids 535 g 1 ère catégorie

4<sup>éme</sup> catégorie

### SIG P226 Taurus 44CP





- · Calibre 9mm PARA
- Construloc
- · 15 coups

Calibre 9 mm PARA Finition bronzée ou lnox Matte

Construction tout acier Calibre 44Mag

Culasse monobloc Capacité 6 coups

15 coups Poids 1,5 kg



### الكتب:

- 1- نهيما ألفريد، قضايا السلم المنشود إفريقيا التحولات والديمغرافيا والسياسة العامة، تر: مجدي جمال، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2005.
- 2- يوسف كرولين وسمير أحمد، تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، د، ب، ن، 2013.
- 3- فوكرياما فرانسيس، بناء الدولة، مكتبة الهجاء للنشر، تر: محمد مجاب، الرياض، 2007.
- 4- عاشور محمد مهدي، دليل الدول الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007.
- 5- لهيب عبد الخالق، بين انهيارين: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
- 6- الدالي مبروك الهادي، التاريخ الاقتصادي والسياسي لإفريقيا ما وراء الصحراء من القرن الخامس عشر إلى بداية العشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- 7- جميل محمود مصعب، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجد لاوى للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 8- بوعيانة فتحي محمد، جغرافية إفريقيا: دراسة إقليمية مع تطبيق على دول جنوب الصحراء، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
  - 9- تشومسكي نعوم، الدولة الفاشلة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007.
- 10-حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبلا مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.
- 11-رودولف وليام، الحكم والسياسة في إفريقيا. تر: كاظم هاشم، منشورات أكاديمية للدراسات العليا، طرابلس، 2004.

- 12-كالفرت سوزان وكالفرت بيتر، السياسة والمجتمع في العالم الثالث. تر: عبد الله بن عجمان الفاسى، دار النشر العلمي والمطابع، المملكة السعودية، 2002.
  - 13-عبد القادر محمد إبراهيم مصطفي السيدة، خفايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعة الإسكندرية، مصر 2005.

## مذكرات:

- 1- لبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص علاقات دولية، الجزائر، 2010/2009.
- 2- بشكيط خالد، المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، 2011/2010.
- 3- عشوي علي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998.
- 4- دحومان حسينة، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2012/2011.
- 5- بوبية نبيل، الأمن في منطقة الساحل الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة مكملة للحصول على شهادة الماجيستير، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.
- 6- رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

- 7- يكم سمير وآخرون، "الإرهاب الداخلي عبر الوطن في الساحل الإفريقي، سنة أولى ماجيستير سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة،2008/2007.
- 8- ظريف شاكر، البعد الادبي الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، بانتة، 2011/2010.

### مراكز البحوث والدراسات:

- 1-عودة جاهدة وراضي أشرف، صراعات تقليدية-أشكال جديدة للعنف في الشرق الأوسط، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، مصر، 1996.
- 2- جفال عمار، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العام الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد7، الجزائر، نوفمبر 2007.
- 3-غريغش مارتن، أوكلامانتيتر، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث،2008.

### تقارير:

- 1-مظلوم محمد جمال، تجارة السلاح غير المشروع وغسل الأموال (التجارة غير مشروعة للسلاح والإرهاب)، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، الرياض، 2013.
- 2-عودة عالي وعضيات عاطف، الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية: الإجراءات الوطنية والإقليمية، المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، 2002.
- 3-حسن عثمان واخرون، ظاهرة انتشار السلاح الغير المشروع في أطراف الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد تتشيط الاسرة والمجتمع، 2012.

- 4-تولير ستيف ولبرغر شاما، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن، قاموس مصطلحات، تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، سويسرا، 2013.
- 5-تقرير الأمم المتحدة تقديم المساعدة على الدول من أجل كبح الاتجار الغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وجميعها، البلدان 99 ع و د ، من جدول الاعمال المؤقتة، الدورة 68 للجمعية العامة ونزع السلاح العام.
- 6-سماني محمد عثمان، البرنامج الوطني لمكافحة التصحر في السودان المنطقة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2001.
- 7-المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم، 14 كانون الأول،ديسمبر 2011.
- 8-عبيد اميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا ،مركز الجزيرة الدراسات،قطر 21 أكتوبر تشرين الأول، 2014.
- 9-سرج دانيل، **الطوارق بعد القدافي ...أي مستقبل منظمة الساحل**، شبكة تقارير الجزيرة، 16 اكتوبر 2011.
- 10- أنوار بوخرص ، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارينغي لسلام الدولي . الشرق الاوسط تشرين الاول / أكتوبر 2012
  - 11- سيدي أحمد ولد سالم، تقرير حول نذوة:الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات: تحديات في طرق المستقبل،الثلاثاء 21 فبراير 4201.
- 12- د. خالد حنفي على ،خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة ،مجلة أوراق الشرق الأوسط العدد 64، يوليو سبتمبر 2014.

## المواقع:

1-الأمم المتحدة تعمل على تحقيق السلم والامم من موقع: www.un.org./ar

2-باتيني ديكي رائد، انتشار الأسلحة الحقيقية خطر يهدد الأنظمة، مجلة أخبار الجيش، العدد 3، من الموقع:

www.armee.mr/index/php/compore/content.article - برقوق امحند، منطق الأمنية في ساحل الأزمات. من الموقع: www.berkouk.mhandylasitecom

3-تحليل الجوانب الإقليمية لتغيير المناخ وموارد المياه من موقع:

http://www.refnet.jov-sy/booksproject/jameat17migration

4-عمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط و شمال افريقيا، دروس مستخلص من أجل معاهدة فعالة بخصوص تجارة الاسلحة منظمة العفو الدولية ، 2011.

5-ولغرام الخرب الجريمة المنطقة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء ، أوراق كارينغي الشرق الأوسط سبتمبر 2012. ص12.

6-محمد محمود ابو معالي ، السلاح الليبي يهدد باشعال منطقة الساحل و الصحراء .27 سيتمبر على 7:09

http//:surissinfo.ch

7-فريد ومسي اونوها ، بوكو حرام و تهريب السلاح عبر الحدودد النيجيرية القابلية للاحتراق تر عاطف معتمد و عزت زيان، مركز الجزيرة للدراسات من الموقع: htt://stedies, aljajera .net / reports /2013

8-ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،وحدة تحليل السياسات على الموقع:

htt://ideast Africa for ignpolicy .com/ posts/2014/03 federalesn -9 and libyasoil

الموقع الموقع العفاسي اليبيا اعلان الفدرالية في برقة الخلفيات المعة بنغازي الموقع −10 ttp://sludes.aljazera.net

11 محمد ولد المني، خصخصة الحرب...مادا أبقت من دور الدولة . من http://www.Abhihad .ar/wajhatedetila-phpdetailpid:29647 حريدةالفجرالالكترونية

Http://www.elfajr.org/1626443 -13

- http://www.aljazera. Net/ المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، مركز الجزير /http://www.aljazera. Net, مركز الجزير /http://www.aljazera. Net, مركز الجزير /http://www.aljazera. Net, مركز الجزير /http://www.aljazera. Net
- 15− بوابة إفريقيا الإخبارية أمراء الحرب في ليبيا: زعماء الإسلام السياسي المسلح، طرابلس http://www.afrigabeneus.net content
  - 16− خالدالمسلمانيأمراءالعربفيليبيا 3 اوت 2014 AM927
  - http://old.dolmsr .com/ar/1007/2/44213 -17
  - 18 صورية اوش، تعقيدات امنية وهواجس اقليمية .جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية http://www.addustour.com17580
- 19- عبدالله حاصل عشرة القبلة ودور السلاح في تأجيج الصراعات الداخلية في ليبيا من -19-02-04

الموقع Lubjalmoslakbal@gmail.com

- 20- ليلى بن هدنة ،سلاح كوادر ليبيا خطر يهدد امن الشمالالافريقيوحدوده 22. http://www.afrgalneus.net content.
- 21- فريدريك ويري، انها الحرب الاهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسات و إعادة بناء الامن Htttp//: carnegie .mec.org/ من الموقع /fublications N2fa=56943
- 22- ليبيا عسكرية القبيلة بعد الثورة. مؤسسة الاسلام 2015 من 2015/04/16 علىالساعة http://:www.islamloday.net / services/ rntar

### الدراسات:

- 1- أسماء حسن، اسواق العنف، تحليلي للصراعات السياسية المعاصرة، دراسات افريقية العدد 44 مركز البحوث والدراسات الإفريقية فيفري 2011.
- 2- عمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، دروس مستخلص من أجل معاهدة فعالة بخصوص تجارة الاسلحة منظمة العفو الدولية ، 2011.
- 3- أحمد ادريس، الازمة الاقتصادية الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب، مجموعة الخبراء المغربين، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد 6 سبتمبر.
- 4- دراسة حصرية: المستقبل الليبي عن خارطة طريق، الوضع العالمي في ليبيا على الصعيد السياسي و الأمنى و المستقبلي، مركز المزماة للدراسات و البحوث.
- 5- صالح إبراهيم ، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، دراسات و أبحاث، مجلة العربي ، العدد 9795، الإثنين2005/01/12.

### المقالات:

1- ناصر القدوة، وسائل الإعلام ضحية الفوضى في ليبيا، ميادين، السنة رابعة، (173) 2- 8 سبتمبر 2014.

- 1- Religions for peace african council of religions leaders, small armes and light weapons :africa.
- 2- Manuel d'aefin, lute center la proliferation des ameslégéres et de petit calibre, volume 2, chapitre 5.
- 3- De andrésAnadophillipAnado, west africaattache: drag, organized crime and tiresome, unisco discussion, N°16 January, 2008.

- 4- Korino Ousmane, controle des armés légéres et les petits caliber au mali "vers un controle parlementaire plus effice", Fridirice Ebert Stifting, 2011.
- 5- JekadaKabiratEmmanel, proliferation of small armes and ethnic conflict Nigeria, implication for national security, clement university, septembre; 2005.
- 6- AlinaOwanaKristo marie, la proliferationillicte de armes légeres et de petit caliber en afrique central : etude phénomène et analyse critique des mécanismes de contrôle de ces armes, université de youndé master 2 en stratégie défense sécurité et gestions des confilits catastrophes, 2007.
- 7- Sunday edeko, the prolofération of small armes and lights weapons in Africa, cause study of the Nigeria, Sacha journal of environmental studies, volume 1, nubre 2, 2011.
- 8- Michel Moume; dictionariesencyclopedique de histoire (paris la rousse-bordas, 2<sup>eme</sup> éditions, 1996.
  - 9- Herbert Wolf 'privoting violence the economique of peace and security. journal N01 2007 PP-35-36.
  - 10- Phill William, « violente no-state Actors and Nationalinternational Security » international relation and Security networks, suljestaned, 2008.
  - 11- Yassine boukheouni . le terrorisme et larme les effets de la crise en Libye sur le trafic d'armes et louds dans la region du magribe sahel. equipe de recherche .2012
  - 12- -chawkiamar sahel : le trafic d armes se pote bien le 20/01/2012 a 16 :58
  - 13- Htt:// www.slatesfirique .com 81337/sahel la marche –des armes sahel- quiad -libye
  - 14- SambOuma, prfefrationdes armes légers : le sahel pour une action consentie pour limiter et réglementer les flux, 12/04/2014

/

15- http://www.tamoudre.org/wp.content uploads/2012/logatanoudre,jpg

16- libya inter –ministériel committee on intergratedsoted Border crime management trafficling in the sahelo- sharan region trend routes echancingoperationallans border secuity cooperation in the sahelo- Sahara region , 4-septembre 2013 , tripoli, libya

انتشار الاسلحة الخفيفة واحدة من الظواهر الكبرى التي أصبحت تهدد الامن الاقليمي والعالمي ،وما يجعلها أكثر تعقيدا الخصوصية والميزة التي تتميز بها من سهولة إخفائها إلى سهولة نقلها ومن تم سرعة انتشارها ، خاصة في الدول التي تعاني من مختلف الأزمات ويعتبر الساحل الإفريقي واحدا من المناطق الجغرافية في العالم التي يسودها عدم الاستقرار بشكل دائم وباستمرار ملحوظ خاصة في ظل وجود دول فاشلة تعاني من التهديدات الامنية على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وصولا إلى تهديد انتشار الاسلحة الخفيفة و مشكلة الاتجار بها و التي أصبحت تتفاقم و تتدهور في الفترة الاخيرة

تعتبر الدولة الفاشلة بكل خصائصها وتأثيراتها فضاءا خصبا لازدهار هده الظاهرة و تتلخص هده العلاقة في ان وجود دولة فاشلة يؤدي الى ظهور مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة وانتشار هده الأخيرة يؤدي إلى مشاكل تصل إلى حد صراع مسلح (علاقة سببية) كما تلعب الدولة الفاشلة دورا مهما في تدعيم وتعزيز هذه الظاهرة (علاقة وظيفية)

يلعب الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة والذي عرفته المنطقة الساحلية الافريقية دور كبير في تعقيد واقع الامن الاقليمي و كذا تعزيز و تدعيم الحركات الارهابية و المنظمات الإجرامية خاصة في ظل وجود اليات اقليمية و جهوية غير صارمة غير مفعلة ودولية غير مهتمة ذلك الاهتمام الكافي على غرار الأسلحة النووية و التي تأخذ القسط الكبير و حصة الاسد من الاهتمام الدولي .

والواقع الاقليمي الدي تعقد اكثر بعد فشل و انهيار الدولة الليبية هده الاخيرة التي تعتبر افضل نموذج يبرر الاثر الكبير الذي افرزه فشل الدول و انتشار الاسلحة الواسع في الداخل و انعكاسه على دول الجوار الاقليمي في ظل تنامي ظاهرة الميلشيات و أمراء الحرب التي لعبت دور الوسيط في هذه العلاقة التي تتلخص في التجارة الغير شرعية التي تعد العامل الاساسي في توسيع و ازدهار هذه الظاهرة و تلخص مدى تأثير هذا الجزء من التهديدات في تعقيد و تأزيم الوضع في منطقة الساحل و على كل الاقليم الافريقي وصولا الى العالم في ظل

الميزة العبر الوطنية الى جانب اتساع رقعة الدول المنهارة و الصراعات الداخلية في الدول التي تغذي هكذا نوع من الظواهر و التهديدات.

### Résume

La prolifération des armes légères cause un problème qui peut développer une grande menace qui provoque la sécurité régionale et le monde pour le rendre plus compliquer car ces armes sont faciles à les transporter et les transférer. Et on prend comme exemple : la région du Sahel qui est l'une des régions géographiques dominée par l'instabilité du à l'Etat défaillant qui souffre de divers menaces telles que : le terrorisme et la criminalité organisée ainsi, la menace de la prolifération des armes qui est devenue remarquable dans la période récente grâce à l'Etat défaillant qui est l'une des causes majeurs de ce genre de menace.

Et ainsi ce problème aide lui même à perpétuer le conflit qui se résume à être une relation causale et fonctionnel c'est-à-dire le fait que l'existence d'un État défaillant, conduisant à l'émergence du problème de la prolifération des armes légères et le sens inverse, et l'arrivée de la prolifération des armes légères dans l'État veut dire provoquer des qui se développe le plus souvent à devenir un État défaillant et les conditions de l'État non viables aide à la propagation des armes légères (lien de causalité) a échoué ainsi , cet Etat joue également un rôle important dans la consolidation et la poursuite de ce phénomène (relation fonctionnelle) d'un coté et de l'autre elle joue un grand rôle pour généraliser ces armes, comme a connu la région côtière de l'Afrique un grand rôle dans la complexité et la sécurité régionale et le renforcement de l'appui Hedda propagation des mouvements terroristes et les organisations criminelles, en particulier en présence de mécanismes régionaux et la régionalisation est désactivé et non intéressé internationale qu'une attention adéquate le long des lignes d'armes nucléaires qui prennent grand prime.

Et la réalité Régional est devenue complexé à cause des menaces créés à la fin de la guerre froide , en particulier après la chute et l'effondrement de l'Etat libyen, qui est le modèle optimal qui reflète l'echec de certains pays et la propagation des grandes armes et à provoquer de graves conséquences, non seulement à l'intérieur du pays mais plutôt même dans les pays voisins régionaux, en particulier le phénomène des milices et des seigneurs de la guerre qui jouent le rôle de médiateur dans cette relation et qui sont résumées dans le commerce illicite, qui est le principal facteur , qui est l'une de majore cause du développement de ce phénomène qui a conclu la gravité de ces menaces à aggraver la situation dans la région du Sahel africain et le monde et ses conséquences envers tous les régions africaine ainsi que l'expansion des États défaillants et les conflits internes dans les pays qui aide au développement de ce type de phénomènes et de menaces.

# الفهرس

مقدمة
الفصل الأول: انتشار الأسلحة الخفيفة: دراسة في المضامين والمفاهيم
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لانتشار الأسلحة الخفيفة
♦ المطلب الأول: تطور الاسلحة
<ul> <li>المطلب الثاني: تعريف انتشار الأسلحة الخفيفة</li> </ul>
<ul> <li>♦ المطلب الثالث: مصادر و خصائص و أنواع الأسلحة الخفيفة</li> </ul>
<ul> <li>المطلب الرابع: المفاهيم ذات الصلة</li> </ul>
المبحث الثاني: أسباب انتشار الأسلحة الخفيفة
المبحث الثالث: أبعاد مشكلة الأسلحة الخفيفة وانعكاساتها
<ul> <li>المطلب الأول: أبعاد مشكلة الأسلحة الخفيفة</li> </ul>
❖ المطلب الثاني: انعكاسات مشكلة انتشار الأسلحة الخفي
المبحث الرابع: الاتفاقيات الدولية لمواجهة مشكلة انتشار الأسلحة الخفييفة
الفصل الثاني: انتشار الأسلحة الخفيفة كعامل مغدي للصراعات في الساحل الإفريقي34
المبحث الأول: الساحل الإفريقي دراسة جيوستراتيجية و جيواقتصادية
<ul> <li>المطلب الأول: الساحل الإفريقي مقاربة جيوسياسية</li></ul>
<ul> <li>المطلب الثاني: مقاربة جيو اقتصادية</li> </ul>
المبحث الثاني: الدولة الفاشلة و تدفق الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي46

46	المطلب الأول: ماهية الدولة الفاشلة.
50	<ul> <li>المطلب الثاني: الدولة الفاشلة في منطقة الساحل الإفريقي</li> </ul>
54	<ul> <li>المطلب الثالث: انتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل</li> </ul>
نتشار الأسلحة	المبحث الثالث: الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي في ظل ان
	الخفيفة61
61	<ul> <li>المطلب الأول: الأمن الإقليمي لدول الساحل في ظل التهديدات الأمنية</li> </ul>
ي و أثارها على	<ul> <li>المطلب الثاني: التشابك البشري و الجغرافي بين دول الساحل الإفريقي</li> </ul>
65	الأمن الإقليمي في ظل الانتشار الواسع للأسلحة.
67	<ul> <li>المطلب الثالث: مركب الأمن الإقليمي</li> </ul>
69	المبحث الرابع الآليات الإقليمية والجهوية لمراقبة تدفق الأسلحة
أمن في الساحل	الفصل الثالث: النموذج الليبي في تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على الا
78	الإفريقي
79	المبحث الأول: ليبيا ما بعد الثورة: الواقع و التحديات
79	<ul> <li>المطلب الأول: واقع الوضع الليبي</li> </ul>
82	♦ المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدولة الليبية
85	المبحث الثاني: الميلشيات الليبية ومشكلة انتشار السلاح الليبي
85	<ul> <li>المطلب الأول : خصخصة العنف</li> </ul>
88	<ul> <li>المطلب الثاني الميلشيات و أمراء الحرب في ليبيا</li> </ul>
ر ها في تكريس	المبحث الثالث: تدفق الأسلحة الليبية على دول الساحل الإفريقي و أثا
91	عامل اللاستقرر
94	<ul> <li>المطلب الأول: تدفق الأسلحة الليبية الى دول الساحل:</li> </ul>
97	<ul> <li>❖ المطلب الثاني: أثر انتشار الأسلحة الليبية في منطقة الساحل</li> </ul>
102	خاتمة

104	الملاحق
109	قائمة المراجع
119	الملخص
121	الفهر س